الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الطور الثاني أكاديمـــي

في: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحت عنوان:

دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية "دراسة حالة بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)"

The Role of Local Taxation in Financing the Budget of Local Communities: A Case Study of Magra Municipality (2018-2023)

إعداد الطلبة:

- مصطفاوي أكرم

- حوض كمال الدين

تاريخ المناقشة: ../../2025

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
.....	محاضر "أ"	جامعة المسيلة	رئيسا
د.صباح زروخي	محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم.

نحن، أصحاب هذا العمل، نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتنا الكرام، ونخص بالشكر أستاذتنا المشرفة [زروخي، ص]، التي كانت لنا الدليل والمرشد بتوجيهاتها السديدة وملاحظاتها القيمة طيلة فترة إعداد هذه المذكرة.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى عائلتينا العزيزتين، اللتين كانتا خير سند لنا، بتشجيعهما ودعمهما المتواصل في جميع مراحل دراستنا.

ولا يفوتنا أن نشكر زملاءنا وأصدقاءنا الذين ساهموا بملاحظاتهم ودعمهم المستمر، وكانوا لنا عونًا في مختلف المراحل.

إلى كل من شاركنا هذا الإنجاز، ولو بكلمة طيبة، نعبر عن عظيم امتناننا وتقديرنا

إهداء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في وجودي وفي وصولي إلى هذا اليوم، إلى والدي العزيز الذي علمني معنى الإصرار والطموح، وإلى والدتي الحبيبة التي كانت لي السند والدعاء الدائم، إلى إخوتي وأخواتي، شركاء الرحلة والدعم، إلى أساتذتي الكرام الذين قدموا لي العلم والتوجيه، وإلى كل من آمن بي ووقف بجانبي.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع لكم جميعاً، فأنتم النور الذي أضاء طريقي، وأنتم الحافز الذي جعلني أصل إلى ما وصلت إليه.

شكراً من القلب.

الطالب: مصطفاوي أكرم

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد إلى من علّموني أن النجاح يبدأ بخطوة والإصرار يُحقق الأحلام، إلى والدي العـزيـز الذي كان دعمي وقوتي، وإلى والدتي الحبيبة التي منحتني الحنان والصبر، إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا لي العون والسند، إلى أساتذتي الأفاضل، الذين فتحوا لي أبواب العلم والمعرفة، إلى كل من آمن بقدراتي وساندني في مسيرتي، أهدي هذا العمل البسيط عربون حب ووفاء.

الطالب: حوض كمال الدين

فهرس المحتويات

الفهرس	
العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	--
إهداء	--
الفهرس	--
قائمة الجداول والأشكال	--
ملخص	--
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجباية المحلية والجماعات المحلية	
تمهيد	09
المبحث الأول: مفهوم الجباية المحلية	10
المطلب الأول: تعريف الجباية المحلية واهدافها	10
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الجباية المحلية	11
المطلب الثالث: الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية	13
المبحث الثاني: ماهية الجماعات المحلية	17
المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية وهيئاتها	17
المطلب الثاني: خصائص ومقومات الجماعات المحلية	20
المطلب الثالث: أهمية واهداف الجماعات المحلية	21
المبحث الثالث: نظام الميزانية في الجماعات المحلية	23
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الميزانية المحلية	23
المطلب الثاني: مصادر تمويل الميزانية المحلية	24
المطلب الثالث: مرحلة اعداد الميزانية المحلية والمصادقة عليها	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)"	
تمهيد	29
المبحث الأول: التعريف ببلدية مقرة	30
المطلب الأول: البطاقة التقنية للبلدية	30

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية مقرة	31
المطلب الثالث: مهام مصالح البلدية	33
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لإيرادات ونفقات بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	36
المطلب الأول: تطور الإيرادات والنفقات الاجمالية بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	36
المطلب الثاني: تحليل ايرادات بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	43
المطلب الثالث: تحليل نفقات بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	45
المبحث الثالث: تطور مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	48
المطلب الأول: تطور مساهمة ايرادات الضرائب غير المباشرة والرسوم لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	48
المطلب الثاني: تطور مساهمة ايرادات الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	51
المطلب الثالث: تطور مساهمة الايرادات الجبائية في تغطية النفقات الاجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	55
خلاصة الفصل	56
الخاتمة	58
قائمة المراجع	66
الملاحق	64

الرقم	العنوان	ص
1	معدلات الرسم العقاري المطبقة على الملكيات المبنية والملكيات الخاضعة لها	14
2	معدلات الرسم العقاري المطبقة على الملكيات غير المبنية والملكيات الخاضعة لها	14
3	طبيعة الملكية الخاضعة لرسم التطهير ومبالغه واجبة التسديد	15
4	توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة	15
5	السلم التصاعدي لحساب الضريبة على الثروة	15
6	تطور الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	36
7	تطور إيرادات قسم التسير وقسم التجهيز لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	39
8	تطور نفقات قسم التسير وقسم التجهيز لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	41
9	مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	43
10	مساهمة الإيرادات غير الجبائية في الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	44
11	نفقات قسم التسيير لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	45
12	نفقات قسم التجهيز والإستثمار لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	47
13	تطور مساهمة إيرادات الرسم على القيمة المضافة مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)	49
14	تطور مساهمة رسم الحفلات مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)	50
15	تطور مساهمة رسم الإقامة مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)	51
16	تطور مساهمة الرسم على النشاط المهني مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)	51
17	تطور مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)	52
18	تطور مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي-الايجار العقاري-مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)	53
19	تطور مساهمة الرسم التطهيري والرسم العقاري مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)	54
20	تطور مساهمة رسم السكن مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)	54
21	تطور مساهمة اجمالي الإيرادات الجبائية في إيرادات التسيير للبلدية خلال الفترة (2018-2023)	55

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	ص
1	الهيكل التنظيمي لبلدية مقرة	31
2	تطور الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	37
3	نسبة تطور الإيرادات خلال الفترة (2018-2023)	37
4	تطور النفقات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	38
5	تطور إيرادات قسم التسير وقسم التجهيز لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	39
6	تطور إيرادات قسم التسير وقسم التجهيز لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	40
7	يمثل تطور نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)	42

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الضرائب والرسوم التي تُسهم في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية، وبشكل خاص البلدية باعتبارها الخلية الأساسية والرئيسية ضمن الهيكل الإداري للجماعات المحلية. وقد تم اختيار بلدية مقرة بولاية المسيلة كدراسة حالة للفترة الممتدة من 2018 إلى 2023. وتوصلت الدراسة إلى أن الجباية المحلية تُعد مورداً أساسياً في تمويل ميزانية بلدية مقرة، كما بينت أن الحصيلة الجزئية للموارد الجبائية تبقى معتبرة مقارنة بالحصيلة الكلية، مما يعكس أهمية تحسين آليات التحصيل الجبائي المحلي.

الكلمات المفتاحية: الجباية المحلية، الجماعات المحلية، الميزانية، الضرائب، الرسوم

Abstract:

. This study aims to shed light on the various taxes and fees that contribute to financing the budgets of local communities, with a particular focus on municipalities as the fundamental and primary units within the administrative structure of local governance. The municipality of Magara, located in the Wilaya of M'sila, was selected as a case study for the period from 2018 to 2023. The study concluded that local taxation constitutes a key source of revenue for financing the budget of the municipality of Magra. It also highlighted that the partial collection of tax revenues remains significant when compared to the total potential revenue, underscoring the importance of improving local tax collection mechanisms.

Key-words: Local taxation, local communities, budget, taxes, fees.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en lumière les différentes taxes et redevances qui contribuent au financement des budgets des collectivités locales, en mettant particulièrement l'accent sur la commune en tant que cellule de base et principale dans la structure administrative des collectivités locales. La commune de Magra, située dans la wilaya de M’sila, a été choisie comme étude de cas pour la période allant de 2018 à 2023. L’étude a conclu que la fiscalité locale constitue une source essentielle de financement du budget de la commune de Magra. Elle a également montré que le produit partiel des ressources fiscales reste significatif par rapport au produit global, ce qui reflète l’importance d’améliorer les mécanismes de recouvrement fiscal local.

Mots-clés : Fiscalité locale, collectivités locales, budget, impôts, redevances.

مقدمة

تمهيد

سعت الجزائر على مدار السنوات الماضية إلى ترسيخ مبدأ اللامركزية، الذي يُعد أحد أهم الوسائل لتحقيق التنمية المحلية. ويظهر ذلك بوضوح من خلال الصلاحيات الواسعة التي تم منحها للجماعات المحلية، عبر الإصلاحات المستمرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد شملت هذه الإصلاحات الجماعات المحلية باعتبارها هيئات لامركزية، تم تكليفها بإدارة المرافق المحلية بهدف تعزيز المشاريع التنموية على المستوى المحلي. ولكي تتمكن البلدية من تلبية احتياجات المواطنين والاضطلاع بمهامها بفعالية، لا بد أن تتوفر على موارد مالية كافية لتغطية نفقاتها. ومن بين أهم مصادر تمويل البلدية نجد التمويل الداخلي والتمويل الخارجي. يتحقق التمويل الخارجي من خلال القروض والإعانات التي تقدمها الدولة، في حين يعتمد التمويل الداخلي أساساً على تحصيل الجباية المحلية.

غير أن تحصيل الجباية المحلية لا يتم بمعزل إلى دورها كأداة فعالة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتعزيز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلدية. عن السياق العام، حيث لا يخضع لقرارات كل بلدية بشكل منفرد، بل يتحدد ضمن إطار اقتصادي واجتماعي شامل يأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات والمعطيات المؤثرة في عملية الجباية، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المحلية وقدرة المواطنين والمؤسسات على الامتثال الضريبي

إشكالية الدراسة:

استنادا على ما سبق ومن أجل التعرف أكثر على مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية اخترنا بلدية مقرة لدراسة وتحليل مكونات الجباية المحلية ومدى مساهمتها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية خلال الفترة (2018-2023)، الأمر الذي دفعنا لطرح التساؤل التالي:

- كيف تساهم الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ببلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)؟"

للإجابة على الإشكالية السابقة وجب تحليلها لأسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق التراتيب التالية:

- هل تساهم الضرائب غير المباشرة والرسوم في تمويل ميزانية بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)؟
- هل تساهم الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في تمويل ميزانية بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)؟
- كيف تساهم الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات الإجمالية في بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)؟

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** تساهم الضرائب غير المباشرة والرسوم بشكل كبير في تمويل ميزانية بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).
- **الفرضية الثانية:** تساهم الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بشكل كبير في تمويل ميزانية بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).
- **الفرضية الثالثة:** تعتبر الإيرادات الجبائية اهم المصادر المساهمة في تغطية نفقات الإجمالية في بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

أهداف الدراسة:

يمكن إبراز أهم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة:

- ❖ تسليط الضوء على مكونات الجباية المحلية في الجزائر وتحليل دورها في تمويل الجماعات المحلية.
- ❖ استكشاف أبرز التحديات التي تعيق تطوير منظومة الجباية المحلية ورفع كفاءتها.
- ❖ تقديم رؤية استشرافية لتعزيز آليات تحصيل الجباية المحلية على مستوى بلدية مقرة، بما يساهم في تحقيق تنمية مالية مستدامة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فما يلي:

- ❖ الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية
- ❖ الدور الحيوي الذي تؤديه الجماعات المحلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
- ❖ تهتم الدراسة بمدى مساهمة الإيرادات الجبائية المحلية في تغطية التكاليف العمومية وتعزيز الإمكانيات المالية لبلدية مقرة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

1- الأسباب الذاتية

- ❖ الاهتمام الشخصي بالموضوع والرغبة في البحث فيه.
- ❖ تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص الذي ندرسه

2- الأسباب الموضوعية

- ❖ نظرا لأهمية الموضوع وحساسيته
- ❖ الرغبة في فهم اليات الموضوع

الدراسات السابقة:

1- الدراسات السابقة باللغة العربية:

- ❖ **جديدي عتيقة " إدارة الجماعات المحلية في الجزائر -بلدية بسكرة نموذجا-" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة وادارة محلية بجامعة محمد خيضر، بسكرة سنة 2013**

تناولت الباحثة موضوع إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، حيث تمحور تساؤلها الرئيسي حول واقع تسيير هذه الجماعات. ومن خلال دراستها، خلصت إلى أنه رغم الإطار القانوني الواسع الذي

يمنح الهيئات البلدية صلاحيات مالية معتبرة، ورغم دعم الدولة المستمر للجماعات المحلية، إلا أن الواقع الفعلي يعكس تسييراً موجّهاً بشكل أساسي لتحقيق مصالح وأهداف خاصة. كما أكدت الدراسة أن تحقيق تسيير أمثل للجماعات المحلية يتطلب بذل أقصى الجهود الممكنة لتعزيز فعالية الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

❖ **برابح محمد " الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر سنة 2005.**

تناول الطالب موضوع الجباية المحلية من خلال تسليط الضوء على دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية وأهميتها في دعم مواردها المالية. وقد سعى للإجابة عن الإشكالية المحورية: هل يمكن للجباية المحلية تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية؟

وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم كون الموارد الجبائية الركيزة الأساسية للمالية المحلية، إلا أنها غير كافية لضمان استقلالية مالية حقيقية للجماعات المحلية. ويعزى ذلك إلى جملة من العوامل، من بينها الإشكالات المرتبطة بالمكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى التحديات الإدارية والهيكلية التي يوجهها النظام الجبائي.

❖ **مداني جميلة " أهمية الضرائب المحلية في تمويل الجماعات المحلية في الجزائر، دراسة حالة الدار البيضاء"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، سنة 2002.**

سلّطت الباحثة الضوء على موضوع الضرائب المحلية، متناولاً إشكالية تمويل الجماعات المحلية من خلال هذا المصدر، بالإضافة إلى دراسة تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد على تنظيمها الإداري والمحلي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجماعات المحلية لا تزال بعيدة عن تحقيق مستوى عالٍ من الاستقلالية في التسيير، خاصة عند مقارنتها بنظم إدارة الجماعات المحلية في الدول المتقدمة.

❖ **صياف عصام "أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1الحاج لخضر، 2017.**

تناول الباحث في هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هي الآثار التي تترتب على الجباية المحلية من خلال القوانين الضريبية على الأبعاد المالية والاقتصادية التي تسعى ميزانية البلديات إلى تحقيقها في الجزائر؟

ركز الباحث في دراسته على الجباية المحلية على مستوى البلديات، حيث عرّف الجباية المحلية وبيّن مبادئها وأهدافها وأهم خصائصها. كما تناول التخصيص الجزئي والكلي لموارد الجباية المحلية المنبثقة عن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة، بالإضافة إلى الضرائب غير المباشرة، سواء من خلال القوانين المالية السنوية أو التكميلية. كما قام الباحث بتقييم مردودية الجباية المحلية، موضحاً العوائق التي ساهمت في إضعاف موارد الجباية المحلية. وتم تناول موضوع التنمية المحلية وعلاقتها بالجباية المحلية، مع التركيز على الاستثمار والسياسة الجبائية المعتمدة لتشجيع هذه الاستثمارات.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

أن مجموع الضرائب والرسوم المخصصة كلياً أو جزئياً للجماعات المحلية يشهد ضعفاً مقارنة بالنسب المحصلة لصالح الدولة.

أن الإعفاءات الضريبية التي أقرتها الدولة لصالح المستثمرين تسهم في تقليص حجم الإيرادات الجبائية المخصصة لميزانية البلديات، لكنها تدفع بعجلة التنمية المحلية من خلال المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والخدماتية التي تراعي خصوصيات الأقاليم المحلية.

- **يوسفي نور الدين "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية البويرة-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، سنة 2009**

تناول الطالب الإشكالية التالية: ما هو واقع الجباية المحلية في الجزائر؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيل دورها في التنمية المحلية؟ خلص البحث إلى عدة نتائج رئيسية، من أبرزها:

أن التنمية لا تعتمد فقط على مبالغ مالية ضخمة لتحقيق أهدافها، بل تحتاج أيضاً إلى إدارة فعّالة وكفؤة، وجهاز فني مؤهل ومدرب، بالإضافة إلى مساندة حكومية وشعبية واعية ومخلصة.

أن الخطط والبرامج ذات البُعد الوطني، وكذلك التسيير المركزي للمخططات البلدية، تظل بعيدة عن تلبية الاحتياجات المحلية الخاصة ولا تستطيع تحقيق التوازن الجهوي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على بلدية **مقرة** كحالة تحليلية، مع تناول الفترة **2018-2023**، مما يتيح تقييم أحدث التطورات في مجال الجباية المحلية وتمويل الجماعات المحلية. كما تسلط الضوء على آليات التحصيل الجبائي ومدى مساهمتها في تمويل الميزانية البلدية، مع تقديم مقترحات لتعزيز الموارد المالية المحلية.

منهج الدراسة:

رغم أن الدراسات السابقة تناولت موضوع الجباية المحلية وتمويل الجماعات المحلية من زوايا مختلفة، إلا أن الدراسة الحالية تتميز عنها من حيث المنهجية المتبعة، حيث تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تطور الإيرادات والنفقات في بلدية مقرة خلال الفترة **2018-2023**، وتستند إلى البيانات المالية الرسمية الصادرة عن البلدية، مما يمنحها دقة وواقعية في تحليل الوضع المالي. كذلك تستخدم أساليب إحصائية ومقارنة لتقييم مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية وتغطية النفقات.

نموذج الدراسة:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

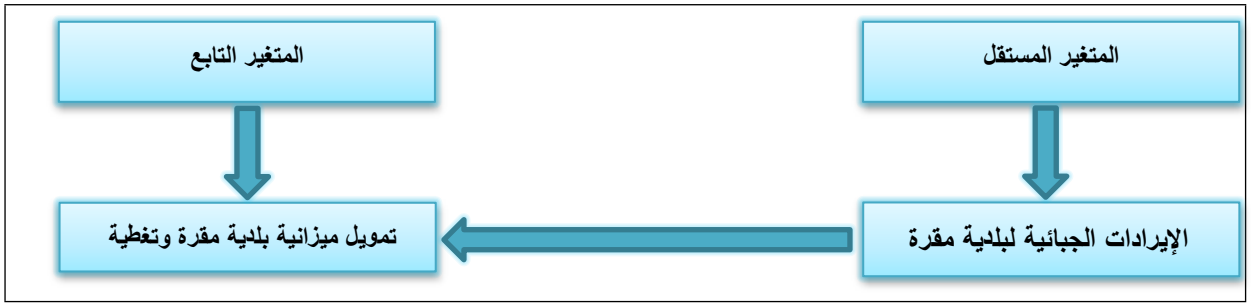

المصدر: من إعداد الطلبة

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين مع مقدمة وخاتمة، وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية.

- **المقدمة** :تم فيها عرض الإشكالية الأساسية وتساؤلاتها، مع توضيح الفرضيات التي قامت عليها الدراسة. كما تناولت الأسباب التي أدت لاختيار الموضوع وأهمية الدراسة وأهدافها، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع
- **الفصل الأول** –الإطار المفاهيمي للجباية المحلية والجماعات المحلية: في هذا الفصل تم تناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع من الناحية النظرية، بالإضافة إلى الأدبيات التطبيقية التي تتضمن الدراسات السابقة ذات الصلة.

- **الفصل الثاني** –الدراسة الميدانية :تم في هذا الفصل تناول الموضوع من الجانب التطبيقي، حيث تم إجراء الدراسة الميدانية وتقديم تحليل النتائج الميدانية التي تم التوصل إليها ببلدية مقرة.
- **الخاتمة** :تضمن الفصل الختامي أهم النتائج المستخلصة من الدراسة، بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات التي تم طرحها. كما قدمت الخاتمة بعض التوصيات واقتراحات لآفاق جديدة يمكن أن يتناولها الباحثون مستقبلاً.

هذا الهيكل يساعد على تنظيم الدراسة بشكل يسهل متابعة الفصول المختلفة ويركز على الأبعاد النظرية والتطبيقية، مما يعزز من قيمة البحث.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال إنجاز هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، تمثلت في الآتي:

- صعوبة الحصول على المراجع والمصادر العلمية المناسبة لموضوع الدراسة، مما تطلّب وقتاً وجهداً إضافياً في البحث والتنقيب.
- التحديات التقنية مثل مشاكل في البرامج المستخدمة لتحليل البيانات
- التوازن بين الدقة والاختصار أثناء كتابة الدراسة، حيث تطلّب الأمر إعادة صياغة بعض الأجزاء لتحقيق الوضوح والشمول.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمت دراستنا على بلدية مقرة
- **الحدود الزمنية:** تمت معالجة الموضوع ما بين سنة 2018 و2023

الفصل الأول

– الإطار المفاهيمي للجباية المحلية والجماعات المحلية –

تمهيد

تعد الجباية المحلية عنصراً أساسياً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، حيث تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات المحلية التي تهدف إلى تحقيق الاستقلال المالي وتمويل الخدمات العامة بكفاءة وفعالية. وتسعى الجزائر، من خلال تشريعها الجبائي، إلى تمكين الجماعات المحلية من العمل بشكل مستقل عبر تخصيص موارد مالية جبائية متنوعة.

كما شهد النظام الجبائي المحلي العديد من الإصلاحات والتعديلات، التي شملت تعويض بعض الضرائب، وإلغاء أخرى، وتعديل المعدلات الضريبية، بالإضافة إلى توسيع الوعاء الضريبي، مما سبق تم تقسيم هذا الفصل الأول إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للجباية المحلية

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للجماعات المحلية

المبحث الثالث: نظام الميزانية في الجماعات المحلية

المبحث الأول: مفهوم الجباية المحلية

تُعد الجباية من المصادر الأساسية للإيرادات التي تُستخدم في تمويل ميزانية الدولة وتلبية احتياجاتها. وتختلف أساليب فرضها وتحصيلها وفقًا لنوع الاقتصاد السائد في الدولة، بالإضافة إلى طبيعة الخدمات المقدمة والأنشطة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات.

المطلب الأول: تعريف الجباية المحلية وأهدافها

تُشكّل الجباية المحلية أداةً مالية أساسية في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية، باعتبارها تجسيداً لمبدأ اللامركزية المالية. فهي تتيح لهذه الجماعات تعبئة الموارد الذاتية من خلال الضرائب والرسوم المحلية، ما يساهم في تعزيز استقلاليتها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، إضافةً إلى تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.

الفرع الأول: تعريف الجباية المحلية

يقصد بالجباية الجباية المحلية بانها: " كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيها من الضرائب والرسوم لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة لتحقيق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن، وكذا تعظيم استقلالية الجماعات المحلية عن الدولة في تحقيق تنمية محلية منشودة". (عبد المطلب عبد الحميد،2001، ص22)

وتعتبر الجباية المحلية من أبرز الموارد المالية المحلية وأحد المصادر الأساسية للجماعات المحلية (البلدية والولاية). وفقًا للتصنيف الاقتصادي، تنقسم الجباية إلى ضريبة على الدخل، ضريبة على الإنفاق، وضريبة على رأس المال. أما من حيث التصنيف الإداري، فهي تُصنف إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة. (زاوي، أحمد صادق، بوقناديل، محمد، ابن مسعود، نصر الدين، 2012، ص57)

وهي مجموعة من الضرائب والرسوم التي تمول خزينة الجماعات المحلية (الولاية، البلدية)، وتُعتبر الضرائب التي تفرضها حكومات الولايات والبلديات على الأفراد والمؤسسات ضمن نطاق اختصاصاتها المحلية. (امينة بن خزناجي، 2014، ص19)

وتُعد الجباية المحلية ركيزة أساسية لتحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية، حيث تُمكّنها من تمويل احتياجاتها وتوسيع مواردها المالية. كما توفر إطاراً يسمح للمنتخبين المحليين باعتماد أفضل الأساليب والوسائل لزيادة الإيرادات وتحسين الوضع المالي لجماعاتهم. علاوة على ذلك، تُحفّز البحث عن مصادر تمويل جديدة، مما يعزز الإمكانيات المالية للجماعات المحلية، ويمكنها من تلبية احتياجات مواطنيها وتطوير مشاريع تنموية محلية. (المرسي السيد حجازي، 2004، ص 112)

استناداً إلى التعريفات السابقة، يمكن تقديم تعريف شامل للجباية المحلية على النحو التالي: " هي كافة الإيرادات الجبائية التي تخص الجماعات المحلية بناءً على مبدأ إقليمية النشاط أو التخصيص الجبائي، في إطار السياسة الجبائية العامة الهادفة إلى التأثير على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال تحقيق توازن الميزانية العامة، وأثرها المباشر على الإنفاق والتنمية المحلية، فضلاً عن حماية واستقرار النمو الاقتصادي".

وبذلك، تشمل الجباية المحلية الضرائب والرسوم التي تعود حصيلتها إلى الجماعات المحلية، ممثلة في البلديات والولايات.

الفرع الثاني: أهداف الجباية المحلية

لم يعد النظام الضريبي مجرد وسيلة لجمع الأموال لتلبية احتياجات الدولة المالية، بل أصبح له دور متنوع في عدة مجالات رئيسية: (عجيلة محمد، بن نوى مصطفى، 2012، ص104)

- ❖ تُعد أداة رئيسية في يد الحكومة المحلية والإقليمية لتغطية النفقات المرتبطة بالخدمات المحلية المقدمة للمواطنين.
- ❖ تُستخدم للحصول على معلومات هامة حول الوضع المحلي، يمكن الاستفادة منها في مختلف الأغراض، مثل التخطيط وتحسين الخدمات.
- ❖ تتيح تحليل وتوزيع وتطور الموارد الضريبية المحلية استناداً إلى البيانات الإحصائية التي تُعد على مستوى الجماعات المحلية والإقليمية.
- ❖ تسهم الجباية المحلية في تحقيق التنمية على مستوى البلديات، حيث تُمكن السلطات المحلية من تنفيذ مشاريع تنموية تتناسب مع الاحتياجات الإقليمية.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الجباية المحلية

تتميز الجباية المحلية بالعديد من الخصائص وتقوم على مجموعة من المبادئ يمكن توضيحها في العنصر الموالي.

الفرع الأول: خصائص الجباية المحلية

تتميز الجباية المحلية في الجزائر بعدد من الخصائص المهمة، من أبرزها:

1-تحديد وعاء الضريبة: تتحمل الجماعات الإقليمية مسؤولية تعبئة الموارد الجبائية والرسوم والمداخيل المتاحة لها(Alescandre , 1990 , P 26)

2- تحديد معدل الضريبة: تقوم الدولة، عبر القوانين، بتحديد أنواع الضرائب وأوعيتها التي تخص الجماعات الإقليمية، حيث لا تمتلك هذه الأخيرة الحرية في تحديد الوعاء الضريبي أو فرض ضرائب

جديدة. ومع ذلك، تُمنح المجالس الشعبية البلدية صلاحية فرض الرسوم عبر مداولات تُصادق عليها السلطة الوصية.

3- تحصيل الضرائب: تقوم الدولة بجمع الضرائب بشكل مركزي، ثم توزيعها وتحويلها إلى الجهات المستحقة، بما في ذلك البلديات. ولا تمتلك البلديات صلاحيات في متابعة التحصيل أو مواجهة المتهربين من الدفع. ومع ذلك، تتمتع البلديات بصلاحية تحصيل بعض الرسوم بشكل مباشر، حيث تُدفع هذه الرسوم مقابل الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين. ويتم توزيع الموارد الجبائية بين البلديات من خلال المصالح التابعة للدولة، دون أن يكون للبلديات أي صلاحيات في الاعتراض أو الرفض. (زيرمي نعيمة، سنوني بن عومر، 2012، ص212)

4- تقسيم الضرائب: تحدد الدولة نسبة توزيع حصيلة الضرائب بين الحكومة المركزية والجماعات الإقليمية، مع تحديد المعايير المستخدمة في توزيع موارد صندوق التضامن المشترك بين هذه الجماعات. ويتولى المجلس التوجيهي، الذي يرأسه وزير الداخلية والجماعات الإقليمية، إدارة هذا الصندوق. (بوراية أمين وقوريش عبد اللطيف، 2018-2019، ص34)

الفرع الثاني: مبادئ الجباية المحلية

تقوم الجباية المحلية على مجموعة من المبادئ الأساسية، ومنها:

1- مبدأ العدالة (المساواة): يهدف هذا المبدأ إلى توزيع العبء المالي العام للدولة على أفراد المجتمع وفقاً لقدرتهم التكليفية، التي تعتمد على مستوى الدخل والحالة الاجتماعية. وكما أوضح آدم سميث، تعني العدالة الضريبية أن يساهم كل فرد في تحمل نفقات الدولة بحسب مقدرته النسبية، أي أن تكون مساهمته متناسبة مع دخله. ويتفرع هذا المبدأ إلى نوعين:

- ❖ العدالة أمام الضريبة (العدالة في تطبيق الضريبة)
- ❖ العدالة عن طريق الضريبة (التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للضريبة). (خلاصي رضا، 2006، ص 14-16)

2- مبدأ اليقين: يقصد به أن تكون الجباية المحلية واضحة ومحددة. يجب أن تكون الأحكام والإجراءات المتعلقة بالجباية معلومة مسبقاً للمكلفين بها، بما في ذلك وعاء الضريبة، نسبتها، طريقة دفعها، مواعيد تحصيلها، والإعفاءات. كما يستند هذا المبدأ إلى استقرار القوانين الضريبية وثباتها، بحيث لا تتعرض لتغييرات سريعة، مما يعزز الشفافية ويزيد من ثقة المكلفين. (https://universitylifestyle.net، تم الاطلاع عليه يوم 14 فيفري 2025، على الساعة 14.25)

36ملاءمة للممول. وهذا يعني أن موعد تحصيل الضريبة يجب أن يتناسب مع توقيت تحقيق الدخل، وهو الوقت الذي يكون فيه المكلفون أكثر قدرة على دفع الضريبة وأكثر تقبلاً لها . (رحماني حسيبة،2020، ص12)

4-مبدأ الاقتصاد في النفقات: يهدف هذا المبدأ إلى تقليل النفقات المرتبطة بتحصيل الضرائب إلى الحد الأدنى. ويعتمد نجاحه على كفاءة الجهاز البشري المسؤول عن التحصيل الضريبي؛ فكلما كانت الإدارة الضريبية أكثر كفاءة، كانت النفقات أقل. وعلى العكس، فإن ضعف كفاءة الإدارة الضريبية يزيد من نفقات التحصيل. (قاشي يوسف،2014-2015، ص11)

5- مبدأ الحياد: يعني أن الجباية لا يجب أن تؤدي إلى اختلال القدرة التنافسية أو التأثير سلباً على الاقتصاد الوطني. وإذا تم الإخلال بهذا المبدأ، فقد يؤدي ذلك إلى تفضيل المنتجات الأجنبية على المنتجات المحلية، مما يضر بالاقتصاد الوطني ويقلل من ثقة المتعاملين المحليين. وبالتالي، يُعد مبدأ الحياد ضرورياً للحفاظ على التنافسية المحلية وتعزيز الاقتصاد الوطني. (مسعودي عبد الكريم، نوفمبر 2013، ص57)

6- مبدأ الكفاءة: ينص هذا المبدأ على ضرورة أن تكون الضريبة المحلية واضحة وفعالة، بحيث تكون سهلة الفهم والتطبيق، وتقلل من العبء الإضافي على المكلفين. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان تحقيق الضرائب أكبر قدر من الكفاءة في جمع الإيرادات دون التأثير السلبي على الاقتصاد أو المجتمع. (شريف محمد،2009-2010، ص17)

7- مبدأ البساطة: يشير هذا المبدأ إلى ضرورة أن يتسم النظام الضريبي بالبساطة والوضوح، بحيث تكون الضرائب سهلة التطبيق ولها معدلات منخفضة. يساهم هذا المبدأ في تعزيز الشفافية، كما يساعد في تحسين إدارة الضرائب وتفاعل المكلفين معها. فعندما يكون النظام الضريبي معقداً، يؤدي ذلك إلى صعوبة في التطبيق، ويزيد من معدلات التهرب الضريبي، مما يقلل من فعالية النظام. لذا، تهدف الإصلاحات الضريبية إلى تبسيط النظام عبر استبدال الضرائب المعقدة بأخرى أكثر بساطة، ما يسهل تطبيقها ويعزز رضا المكلفين . (ناصر مراد، بن عياد سمير، ديسمبر2013، ص404)

8- مبدأ الانتفاع: ينص هذا المبدأ على أن الأفراد الذين يستفيدون من الإنفاق الحكومي، والإنتاج الحكومي، والخدمات الحكومية، يجب أن يتحملوا تكلفة هذه الخدمات. بعبارة أخرى، يجب أن يساهم الأفراد الذين ينتفعون من هذه الخدمات في تمويلها عبر دفع الضرائب المباشرة المفروضة عليهم. وبالتالي، ينبغي على الأفراد دفع التكاليف الخاصة بالخدمات التي يحصلون عليها بشكل مباشر، بينما

لا يجب أن يُجبروا على تمويل الخدمات التي لا يستفيدون منها بشكل مباشر. (سعيد عبد العزيز عتمان، شكري رجب العشماوي، 2007، ص258)

المطلب الثالث: الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية

تشمل الضرائب المحصلة لصالح الجماعات المحلية مجموعة من الضرائب والرسوم التي تفرضها هذه الجماعات على الأفراد والشركات بهدف تمويل الخدمات العامة المحلية. وتتمثل هذه الضرائب فيما يلي:

الفرع الأول: الضرائب المباشرة : وتتمثل فيما يلي:

1-الرسم على النشاط المهني: يُفرض على الإيرادات الإجمالية للمكلفين الذين يمتلكون محلاً مهنياً دائماً في الجزائر. ويتم تحديد هذا الرسم بناءً على المداخيل المهنية، مع تطبيق تخفيضات تختلف حسب نوع النشاط.

2-الرسم العقاري: يُفرض سنوياً على الملكيات المبنية وغير المبنية، حيث تُحدد معدلات الضريبة وفقاً لنوع العقار ومساحته. كما تُمنح بعض الإعفاءات للعقارات المخصصة للمرافق العامة. (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021)

الجدول رقم (01): معدلات الرسم العقاري المطبقة على الملكيات المبنية والملكيات الخاضعة لها

طبيعة الملكيات المبنية	المساحة ($م^2$)	المعدل (%)
الملكيات المبنية	/	**3**
الملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني المملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين وغير المشغولة	/	**10**
الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية	**أقل أو يساوي 500**	**5**
	تفوق 500 وتقل أو تساوي 1000	**7**
	تفوق 1000	**10**

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، المادة-261 ب.

3-الرسم العقاري للملكيات غير المبنية، حسب المادة 261-د من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (ق.ض.م.ر.م)، يتم تحصيله سنوياً من الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها باستثناء تلك المعفاة صراحة من الضريبة. يتم توزيع المبلغ المحصل كلياً على البلدية المعنية.

يستحق هذا الرسم عادة على الملكيات غير المبنية وفقاً للمعدلات المحددة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): معدلات الرسم العقاري المطبقة على الملكيات غير المبنية والملكيات الخاضعة لها

طبيعة الملكيات غير المبنية	المساحة (م2)	المعدل (%)

الملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية	/	05
الأراضي الفلاحية	/	03
الأراضي العمرانية	أقل أو يساوي 500	5
	تفوق 500 وتقل أو تساوي 1000	7
	تفوق 1000	10

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، المادة-261 ز.

4-رسم التطهير (رفع القمامات): يتم فرضه على الملكيات المبنية في البلديات التي توفر خدمات رفع القمامات المنزلية.

الجدول رقم (03): طبيعة الملكية الخاضعة لرسم التطهير ومبالغه واجبة التسديد

طبيعة الملكيات الخاضعة لرسم التطهير	مبلغ الرسم (دج)
محل ذو استعمال سكني	ما بين 500 1 و000 2
محل ذو استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه	ما بين 000 4 و000 14
كل أرض مهيئة للتخييم والمقطورات	ما بين 000 10 و000 25
محل ذو استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ينتج كميات من النفايات	ما بين 000 22 و000 132

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021 ، المادة: 263 مكرر2

5-الضريبة الجزافية الوحيدة :تشمل الشركات والأشخاص الذين يمارسون نشاطات صناعية أو تجارية تحت سقف معين من الإيرادات السنوية. وتختلف معدلات الضريبة حسب نوع النشاط.

الجدول رقم (04): توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

الهيئة المعنية	النسبة المتحصل عليها بـ%
ميزانية الدولة	49
غرفة التجارة والصناعة	0.5
الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية	0.01
غرفة الصناعة التقليدية والمهن	0.24
البلديات	40.25
الولاية	05
الصندوق المشترك للجماعات المحلية	05
المجموع	100

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، المادة: 282 مكرر 5.

6-الضريبة على الثروة :يتم فرضها على الأشخاص الذين يمتلكون عقارات داخل الجزائر أو خارجها، وتوزع مداخيل هذه الضريبة بين الدولة والبلديات. (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، المادة: 282 مكرر 5.)

الجدول رقم (05): السلم التصاعدي لحساب الضريبة على الثروة

قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج)	%
يقل عن 000 000 100 دج	0
من 000 000 100 إلى 000 000 150 دج	0.15
من 001 000 150 إلى 000 000 250 دج	0.25
من 001 000 250 إلى 000 000 350 دج	0.35
من 001 000 350 إلى 000 000 450 دج	0.5
ما يفوق 000 000 450 دج	1
المجموع	100

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، المادة: 281 مكرر8.

7-الضريبة على المداخيل العقارية :تشمل الإيجارات من العقارات المبنية أو المحلات التجارية والصناعية غير المدرجة في أرباح المؤسسات. يتم توزيع الإيرادات مناصفة بين الدولة والبلدية.

تستفيد البلديات والولايات من حصص محددة من هذه الضرائب التي تساهم في تمويل الأنشطة والخدمات المحلية، مع إعفاءات لبعض الفئات أو الأنشطة الخاصة التي تشجع الحكومة على دعمها.

الفرع الثاني: الضرائب غير المباشرة

هي الضرائب التي يمكن للمكلف نقل عبئها إلى شخص آخر، وتشمل مجموعة من الرسوم التي تفرضها البلديات على الأنشطة المختلفة، ومنها:

1-الرسم على القيمة المضافة(TVA) : ض على الاستهلاك ويشمل العمليات التجارية والصناعية والحرفية. يدفعه المستهلك النهائي، ويبلغ المعدل العادي 19%، بينما يحدد المعدل المخفض بـ 9%. يتم توزيع الإيرادات على النحو التالي: 75% للدولة، 10% للبلديات و15% لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.(Ministère des finances, direction générale des impôt ,2016)

أما بالنسبة لعمليات الاستيراد، فيُخصص 85% من الإيرادات للدولة و15% للصندوق. (حميد بوزيدة، 2005، ص 22)

2-الرسم على الإقامة: يُفرض على الأشخاص المقيمين في الفنادق، حيث يتراوح المبلغ بين 50 دج و100 دج للشخص في اليوم، مع زيادة في التعريفة للفنادق من ثلاث نجوم فأكثر، إذ يصل إلى 600 دج للفنادق ذات الخمس نجوم. تُحوّل الإيرادات إلى ميزانية البلدية. (ولهي بوعلام، 2019، ص 104)

3-الرسم على السكن: يُفرض على المحلات السكنية أو المهنية في البلديات، حيث تتراوح المبالغ بين 300 دج و2400 دج حسب الموقع. ويتم تحصيله عبر فاتورة الكهرباء والغاز من شركة "سونلغاز"، ثم يُحوَّل إلى الصندوق المعني بإعادة تأهيل الحظيرة العقارية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد رقم: 40، قانون المالية لسنة 2015)

4-الرسم على الحفلات: يفرض على الحفلات المقامة في البلديات وفقاً لمدة الحفل، حيث يتراوح المبلغ بين 500 دج و1500 دج حسب توقيت الحفل. وتُحدد التعريفة من قبل المجلس الشعبي البلدي. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 80، قانون المالية لسنة 2001، المادة 36)

5-الرسم الخاص بالرخص العقارية: يُفرض عند استصدار رخص البناء أو تقسيم الأراضي، ويتراوح المبلغ حسب نوع الرخصة، بين 800 دج و8000 دج. (ولهي بوعلام، 2019، ص 103)

6-الرسم على الذبح: يُفرض على ذبح الحيوانات في المسالخ ويُحصَّل لصالح البلدية بنسبة 100%. ويتم احتسابه بمعدل 10 دج لكل كيلوغرام من اللحم. (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، 2021)

7-الرسم على الإشهار: يُفرض على الإعلانات والصفائح المهنية، وتُحسب قيمته بناءً على نوع الإعلان. وتتراوح المبالغ بين 20 دج و750 دج حسب الحجم والنوع، مع تخصيص الإيرادات بالكامل لصالح البلديات. (ولهي بوعلام، 2019، ص 103)

تسهم هذه الضرائب في تمويل ميزانية البلديات، مما يساعدها على تمويل الخدمات المحلية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية.

المبحث الثاني: ماهية الجماعات المحلية

ظهرت الجماعات المحلية منذ العصور القديمة، إذ لم يكن مفهوم الإدارة المحلية مستحدثاً، بل رافق البشرية عبر مختلف الحقب الزمنية. نشأت القرى الصغيرة قبل ظهور الدولة بصيغتها الحديثة، حيث كانت المجتمعات المحلية تتعاون فيما بينها لإدارة شؤونها وحل مشكلاتها. ومن هذا المنطلق، تُعد الجماعات المحلية الأساس الذي تطورت منه الدول بمفهومها المعاصر.

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية وهيئاتها

الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية

ظهرت عبارة "الجماعات المحلية" في الجزائر لأول مرة بموجب المرسوم 54 من القانون الصادر في 20 سبتمبر 1947، حيث تمثلت آنذاك في الولايات والبلديات. ومع التعديلات القانونية الأخيرة، تم إلغاء قانون البلدية رقم 08/90 واستبداله بالقانون 11/10، كما تم تعديل قانون الولاية رقم

09/90 بموجب القانون 12/7.ينص الباب الأول من قانون الجماعات المحلية، في مادته الأولى، على أن "البلدية تُعد الجماعة الإقليمية الأساسية للدولة، في حين تُعتبر الولاية الجماعة الإقليمية التابعة لها." (عبد القادر بابا، مكي عمارية، 2016، ص260)

تُعتبر الجماعات المحلية كيانات إدارية وتنظيمية تنتمي إلى الهيكل العام للدولة، وتتمتع بصلاحيات واستقلالية في مجالات معينة على المستوى المحلي. وهي وحدات جغرافية وإدارية تُقسم إقليم الدولة إلى مناطق أصغر، مثل الولايات، المدن، والقرى، حيث تتولى هذه الوحدات شؤونها الخاصة، مثل تقديم الخدمات العامة وإدارة المشاريع المحلية.

ويمكن تعريف الجماعات المحلية على أنها "أسلوب إداري يتم بموجبه تقسيم الدولة إلى وحدات محلية، حيث تشرف هيئة تمثل الإدارة العامة على كل وحدة منها. تهدف هذه الهيئات إلى استغلال الموارد الذاتية لهذه الوحدات بشكل أمثل، مع ارتباطها بالحكومة المركزية من خلال السياسة العامة للدولة والروابط القانونية والدستورية المقررة." (خدوج التجاني، محمد عجيلة، 2019، ص02)

وفقاً للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للسلطات المحلية، تُعد الجماعات المحلية تقسيماً جغرافياً وسياسياً داخل الدولة الموحدة البسيطة، وتكون دون مستوى الولاية أو الجمهورية في الدول المركزية، أو دون مستوى المقاطعة في الدول الفيدرالية المركبة. (سعاد صابور، عبد الرحمان بن ساعد، 2018، ص32)

وتُعتبر الجماعات المحلية وحدات جغرافية تُشكل جزءاً من إقليم الدولة، وهي هيئات مستقلة على مستوى الولايات، المدن، والقرى، تُشرف على إدارة شؤونها وفق الأساليب المناسبة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، 2001، ص20)

الفرع الثاني: هيئات الجماعات المحلية

1-الولاية

تعرف الولاية، وفقاً للمادة الأولى من قانون الولاية، بأنها الجماعة الإقليمية التابعة للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. كما تُعتبر الولاية دائرة إدارية غير متمركزة، تشكل بذلك فضاءً لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. تساهم الولاية، مع الدولة، في إدارة وتهيئة الإقليم، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى حماية البيئة وتحسين وتطوير الإطار المعيشي للمواطنين. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد12، المادة الأولى من قانون 07_12المتعلق بالولاية مؤرخة في 2012/02/21)

تتكون هيئات الولاية، وفقاً للقانون، من:

- **المجلس الشعبي الولائي:** وفقاً للمادة 9 من القانون المتعلق بالولاية، يُعتبر المجلس هيئة مداولة في الولاية. يعقد المجلس أربع دورات عادية سنوياً، مدة كل دورة 15 يوماً، ويمكن تمديدها بقرار من أغلبية الأعضاء أو الوالي. يساهم المجلس الشعبي الولائي في التنمية المحلية من خلال وضع المخطط التنموي وتوزيع اعتمادات الاستثمار، كما يوافق على برنامج التنمية والمشروعات المقررة في الولاية، ويشارك في مجالات مثل التنمية الفلاحية، الصناعة، السياحة، النقل، الإسكان، والتنمية الاجتماعية والثقافية. كما يصادق على ميزانية الولاية ويضبطها وفقاً للتشريعات المعمول بها. (تقي الدين عوادي،2014-2015، ص10)
- **المجلس التنفيذي الولائي:** يختص بتنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولائي، ويترأسه الوالي وفقاً للمادة 23 من القانون المتعلق بالولاية. ينعقد المجلس التنفيذي مرتين في الشهر على الأقل، ومن مهامه ممارسة الوصاية والمراقبة على الجماعات المحلية والمؤسسات العامة، تنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولائي كما يساهم في تنفيذ المخطط الوطني، ويقوم بتنسيق مصالح الدولة في الولاية. (بوديسة عبد السلام، قديدش محمد، 2015-2016، ص10)
- **الوالي:** يمثل الولاية في جميع شؤونها المدنية والإدارية، وفقاً للمادة 86 من القانون. يتولى إدارة شؤون الولاية، مراقبة مؤسساتها العامة، وضمان حماية حقوق المواطنين وحرياتهم ضمن الأطر القانونية المعمول بها.

2-البلدية

تُعد البلدية هيئة إدارية لامركزية على المستوى الإقليمي المحلي، وهي جماعة إقليمية ذات شخصية قانونية واستقلال مالي. تلعب دوراً سياسياً، إدارياً، اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً، وقد أكد دستور 1996 على هذا الدور، حيث نصت المادة 15 على أن الجماعات الإقليمية للدولة تشمل البلدية والولاية، مع اعتبار البلدية هي الجماعة القاعدية. أما المادة 16 فتوضح أن المجلس المنتخب يمثل الأساس في اللامركزية، ويتيح للمواطنين المشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم المحلية. (منصف، دون سنة، ص 49)

وتتكون البلدية من جهازين إداريين:

- **المجلس الشعبي البلدي:** تألف من أعضاء منتخبين عبر الاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، بناءً على قائمة واحدة معدة من قبل الحزب. يُعتبر المجلس الشعبي البلدي الجهاز الأساسي في البلدية، ويقوم بالمداولة في مختلف الأمور المحلية. كما يشكل لجاناً دائمة أو مؤقتة لدراسة المواضيع المتعلقة بالبلدية. وفقاً للمادة 84 من قانون البلدية، يُعتبر هذا المجلس أداة للتعبير الديمقراطي وقاعدة

للامركزية، كما يمثل وسيلة لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية. (محمد الصغير بعمي، 2004، ص149)

- **الهيئة التنفيذية للبلدية:** يتم انتخاب أعضائها بالاقتراع السري، ويختلف عدد الأعضاء حسب عدد السكان حيث تمثل البلديات ذات التعداد السكاني أقل من 20,000 نسمة بعضوين، في حين أن البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20,001 إلى 50,000 نسمة فتمثل بأربعة أعضاء أما البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50,001 إلى 100,000 نسمة فتمثل بستة أعضاء والبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100,001 إلى 200,000 نسمة فتمثل بثمانية أعضاء.

وقد طرأت تعديلات على النظام، حيث تم تمديد مدة المجالس الشعبية من أربع إلى خمس سنوات شهد النظام القانوني للجماعات المحلية تعديلات عدة، منها تمديد مدة المجالس الشعبية من أربع إلى خمس سنوات بموجب القانون رقم 05/79 لعام 1979، كما منح القانون رقم 09/81 لعام 1981 صلاحيات جديدة للبلديات، تشمل الرقابة على جميع الأجهزة الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية، والتجارية على المستوى المحلي. (أمال رزام، 2017، ص 09)

المطلب الثاني: خصائص ومقومات الجماعات المحلية

الفرع الأول: خصائص الجماعات المحلية

تتمتع الجماعات المحلية بعدة خصائص رئيسية، أبرزها الاستقلال الإداري والمالي:

1-الاستقلالية الإدارية

تتحقق هذه الاستقلالية من خلال الاعتراف بالشخصية المعنوية للجماعة المحلية، كما نصت عليها المادة الأولى من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 يونيو 2011. وتعني الاستقلالية الإدارية امتلاك هذه الهيئات للسلطات الكافية لتوزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، مع خضوعها لرقابة السلطات المركزية. ومن مزايا الاستقلالية الإدارية:

- تقليص العبء عن الإدارة المركزية نتيجة تعدد الوظائف
- تعزيز الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين مباشرة في تسيير شؤونهم المحلية. (مبارك لسلوس، نور الدين بربار وآخرون، 2012، ص37-38)

2-الاستقلالية المالية

يعترف قانون البلدية والولاية بالاستقلال المالي للجماعات المحلية، حيث تتمتع بميزانية ومصادر تمويل خاصة بها، سواء كانت داخلية أو خارجية، مما يتيح لها اتخاذ قرارات مستقلة والمساهمة في التنمية المحلية(Xavier Griffer,1984, p :146) . ومع ذلك، ونظراً لبعض التحديات المتعلقة بالكفاءة

والقدرة على التسيير، تتدخل الدولة أحياناً لمراقبة القرارات التي تتخذها المجالس المحلية، مما يؤدي إلى ضعف الاستقلال المالي، حيث لا تزال السلطة المركزية متشككة في قدرة المنتخبين على إدارة شؤون التنمية والتسيير المحلي. (خدوج التجاني، 2019، ص02-03)

الفرع الثاني: مقومات الجماعات المحلية

ترتكز الجماعات المحلية على عدة أسس ومقومات تشكل جوهر النظام الإداري اللامركزي، ومن أهمها:

1-التقسيم الإداري لأقاليم الدولة

يعتمد هذا الأساس على تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات محلية تُشكَّل وفقاً لعدة عوامل، مثل تجانس المجتمعات المحلية، وقدرة الوحدة المحلية على جمع موارد مالية ذاتية لتغطية جزء من نفقاتها. هناك عدة أساليب لتقسيم الإقليم، منها: (بوراية أمين وقوريش عبد اللطيف، 2018-2019، ص17)

- **التقسيم الكمي** :يعتمد على مساحة الإقليم وعدد السكان.
- **التقسيم الوظيفي** :يتم وفقاً للخدمات المتاحة، مثل التعليم والصحة.
- **التقسيم الطبيعي** :يعتمد على الفروق بين المناطق الريفية والحضرية.

2-المجالس المحلية المنتخبة

تُدير شؤون الوحدات المحلية مجالس منتخبة من قبل المواطنين عبر الاقتراع المباشر، مما يعزز استقلاليتها ويضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم. وتُعد هذه المجالس الأساس في تسيير الشؤون المحلية، حيث تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التخطيط والتنفيذ. (لمير عبد القادر، 2016، ص34-37)

3-الاستقلالية مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية

تتمتع المجالس المحلية بالاستقلال الإداري والمالي، لكنها تبقى خاضعة لرقابة السلطة المركزية لضمان توافق قراراتها مع السياسة العامة للدولة والمصلحة الوطنية. تهدف هذه الرقابة إلى تحسين أداء الخدمات المحلية وضمان جودتها وكفاءتها، وهي جزء أساسي من فلسفة اللامركزية. (محمد محمود الطعامنة،2003، ص11)

4-التمويل المحلي الذاتي

يعتمد استقلال الجماعات المحلية على موارد مالية ذاتية تُمكّنها من إدارة شؤونها وإنفاق أموالها بحرية. ويسهم الاستقلال المالي في تعزيز استقلالية الإدارة المحلية، كما يشجع على تعزيز المسؤولية المالية داخل المجتمع المحلي. (محسن يخلف دور، 2014، ص26)

5-المشاركة الشعبية

تُعد المشاركة الشعبية جزءاً أساسياً من النظام المحلي، حيث يشارك المواطنون في تحديد احتياجاتهم واقتراح الحلول المناسبة لها. ورغم التحديات التي تواجه هذه المشاركة، مثل قلة الوعي وضعف التعليم، إلا أنها تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المحلي وتعزيز المساءلة. (بوراية أمين وقوريش عبد اللطيف، 2018-2019، ص19)

6-توفر العنصر البشري المؤهل

يعتمد نجاح التنمية المحلية على توفر موارد بشرية مؤهلة فنياً وإدارياً. كما أن المشاركة الفعالة للمواطنين في جميع مراحل التنمية، من التخطيط إلى التنفيذ، تُعد عنصراً حاسماً في تحقيق الأهداف المنشودة .(بوراية أمين وقوريش عبد اللطيف، 2018-2019، ص20)

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الجماعات المحلية

الفرع الأول: أهمية الجماعات المحلية

لقد أولى العديد من الباحثين اهتماماً كبيراً بالجماعات المحلية من زوايا مختلفة. فعلماء الاجتماع يرون فيها تجسيداً للتضامن الاجتماعي وتقسيم العمل بين أفرادها، مما يجعلها موضوعاً رئيسياً لدراساتهم.

من الناحية السياسية، تُعد المجالس المحلية تجسيداً لمبدأ اللامركزية، حيث يشارك المنتخبون على مستوى البلديات أو الولايات في اتخاذ القرارات، مما يعزز الديمقراطية. أما من منظور علم الإدارة، فإن الجماعات المحلية تشكل جزءاً أساسياً من نظرية التنظيم الإداري والإدارة العامة. (مسعودي عبد الهادي، بوفاتح بلقاسم، 2019، ص8-9)

وبشكل عام، تكمن أهمية الجماعات المحلية في كونها نقطة التقاء بين مختلف التخصصات الأكاديمية، حيث تسهم في تعزيز الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال إشراك المواطنين في ممارسة السلطة واتخاذ القرارات. كما تساعد هذه المجالس في تخفيف العبء عن الدولة وتسريع اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتياجات المحلية، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات العامة (Soltane Khaled, 2007, p 7)

اضافة إلى ذلك، تلعب الجماعات المحلية دوراً محورياً في توزيع المال العام وفقاً لرغبات واحتياجات المواطنين، مما يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية ويضمن توزيعاً أكثر كفاءة للموارد. (شهرزاد مناصر، ص07)

الفرع الثاني: أهداف الجماعات المحلية

تهدف الجماعات المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تشكل الأساس لتنظيم الإدارة المحلية وهياكلها، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

1-الأهداف السياسية: ترتبط هذه الأهداف بأسس الحكم المحلي، مثل مبدأ انتخاب رؤساء المجالس المحلية، ومن أبرزها:

- **التعددية:** تعني توزيع السلطة بين الجماعات المحلية والجهات المختلفة، مما يعزز التنوع السياسي والإداري.
- **الديمقراطية:** تتجلى في حق المجتمعات المحلية في انتخاب ممثليها، مما يعزز ارتباط المواطنين بالحكومة ويدفعهم إلى الاهتمام بالشؤون العامة. كما تسهم الديمقراطية في مناقشة قضايا حيوية مثل الميزانية المحلية والتخطيط المستقبلي.

2-الأهداف الإدارية: تهدف الإدارة المحلية إلى تحسين الأداء الإداري من خلال:

- الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمجتمعات المحلية.
- تخفيف الضغط على الأجهزة الإدارية المركزية وتقليل ظاهرة التضخم الإداري.
- إتاحة الفرصة لتجربة نظم إدارية جديدة على نطاق محلي قبل تعميمها على مستوى الدولة.

3-الأهداف الاجتماعية: تركز الإدارة المحلية على تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال:

- تلبية احتياجات السكان المحليين من الخدمات الأساسية وفقاً لأولوياتهم، مما يسهم في تحسين قطاعات التعليم، الصحة، وتقليل التلوث.
- تعزيز شعور المواطن بأهميته ودوره في صناعة وتنفيذ القرارات المحلية، مما يعزز ثقته بنفسه، ويقوي روح المواطنة، ويزيد ارتباطه بمجتمعه المحلي. (صديقي النعاس، 2020، ص119)

المبحث الثالث: نظام الميزانية في الجماعات المحلية

تعتمد الجماعات المحلية على إيراداتها المالية لتنفيذ المهام الموكلة إليها في مختلف القطاعات، مثل السكن والتعمير وتهيئة الإقليم، إضافة إلى مجالات الشباب والرياضة والتشغيل، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الأنشطة الاجتماعية. وتنعكس هذه المهام في ميزانية الجماعات المحلية، التي تتضمن تفاصيل النفقات والإيرادات وآليات تسييرها لتحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الميزانية المحلية

الفرع الأول: مفهوم الميزانية المحلية

تُعد الميزانية المحلية وثيقة مالية تقديرية تتضمن تقدير النفقات والإيرادات الخاصة بالجماعات المحلية، حيث تحدد الموارد المالية المخصصة لها لفترة زمنية مستقبلية، غالباً ما تكون سنة مالية.

تُعتبر هذه الوثيقة أداة فعالة في إدارة شؤون الجماعات المحلية، إذ تساهم في تحقيق الأهداف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. (نور الدين سعيد، 2020، ص43)

تمثل الميزانية المحلية جدولاً تفصيلياً يوضح تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية، كما تتضمن قراراً بالترخيص والإذن للإدارة المحلية بالتصرف في الموارد المالية وفقاً للقواعد القانونية المعتمدة. ومن خلال هذه الوثيقة، تتمكن الجماعات المحلية من إدارة مصالحها بفعالية، إلى جانب تنفيذ برامجها الخاصة بالتجهيز والاستثمار. (وزيان حورية،2020، ص14)

الفرع الثاني: خصائص الميزانية المحلية

تتميز الميزانية المحلية بعدة خصائص رئيسية، من أبرزها:

1-الشفافية والعلنية: تتيح لجميع المواطنين الاطلاع على نفقات الجماعات المحلية، حيث يحق لكل دافع ضرائب معرفة كيفية استخدام العائدات الجبائية لتحقيق المنفعة العامة، حتى وإن لم يكن لديهم الحق في التصويت أو المصادقة على الميزانية.

2-التقدير والتخطيط: تُعد الميزانية المحلية عملاً تقديرياً يشمل توقع الإيرادات والنفقات بالتفصيل لسنة مالية محددة، مع تحديد الموارد المالية اللازمة لتغطية هذه النفقات خلال نفس الفترة.

3-الإذن والترخيص: لا يجوز التصرف في الميزانية المحلية إلا بعد الحصول على الموافقة الرسمية والتصديق عليها من الجهات المختصة، مع الالتزام بالتقديرات المحددة في جدول الميزانية وعدم تجاوزها. (الطاهر زروق، 2004، ص39)

المطلب الثاني: مصادر تمويل الميزانية المحلية

يتم تصنيف مصادر تمويل الميزانية المحلية وفقاً لعدة معايير، منها التصنيف الإداري (المصادر الذاتية والخارجية)، والتصنيف الجبائي (مصادر جبائية وغير جبائية)، والتصنيف وفق المخطط الخماسي. وتشمل هذه المصادر حسابات مثل إيرادات التسيير (BOUVIER MICHEL ,2004 p,92)

الفرع الأول: المصادر التمويلية الداخلية

تشمل الموارد المالية الذاتية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية لتمويل التنمية المحلية، ومن أبرزها:

1-الموارد غير الجبائية

تشمل الموارد غير الجبائية الإيرادات الناتجة عن استغلال البلدية لأملاكها ومواردها المالية الخاصة وتتمثل فيما يلي:

- **التمويل الذاتي:** يتم من خلال اقتطاع جزء من إيرادات التسيير (بين 10% و20%) لتمويل قسم الاستثمار، بهدف ضمان التمويل الذاتي للبلدية.
- **إيرادات ونواتج الأملاك:** تشمل الأملاك العامة والخاصة المملوكة للبلدية، مثل الأراضي والمباني التي يمكن استغلالها لتحقيق إيرادات.
- **إيرادات الاستغلال المالي:** تشمل العوائد الناتجة عن بيع المنتجات أو تقديم الخدمات للمواطنين، مثل رسوم الجنازات، بيع السلع، والرسوم الصحية.
- **أرباح المشروعات التجارية والصناعية:** التي تمتلكها البلدية وتسهم في تمويل ميزانيتها. (قاسيمي حميد، 2016-2017، ص28)
- **المشاركة الشعبية:** تتمثل في جهود المواطنين لدعم المشروعات المحلية من خلال التبرعات أو المشاركة في تنفيذ المشاريع. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. الجزائر. العدد 52.)

2-الموارد المالية الجبائية للجماعات المحلية

تمثل الضرائب والرسوم المحلية نسبة كبيرة من إيرادات الجماعات المحلية، وتُفرض وفقاً للتشريعات المالية المعمول بها، وتشمل: الرسوم على النشاط المهني، الدفع الجزافي (الذي تم إلغاؤه في 2006)، الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم الإقامة، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على الذبح والضريبة على الممتلكات وقسيمة السيارات.

كما صنف مجموعة من الباحثين مصادر التمويل الداخلي للجماعات المحلية كالتالي:

- **الضرائب المحلية:** الضرائب المحلية هي فريضة مالية تفرضها الهيئات العامة المحلية بهدف تحقيق منفعة عامة. تشمل الضرائب المستقلة التي لا ترتبط بالضرائب العامة، مثل ضريبة المباني والأراضي الزراعية، والضريبة العقارية، والضريبة على المهن والدخل. كما توجد ضرائب مرتبطة تُحسب على أساس نسبة مئوية من الضرائب العامة.
- **الرسوم:** هي مبالغ تُجمع مقابل خدمات معينة تقدمها الإدارة المحلية للمواطنين. تشمل الرسوم المحلية العامة مثل رسوم تراخيص المحال التجارية والصناعية، ورسوم النظافة، ورسوم التفتيش. كما توجد رسوم ذات طابع محلي يتم فرضها بقرارات محلية مثل رسوم استهلاك المياه والكهرباء، ورسوم المحاجر.
- **إيرادات أملاك الهيئات المحلية:** تتمثل هذه الإيرادات في الأموال الناتجة عن استغلال أو إدارة الأملاك العامة المحلية. تشمل الإيرادات المتحصلة من الإيجارات، سواء كانت تتعلق بالمرافق العامة

أو المساكن التي يتم تأجيرها لمحدودي الدخل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجماعات المحلية الحصول على قروض من البنوك أو الهيئات المحلية. (زحزاح محمد وبن زادي نسرين. 18 جانفي 2025)

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجي للجماعات المحلية

تعتبر الموارد المالية الخارجية بمثابة حل استثنائي، حيث تلجأ إليه البلدية في حالة عدم كفاية الموارد الداخلية لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار في الميزانية المحلية. وفي بعض الحالات، قد يكون الاعتماد على هذه الموارد مقصوداً من قبل الحكومة المركزية بهدف فرض رقابتها على السلطات المحلية، مما يؤدي إلى تباين مستويات التنمية بين الوحدات المحلية. (حبشي لزرق، 2019، ص94-101)

تشمل المصادر المالية الخارجية وفقاً للتنظيم المعمول به في الجزائر:

1-الإعانات الحكومية

تتمثل في المبالغ المالية التي تقدمها الميزانية العامة للدولة لدعم التنمية المحلية، تهدف هذه الإعانات إلى تكملة الموارد المالية للهيئات المحلية، لمساعدتها في تنفيذ بعض اختصاصاتها القانونية. كما تسعى الإعانات إلى تقليل الفوارق بين الجماعات المحلية، لتحقيق التوازن بين احتياجات المجتمع المحلي ومستوى السلع والخدمات المقدمة. تنقسم الإعانات الحكومية إلى:

- ❖ المخططات البلدية للتنمية؛
- ❖ المخططات القطاعية المركزية؛
- ❖ وتشمل أيضاً إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

المطلب الثالث: مرحلة اعداد الميزانية المحلية والمصادقة عليها

تمر عملية إعداد الميزانية المحلية والمصادقة عليها بعدة مراحل تضمن دقتها وقابليتها للتنفيذ، وهي كمايلي:

1-المرحلة الأولى: إعداد ميزانية الجماعات المحلية

يتم إعداد ميزانية الجماعات المحلية بناءً على القواعد الفنية الخاصة بتقدير الموارد والنفقات، حيث يتولى رئيس مجلس الجماعة المحلية هذه المهمة بالتعاون مع مجلس المكتب، يبدأ الإعداد في شهر مايو، ويتم جمع الوثائق اللازمة لضبط تقديرات واقعية، ومنها:

- ❖ ميزانية السنة الحالية؛
- ❖ الحساب المالي للسنة المنقضية؛ (Ali Bissaad, 2003, p 84)

- ❖ جدول معدل الاستخلاصات خلال السنوات الثلاث الماضية؛
- ❖ تدرج الاستخلاصات في السنة الجارية؛
- ❖ التعليمات والمناشير الصادرة عن وزارتي الداخلية والمالية؛
- ❖ التقارير الخاصة بتنفيذ الميزانيات السابقة، عند الحاجة، كما يتم الأخذ بعين الاعتبار التطور الاجتماعي، الاقتصادي، والثقافي في المنطقة. (الطاهر زروق، 2004، ص ص 8-9)

2-المرحلة الثانية: الاقتراع على ميزانية الجماعات المحلية

بعد إعداد الميزانية، تُعرض على اللجان المختصة، وخاصة اللجنة المالية، لدراستها وإبداء الملاحظات. ثم يتم عرضها على المجلس المحلي للتصويت عليها خلال دورته العادية في شهر يوليو. يتم التصويت على تقديرات الموارد والنفقات لكل بند من الميزانية حسب الأجزاء، الأقسام، والفصول.

3-المرحلة الثالثة: المصادقة على ميزانية الجماعات المحلية

تُحال الميزانية المحلية، قبل 31 أكتوبر من كل سنة، إلى سلطة الإشراف للموافقة عليها، حيث يتم فحص مدى واقعية التقديرات المالية واحتمالية تنفيذها. تشمل آليات المصادقة ما يلي:

- ❖ **المجالس الجهوية:** يصادق عليها كل من وزير الداخلية والتنمية المحلية ووزير المالية؛
- ❖ **البلديات ذات العجز المالي:** يُصادق عليها إذا لم يُغطَّ العجز المالي للسنة الماضية من الموارد البلدية الاعتيادية؛
- ❖ **البلديات ذات الإيرادات المرتفعة:** تصادق عليها الجهات المختصة إذا تجاوز تقدير الإيرادات 6 مليون؛
- ❖ **البلديات الأخرى:** يصادق الوالي على ميزانيتها.

بعد المصادقة، يُسلَّم رئيس الجماعة المحلية نسخة من الميزانية إلى المحاسب ومراقب المصاريف العمومية، في حال عدم المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية الجديدة، يتم العمل بميزانية السنة السابقة في حدود النفقات الضرورية، مع ضرورة الحصول على ترخيص من وزير الداخلية أو الوالي، وفقاً لنوع المجلس. (الطاهر زروق، 2004، ص ص10)

خلاصة الفصل الأول

تُعَدّ الإدارة المحلية إحدى وسائل التنظيم الإداري، وتهدف إلى توزيع المهام الإدارية من خلال تعزيز السلطة اللامركزية وتقوية الهيئات الإدارية المحلية. وقد أصبحت هذه الهيئات محوراً أساسياً في التنمية المحلية بفضل قربها من المواطنين ومعرفتها العميقة باحتياجاتهم وظروفهم. تتجسد

الإدارة المحلية في مؤسسات مثل البلديات والولايات، وهي تُعَدّ جزءاً من الجماعات المحلية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية.

ولتحقيق هذا الاستقلال بشكل كامل، من الضروري أن تمتلك الجماعات المحلية موارد مالية تمكّنها من تسيير شؤونها بفعالية. وتتقسم هذه الموارد التمويلية إلى داخلية وخارجية، حيث تُعَدّ الضرائب والرسوم المحلية من أبرز المصادر التي تسهم في تمويل هذه الجماعات، سواء كانت موجهة للبلديات أو للدولة.

ورغم ذلك، تواجه الجماعات المحلية العديد من التحديات التي قد تعيق تحقيق أهدافها المرجوة. ونظراً لكونها الركيزة الأساسية في الاقتصاد المحلي، فإنه من الضروري تعزيز استقلالها لتمكينها من اتخاذ قرارات أكثر فاعلية، لا سيما فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية المحلية.

الفصل الثاني

- مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية مقرة خلال الفترة (2021-2023)-

تمهيد

تُعدّ البلديات حجر الأساس في هيكل الإدارة المحلية، حيث تؤدي دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة وتقديم الخدمات العامة للمواطنين. ومن بين هذه البلديات، تبرز **بلدية مقرة** كإحدى البلديات ذات الأهمية على مستوى ولاية المسيلة، نظراً لموقعها الجغرافي ومساهمتها في التنمية المحلية.

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية حول الإيرادات والنفقات المالية لبلدية مقرة خلال الفترة 2018-2023، مع التركيز على مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانيتها. ومن خلال هذه الدراسة، نسعى إلى فهم التطور المالي للبلدية، وتحليل مصادر الإيرادات المختلفة، وكذا طبيعة النفقات المخصصة لتسيير مختلف القطاعات الحيوية، مما سبق تم تقسيم هذا الفصل الثاني إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف ببلدية مقرة

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لإيرادات ونفقات بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

المبحث الثالث: تطور مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

المبحث الأول: التعريف ببلدية مقرة

حسب المادة الأولى من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية المعدل والمتمم المؤرخ في 2011/06/22 يعرف البلدية المشرع الجزائري البلدية على أنها الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالصفة الشخصية والمعنوية والذمة المالية المستقلة

المطلب الأول: البطاقة التقنية للبلدية

الفرع الأول: نبـذة تـاريخيـة

هي قرية الزاب يقال مقرة، بفتح القاف وتشديدها تقع بين بريكة ومدينة المسيلـة. كما قال عنها ياقوت الحموي: {مقرة بقاف مسكونة وراء مفتوحة، مدينة في المغرب، قريبة من قلعة بني حماد بينها وبين طبلة ثمانية فراسخ، بها مسلحة السلطان ضابط الطريق، ينسب إليها عبد الرحمان بن محمد المقري وقال الإدريسي: مقرة مدينة عظمى، فيها منبر وعليها سور أهلها من بني ضبة بها قوم من العجم وحولها قوم من البربر، بها مزارع وحصـون كثيرة، أهلها يزرعون الكتان، وفي العهد القريب كانت تشتهر ببساتينها الغناء وأراضيهـا الفلاحية الخصبة، كانت تشتهر بإنتاج زيت الزيتون ، حتى أصبح يضرب بها المثل القائل :{أشعث يا رأس ، حتى يجيك الزيت من مقرة}. وبها عدة مواقع معروفة باسم، هنشيـر رمادة.

يرجع تاريخها إلى العهد الروماني حيث تزخر بمناطق طبيعية لتشكل بعد الفتوحـات الإسلامية مدينة كبيرة كما يقال إن مدينة مقرة تعود تسميتها إلى العهد الرومـاني وتكنـى بمدينة الزيتون ويعود أصل التسمية للعلامة والأديب احمد المقري، والمقري من أسرة علـم بالجزائر عاشت في مدينة مقرة شرق مدينة المحمدية في المسيلة وهي لا تزال تنطق مقرة حتى اليوم بسكون القاف.

الفرع الثاني: تأسيس البلديـة

أنشأت بلدية مقرة في :1957/01/01 بعد فصلها عن البلدية المختلطة بريكة ولاية الأوراس سابقا، وفي سنة 1974 أصبحت تابعة إداريا وإقليميا لولاية المسيلة.

1-موقع بلدية مقرة

تقع في الشمال الشرقي للولاية، تتوسط الحدود الاقليمية لولايتي باتنة وسطيف وملتقى الطريقين الوطنيين رقما :28 و40 وحدودها بالضبط هي كالتالي:

- من الشمـال: بلدية الرصفة (سطيف) والدهاهنة (المسيـلة)؛
- من الشـرق: بلـدية بلعـائبة (المسيـلة)؛
- من الجنوب: بلـدية عزيل عبد القادر (باتنة) عين الخضراء (المسيلة)؛

❖ من الغرب: بلدية برهوم (المسيلة).

❖ تحديد مقر المجلس البلدي: وسط المدينة مقابل الطريق الوطني رقم: 28 بجانب مقر الدائرة

2-المساحة والسكان

❖ **المساحة:** تتربع البلدية على مساحة إجمالية تقدر بـ: 23.466.

❖ **السكان:** بلغ عدد السكان حسب نتائج الإحصاء العام لسنة 2022: 52745 نسمة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية مقرة

يُعد الهيكل التنظيمي حجر الأساس الذي تعتمد عليه البلدية في تسيير شؤونها وتحقيق أهدافها التنموية والخدمية. وتُجسد بلدية مقرة، كغيرها من البلديات، نموذجاً إدارياً يعكس تنظيم المهام وتوزيع المسؤوليات بين مختلف المصالح والوحدات الإدارية، بما يضمن تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء الخدمات العمومية والمادية بشكل منظم يتماشى مع القوانين والتشريعات السارية. وتتقسم بلدية مقرة كما يلي:

الشكل رقم(1): الهيكل التنظيمي لبلدية مقرة

الهيكـــــل التنظيـــمي لبلـــديـــة مقـــــرة:

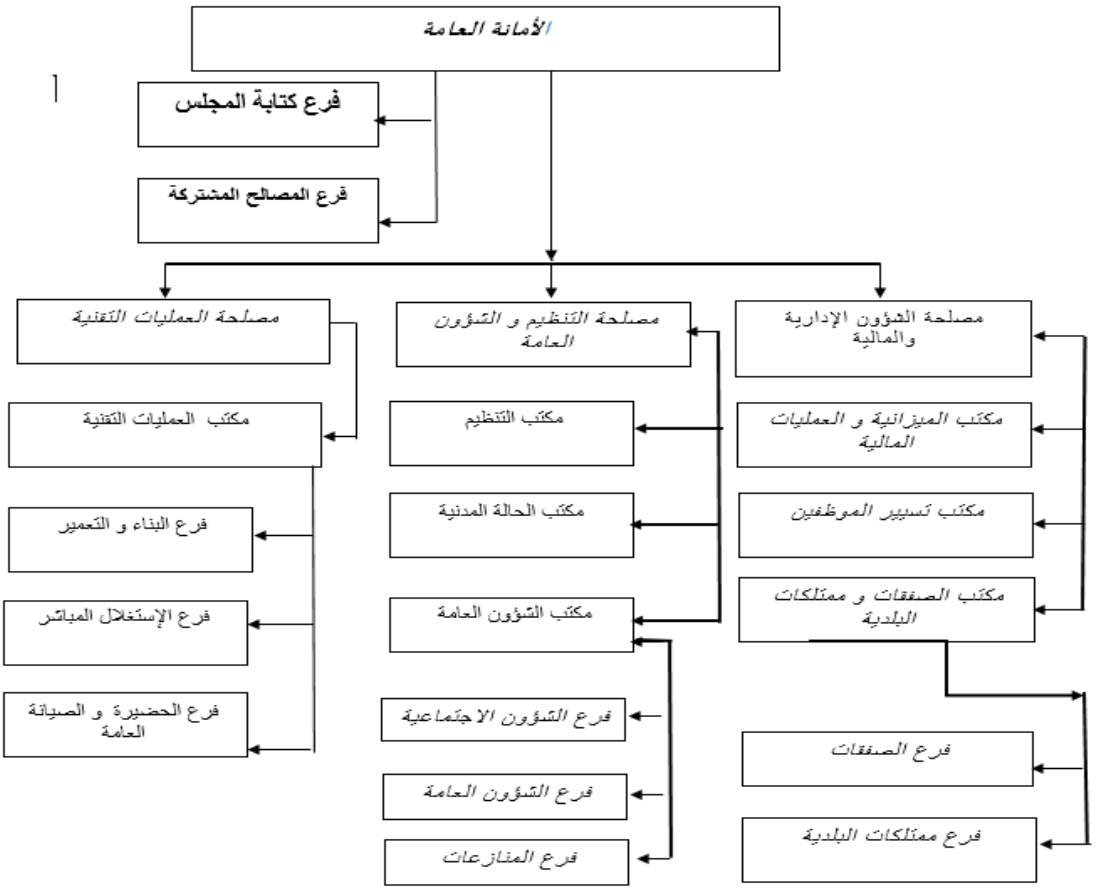

1-الهياكل الإدارية

- ❖ مقر البلدية ويتبعها **08** ملحقات إدارية و03 ملحقات قيد الانجاز.
- ❖ مقر الدائرة
- ❖ مقر المحكمة
- ❖ مقر فرقة فرقة الدرك الوطني بمقرة
- ❖ مقر كتيبة فرقة الدرك الوطني بمقرة
- ❖ مقر الشرطة القضائية المتنقلة
- ❖ مقر امن الدائرة
- ❖ مقر مفتشية الضرائب
- ❖ مقر المركز الهاتفي ويتبعه مصلحة الاشتراكات
- ❖ مقر وكالة البريد
- ❖ مقر وكالة الضمان الاجتماعي
- ❖ مقر الوكالة العقارية للدائرة
- ❖ مقر المصالح الفلاحية
- ❖ مقر فرع الاشغال العمومية
- ❖ مقر فرع البناء والتجهيزات العمومية
- ❖ مقر فرع الموارد المائية
- ❖ مقر العيادة المتعددة الخدمات يتبعها 05 قاعات علاج
- ❖ 06 مقاطعات للتعليم ابتدائي منها03 تابعة لإدارة المدارس الابتدائية و03 بيداغوجية.
- ❖ مقر فرع الغابات
- ❖ مقر المركب الرياضي الجواري
- ❖ مقر المركب الجواري للضرائب يحتوي على: مقر قباضة الضرائب المختلفة +مقر قباضة ما بين البلديات
- ❖ مقر مفتشية التجارة
- ❖ مقر المؤسسة العمومية الاستشفائية 60 سرير
- ❖ مركز جواري للضرائب.
- ❖ وكالة ANSEJ+ANGEM+CNAC+CNR
- ❖ مكتبة عمومية تابعة لمديرية الثقافة

- ❖ مكتبة البلدية.
- ❖ مقر مفتشية أملاك الدولة.
- ❖ قاعة متعدد الرياضات
- ❖ مقر الرقابة المالية
- ❖ فرع للتكوين والتعليم عن بعد
- ❖ بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- ❖ فرع لوكالة التشغيل ANEM

المطلب الثالث: مهام مصالح البلدية

الفرع الأول: الأمانة العامة للبلدية

يترأسها الأمين العام ويقوم بالتنسيق مع جميع مصالح البلدية للسهر على حسن سير أعمالها كما يقوم بإعداد جدول الأعمال الخاص بالمجلس الشعبي البلدي وتحرير المداولات ومتابعتها والأمانة العامة هي المشرفة على جميع الأعمال الإدارية للبلدية لمختلف المصالح وضمان تقديم خدمة عمومية للمواطنين في أحسن الظروف وبأحسن الكيفيات

الفرع الثاني: مصلحة التنظيم والشؤون العامة: هي عبارة مصلحة تقوم بعدة وظائف تخص التنظيم الإداري المحلي بالبلدية وظائف حسب إجراءات القانونية المعمول بها في هذا الشأن ويقوم بهذه الوظائف عدد من المكاتب المختلفة من خلال التنسيق المعلوماتي بينها وتتكون:

1-مكتب التنظيم: ويتولى المهام التالية:

- ❖ إعداد الوثائق المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية؛
- ❖ إحصاء كل الأصناف التجارية والمؤسسات التجارية المتواجدة على تراب البلدية؛
- ❖ ضبط ومتابعة كل السجلات التجارية والحرفية؛
- ❖ متابعة حركة المواطنين (جواز السفر، الإقامة.... الخ؛
- ❖ التكفل بالتنظيم العام (رخص الصيد.....الخ.

2-مكتب الحالة المدنية: ويتولى المهام التالية:

- ❖ إعداد الوثائق الخاصة بالحالة المدنية.
- ❖ مسك سجلات الحالة المدنية بجميع أنواعها.
- ❖ تدوين المواليد الجدد وعقود الزواج والوفيات.
- ❖ تسجيل الأحكام المتعلقة بالحالة المدنية والتصريحات على الهامش.

- ❖ استخراج مختلف الوثائق.

3-مكتب الشؤون العامــة: ويضم فرع الشؤون الاجتماعية: ويتولى ما يلي:

- ❖ إحصاء الفئات الاجتماعية (مكفوفين، عجزة، شيوخ، ذوي العاهات)
- ❖ إحصاء قائمة المعوزيــن.
- ❖ ضبط قائمة أصحاب الدخل الضعيف.
- ❖ إحصاء السكنات التي لا تتوفر على الشروط الصحية للحياة.
- ❖ إعداد شهادة الكفالة والحضانة والانفصال عن الوالدين.
- ❖ إنشاء ومتابعة لجنة التحقيقات الاجتماعية.
- ❖ إعداد المحاضر والملفات المتعلقة بالأشخاص المصابين بالأمراض العقلية قصد تحويلهم الى المراكز المختصة.
- ❖ متابعة ملف الشبكة الاجتماعية
- ❖ إنشاء ومتابعة ورشات النشاطات ذات المنفعة العامة
- ❖ إحصاء المستفيدين من المنحة التضامنية الجزافية
- ❖ إعداد البطاقات المتعلقة بالمستفيدين من نظام الشبكة الاجتماعية
- ❖ إحصاء الفئات الاجتماعية المحتاجة

4-مصلحـة الشـؤون الإداريــة والماليــة

- ❖ **مكتب التوظيف:** التحضير والتنظيم ولإشراف على المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية وكذا اختيارات التوظيف ضبط احتياجات البلدية من المستخدمين حسب مخطط التوظيف السنوي
- ❖ **مكتب تسيير المستخدمين:** ويعمل على ضبط قائمة المستخدمين الإداريين التقنيين، متابعة المسار المهني للمستخدمين (ترقية، ادماج، حركات بين المصالح.....الخ، إعلام المستخدمين بالقرارات المتعلقة بمسارهم المهني (حياتهم المهنية)، ضبط الجدول الحقيقي للمستخدمين والعمل على إعداد رزنامة تكوينهم وتحسين مستواهم.
- ❖ **مكتب الميزانية والعمليات المالية:** ويتولى مهمة إعداد الميزانيات الميزانية الأولية والميزانية الإضافية والحساب الإداري ، متابعة وإحصاء جميع الإيرادات المالية لفائدة البلدية، متابعة وفحص كل الوثائق المالية المتعلقة بالنفقات من سندات الطلب والفواتير والأتعاب والالتزام بكل مواعيد الميزانيات لضمان حسن سير السنة المالية مع إنجاز تحاليل مالية سنوية للوقوف إمكانيات البلدية المالية.

❖ **مكتب الصفقات وممتلكات البلدية:** تشمل على مكتبين هما:

مكتب الصفقات العمومية: تحتل الصفقات العمومية مكان أساسي في نشاطات الإدارة للدولة بغرض المحافظة على المال العام وبالتالي فإن تسيير هذه الأخيرة متعلقة بالميكانيزمات المسطرة من طرف الإدارة خاصة ما تعلق بالإجراءات التقنية الرامية إلى التسيير الأمثل لهذه المعاملات وإنجاز الأشغال المختلفة لتحقيق الخدمة العمومية وتبرم الصفقات العمومية تبعا لإجراءات المناقصة التي تعتبر القاعدة العامة أو الإجراء بالتراضي ومكتب الصفقات العمومية يتولى مهمة إبرام الصفقات وتنظيم المناقصات والعقود وتنفيذها، متابعة وإعداد الحالات المادية والمالية لجميع المشاريع مع ضمان أمانة لجان فتح وتقييم العروض وكذلك الصفقات العمومية.

مكتب ممتلكات البلدية: من مهامه إحصاء الممتلكات البلدية بكل أنواعها (عقارات، منقولات، منتجة، غير منتجة)، متابعة تحصيل حقوق الإيجار، العمل على تعيينه من أجل خلق موارد جديدة لميزانية البلدية، ضبط قائمة المقابر، خزانات المياه، المدارس القرآنية..... الخ ومتابعة تسييرها.

5- مصلحة العمليات التقنية:

- **مصلحة التعمير والبناء:** ويتولى التكفل بدراسة ومتابعة وسائل التعمير ومتابعتها وتنفيذها والعمل على حماية وسائل التعمير على مستوى اقليم البلدية وفقا للقوانين والتنظيمات، جمع كل المعطيات المتعلقة بالتعمير، قصد ضبطها وفقا لتطور هذا القطاع، التكفل بمتابعة التعمير فيما يتعلق برخصة البناء، رخصة التجزئة، رخص الهدم، السهر على مراقبة وتسليم شهادة مطابقة الأشغال، متابعة التجديد الحضري، متابعة قواعد التعمير والبناء.

6-مكتب الحظيرة والصيانة العامة: وتضم ثلاث مكاتب

❖ **مكتب الصيانة:** يتولى القيام بكل أعمال الصيانة التي تتطلبها الأملاك سواء منها العقارية أو المنقولة.

❖ **مكتب حظيرة السيارات والعتاد:** يتولى متابعة حركات ممتلكات البلدية خاصة من العتاد المنقول وضبط قائمة كل صنف من أصناف العتاد ومتابعة استغلالها، العمل على مراقبتها وصيانتها وإصلاحها وكذلك ضبط احتياجات الحظيرة من الوقود، متابعة استهلاك العتاد، اعداد تقرير دوري حول الحظيرة

❖ **مكتب المياه والتطهير:** يتولى إعداد بطاقية احتياجات السكان من المياه الصالحة للشرب، إحصاء كل الأحياء والأماكن التي يتطلب تزويدها، جمع المعلومات المتعلقة بتوزيع شبكة المياه على مستوى اقليم البلدية، إعداد رخص إيصال المياه الصالحة للشرب، السهر على شبكة تصريف المياه القذرة وتطهيرها.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لإيرادات ونفقات بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

تشكل دراسة الإيرادات والنفقات أحد المحاور الأساسية لتحليل الوضع المالي لأي بلدية، حيث تعكس هذه الدراسة مدى قدرة البلدية على تغطية نفقاتها من خلال إيراداتها الذاتية أو الممولة من الدولة.

وفي هذا السياق، سنقوم في هذا المبحث بتحليل تطور الإيرادات والنفقات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023، من خلال الاعتماد على البيانات المستخلصة من الحسابات الإدارية التي تحصلنا عليها من مديرية الشؤون الإدارية والمالية والاقتصادية للبلدية.

يهدف هذا التحليل إلى تقديم رؤية شاملة حول الوضع المالي للبلدية، مما يساعد على تقييم مدى كفاءة إدارة الموارد المالية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

المطلب الأول: تطور الإيرادات والنفقات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

سنقوم بدراسة تطور ميزانية البلدية بشقيها الإيرادات والنفقات من خلال البيانات التي سنقوم بتحليلها والمستخلصة من الحسابات الإدارية لبلدية مقرة.

الفرع الأول: تطور الإيرادات والنفقات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023):

سيتم توضيح تطور الإيرادات والنفقات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023) من خلال ما يلي:

1- تطور إجمالي الإيرادات خلال الفترة (2018-2023):

الجدول التالي يبين مجموع الإيرادات الخاصة بالبلدية خلال الفترة (2018-2023)، وكذلك نسبة تطورها خلال نفس الفترة والذي يترجم تطور وضعية الإيرادات المالية لبلدية مقرة.

الجدول رقم (6): تطور الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

الوحدة: دج

السنوات	الإيرادات	النفقات	نسبة تطور الإيرادات والنفقات (%)
2018	1483080801.59	1483080801.59	---
2019	1269981691.93	1269981691.93	-0.14
2020	1024064069.46	1024064069.46	-0.19
2021	1084339642.30	1084339642.30	0.06
2022	1384841700.61	1384841700.61	0.28

2023	1850964680.67	1850964680.67	0.34

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملاحق رقم (انظر الملاحق من 1 الى 13)

في حين أن الشكل البياني التالي يوضح تطور الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة من (2018-2023)

الشكل رقم (2): تطور الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

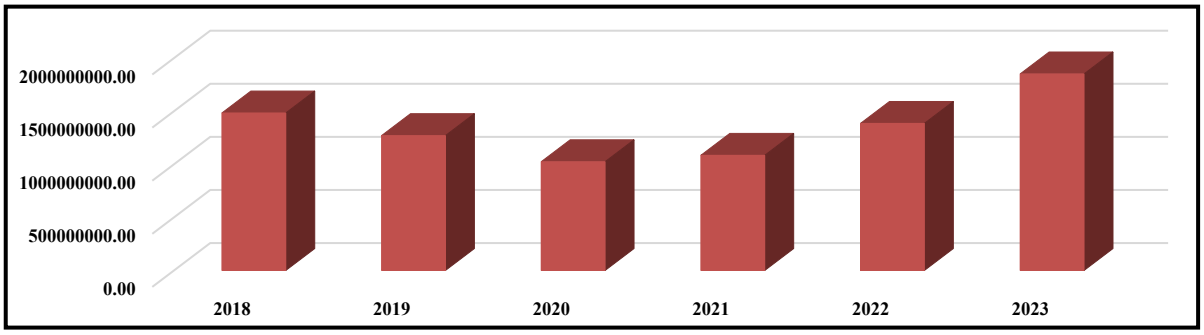

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (6)

من خلال الجدول رقم (6) و الرسم البياني رقم (2) نلاحظ أن البلدية خلال الفترة (2018-2023)

قد سجلت في جانب الإيرادات ما قيمته 1483080801.59 دج سنة 2018 لتشهد إيرادات البلدية تناقصا خلال سنتي 2019 و2020 مسجلتا ما قيمته 1269981691.93 دج سنة 2019 بنسبة انخفاض قدرت بـ14% مقارنة بسنة 2018 في حين أن تم تسجيل ما قيمته 1024064069.46 دج سنة 2020 بنسبة انخفاض قدرت بـ19% ويرجع هذا الانخفاض خلال سنتي 2019 و2020 للأزمة الصحية المتعلقة بالكوفيد 19 والتي أثرت على الوضع الإقتصادي العالمي والمحلي على حد سواء وكذا سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة من خلال تجميد بعض المشاريع مما أدى إلى انخفاض إيراداتها .

في حين شهدت إيرادات ميزانية بلدية مقرة تحسنا ملحوظا خلال ثلاث سنوات متتالية حيث سجلت سنة 2021 ما قيمته 1084339642.30 دج بنسبة نمو تقدر بـ06% مقارنة بسنة 2020 في حين شهدت نمو بنسبة 28% سنة 2022 لتسجل ما قيمته 1384841700.61 دج في حين شهدت سنة 2023 نمو معتبرا في الإيرادات بنسبة 34% مقارنة بسنة 2022 لتسجل ما قيمته 1850964680.67 دج، ويمكن إرجاع ذلك إلى التوجه العام للدولة الذي اعتمد على تشجيع الإستثمار المحلي والعمل على ترقية المناطق الداخلية والتركيز على مناطق الظل مما أدى إلى إنتعاش إيرادات بلدية مقرة من خلال زيادة تمويل الدولة.

والشكل الموالي يوضح نسب تطور الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

الشكل رقم (3): نسبة تطور الإيرادات خلال الفترة (2018-2023)

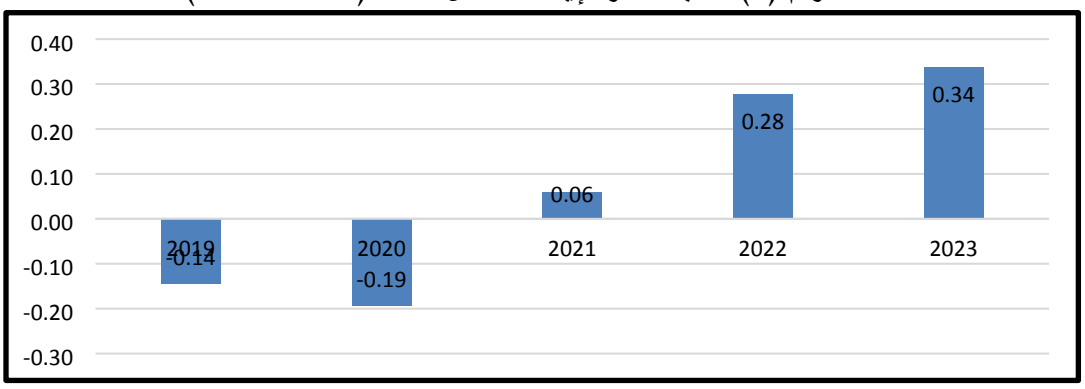

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (6)

2- تطور النفقات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن ما تم التخطيط وتحديده في الموازنة التقديرية السنوية لبلدية مقرة خلال فترة الدراسة (2018-2023) قد تم تحقيقه. وأن قيمة الإيرادات مساوية لقيمة النفقات أي تم تغطيتها بشكل تام خلال فترة الدراسة .

والشكل التالي يمثل تطور النفقات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

الشكل رقم (4): تطور النفقات الإجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

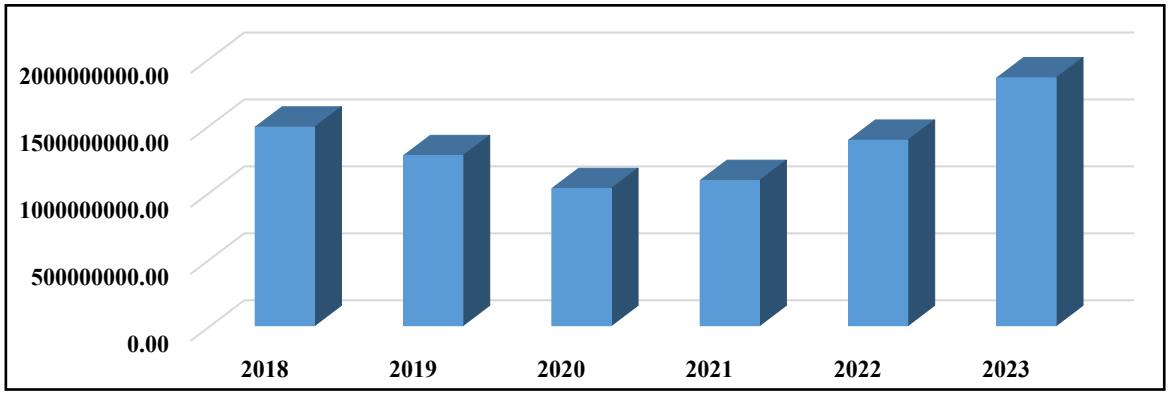

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (6)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4) أن النفقات الإجمالية سجلت أدنى قيمة لها سنة 2020 مسجلة ما قيمته 1024064069.46 دج وأعلى قيمة سنة 2023 مسجلة ما قيمته 1850964680.67 دج، في حين عرف تطور النفقات الإجمالية وتيرة متناقصة خلال الفترة (2018-2020) حيث سجل ما مقداره 1483080801.59دج سنة 2018 في حين شهدت قيمة النفقات إنخفاضا ملحوظا سنة 2019 مسجلة 1269981691.93 دج بنسبة إنخفاض تقدر بـ 14% لتواصل الإنخفاض سنة 2020 مسجلة ما قيمته 1024064069.46 دج بنسبة إنخفاض تقدر بـ19% مقارنة بسنة 2018 ، ويرجع

ذلك إلى سياسة التقشف التي إتبعتها الدولة من خلال تجميد عدد من المشاريع وعمليات التوظيف خلال ثلاث سنوات من ناحية وإحالة عدد كبير من الموظفين على التقاعد من جهة أخرى.

أما خلال الفترة (2021-2023) شهد تطور النفقات الإجمالية وتيرة متصاعدة حيث سجل ما قيمته 1084339642.30 دج سنة 2021 بنسبة ارتفاع 6% في حين سجلت سنة 2022 ما قيمته 1384841700.61 دج بنسبة ارتفاع تقدر بـ28% أما سنة 2023 فعرفت إرتفاعا ملوحوظا في النفقات وذلك بنسبة 34% مسجلة ما قيمته 1850964680.67 دج.

ويعزى هذا التطور في النفقات إلى زيادة وتيرة التوظيف من جهة والتركيز على المشاريع التنموية في البلدية وإعادة تهيئة البنية التحتية.

الفرع الثاني: تطور إيرادات ونفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار خلال الفترة (2018-2023)

سيتم توضيح تطور إيرادات ونفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار خلال الفترة (2018-2023)، من خلال ما يلي.

1- تطور إيرادات قسم التسير وقسم التجهيز والإستثمار لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

الجدول رقم (7): تطور إيرادات قسم التسير وقسم التجهيز لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

السنوات	الإيرادات	إيرادات قسم التسيير	إيرادات قسم التجهيز والإستثمار	نسبة تطور إيرادات قسم التسيير	نسبة تطور إيرادات قسم التجهيز والإستثمار
2018	1483080801.59	589393402.31	957288690.61	--	--
2019	1269981691.93	532840167.51	769017707.45	-0.10	-0.20
2020	1024064069.46	521805364.52	533620113.17	-0.02	-0.31
2021	1084339642.30	664164633.51	482074838.36	0.27	-0.10
2022	1384841700.61	996967957.78	608226470.96	0.50	0.26
2023	1850964680.67	1279877301.71	859219447.85	0.28	0.41

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملاحق رقم (انظر الملاحق من 1 الى 13)

ويمكن توضيح معطيات الجدول من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5): تطور إيرادات قسم التسير وقسم التجهيز لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

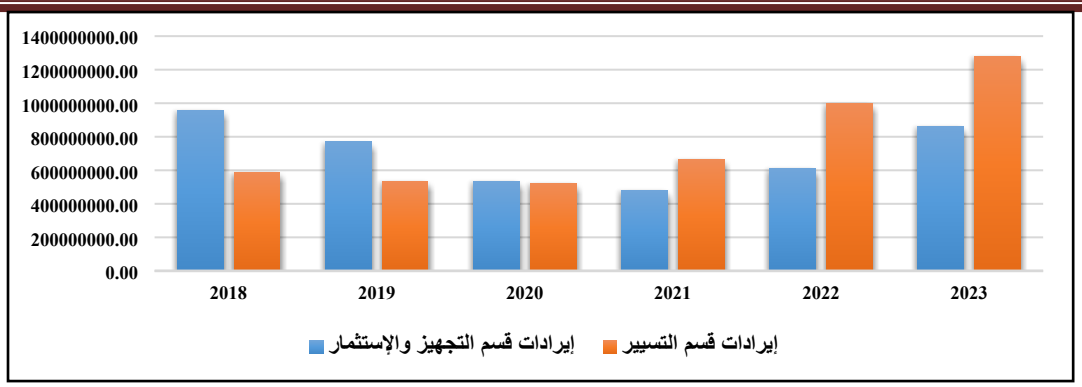

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (7):

من خلال الجدول رقم (7) والشكل البياني نلاحظ أن إيرادات قسم التسيير قد شهدت تطورا بين الانخفاض والارتفاع حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2020 والمقدرة بـ521805364.52دج في حين أعلى قيمة قد سجلت سنة 2023 والمقدرة بـ1279877301.71 دج.

إلا أن إيرادات قسم التسيير شهدت انخفاضا بنسبة 10% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 مسجلة ما قيمته 589393402.31 دج ليواصل الانخفاض في سنة 2020 وذلك بنسبة 2% مسجلا ما قيمته 521805364.52 دج، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض كلا من ناتج الأملاك العمومية وممنوحات صندوق الأموال المشتركة وغيرها من الإيرادات المتأتية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة

في حين شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2021 وذلك بنسبة 27% مسجلة ما قيمته 664164633 دج لتواصل الارتفاع سنة 2022 مسجلة ما قيمته 996967957.78 دج بنسبة تقارب 50%، لتسجل اعلى قيمة لها سنة 2023 والتي تقدر بـ1279877301.71 دج بنسبة تقارب 28% مقارنة بسنة 2022، ويرجع ذلك إلى تحسن الإيرادات المتأتية من ناتج الأملاك العمومية وممنوحات صندوق الأموال المشتركة وكذا الإيرادات المتأتية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

في حين أن إيرادات قسم التجهيز والإستثمار ومن خلال الجدول رقم (7) والشكل البياني نلاحظ أن إيراداته قد شهدت تطورا بين الانخفاض والارتفاع حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2021 والمقدرة ب 482074838.36 دج في حين أعلى قيمة قد سجلت سنة 2018 والمقدرة بـ957288690.61دج.

إلا أن إيرادات قسم التجهيز والاستثمار شهدت انخفاضا بنسبة 20% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 مسجلة ما قيمته 769017707.45دج ليواصل الانخفاض في سنة 2020 وذلك بنسبة 31% مسجلا ما قيمته 533620113.17دج، كما شهدت سنة 2021 انخفاض في إيرادات قسم التجهيز

والإستثمار بنسبة 10% مقارنة بالسنة السابقة مسجلة ما قيمته 482074838.36 دج، ويعود ذلك إلى انخفاض كلا من التزويدات والفائض المرحل خلال السنوات المذكورة أعلاه[1].

في سنة 2022 شهدت ارتفاعا ملحوظا وذلك بنسبة 26% مسجلة ما قيمته 608226470.96 دج لتواصل الارتفاع سنة 2023 مسجلة ما قيمته 996967957.78 دج بنسبة تقارب 50%، لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2023 والتي تقدر بـ859219447.85 دج بنسبة تقارب 48% مقارنة بسنة 2022، ويرجع ذلك إلى ارتفاع في التزويدات والفائض المرحل خلال سنتي 2022 و2023.

والشكل الموالي يوضح نسب تطور إيرادات قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

الشكل رقم (6): تطور إيرادات قسم التسير وقسم التجهيز لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

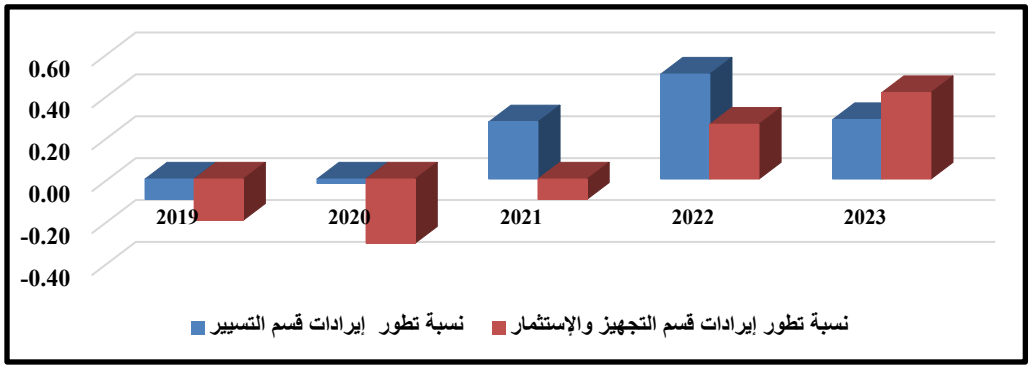

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم الجدول رقم (7)

2-تطور نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار خلال الفترة (2018-2023):

شهدت إيرادات ونفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار لبلدية مقرة تساويا خلال فترة الدراسة، حيث تم تغطية نفقات القسمين بالإيرادات المحصلة والجدول الموالي يوضح تطور نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

الجدول رقم (8): تطور نفقات قسم التسير وقسم التجهيز لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

السنوات	النفقات	نفقات قسم التسيير	نفقات قسم التجهيز والإستثمار	نسبة تطور نفقات قسم التسيير	نسبة تطور نفقات قسم التجهيز والإستثمار
2018	1483080801.59	589393402.31	957288690.61	--	--
2019	1269981691.93	532840167.51	769017707.45	-0.10	-0.20
2020	1024064069.46	521805364.52	533620113.17	-0.02	-0.31
2021	1084339642.30	664164633.51	482074838.36	0.27	-0.10
2022	1384841700.61	996967957.78	608226470.96	0.50	0.26
2023	1850964680.67	1279877301.71	859219447.85	0.28	0.41

[1]أنظر الحساب الإداري لبلدية مقرة (انظر الملاحق من 1 الى 13)

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملاحق رقم (من 1 الى 13)

من خلال الجدول رقم (8) والتمثيل البياني نلاحظ أن نفقات قسم التسيير قد سجلت أعلى قيمة سنة 2023 مسجلة ما مقداره 1279877301.71 دج أما أدنى قيمة فقد سجلت سنة 2020 والمقدرة بـ521805364.52 دج.

كما نلاحظ أن نفقات قسم التسيير قد شهدت إنخفاضا بنسبة 10% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 مسجلة مبلغ 532840167.51 دج ويرجع ذلك في الأساس إلى إنخفاض مختلف النفقات وبالأخص قيمة الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمار ، لتشهد سنة 2020 إنخفاضا طفيفا بنسبة 02 % مسجلة مبلغ 521805364.52 دج وذلك لإنخفاض مصاريف المستخدمين وكذا الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمار، وذلك نظرا لسياسة التقشف التي كانت تنتهجها الدولة.

أما خلال الفترة (2021-2023) فقد شهدت نفقات قسم التسيير نمو متزايدا حيث سجلت سنة 2021 نمو بنسبة 27% بالمقارنة بسنة 2020 مسجلة مبلغ 664164633.51 دج، في حين شهدت نموا سنة 2022 بنسبة 50% مقارنة بسنة 2021 لتواصل الإرتفاع سنة 2023 مسجلة مبلغ قدره 1279877301.71 دج، وذلك بنسبة زيادة تقدر بـ28 % ويعزى هذا التطور إلى إرتفاع مصاريف المستخدمين نظرا لتوظيف عدد معتبر من العمال الجدد وكذا الزيادات التي أقرتها الدولة في الأجور خلال هذه الفترة، وكذا ارتفاع بند الأشغال والخدمات الخارجية وكذا زيادة الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمار التي تضاعفت أربع مرات سنة 2023.

في حين أن نفقات قسم التجهيز والإستثمار سجلت أعلى قيمة سنة 2018 بمبلغ يقدر بـــ957288690.61 دج أما أدنى قيمة فكانت سنة 2021 مسجلة مبلغ 482074838.36 دج.

حيث سجلت قيمة نفقات قسم التجهيز والإستثمار سنة 2018 ما قيمته 957288690.61 دج لينخفض سنة 2019 بنسبة 20% مسجلة مبلغ 769017707.45 دج لتواصل الإنخفاض سنة 2020 مسجلة مبلغ 533620113.17 دج بنسبة 31% مقارنة بسنة 2019 لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2021 مسجلة إنخفاضا بنسبة 10% مقارنة بسنة 2020، ويرجع هذا الإنخفاض في نفقات التجهيز والإستثمار خلال الفترة (2018-2021) إلى إنخفاض بند أشغال جديدة وتصليحات كبرى وذلك بسبب التركيز على الأزمة الصحية كوفيد 19 مما أدى إلى إنخفاض بند أملاك عقارية ومنقولة.

أما خلال السنتين 2022 و2023 فقد شهدت نفقات قسم التجهيز والإستثمار تزايدا حيث ارتفع سنة 2022 بنسبة 26% مقارنة بسنة 2021 مسجلة مبلغ 608226470 دج، لتواصل الإرتفاع سنة

2023 حيث سجلت مبلغ 859219447.85 دج بنسبة زيادة تقدر بـ41% مقارنة بسنة 2022، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع بند تصليحات كبرى وأشغال جديدة وذلك بسبب توجه الدولة لتنمية المناطق الداخلية والإهتمام بالبنية التحتية مثل تصليح شبكات الصرف الصحي وتعبيد الطرقات مما يتطلب مبالغ ضخمة.

الشكل الموالي يبين طبيعة تطور نفقات قسم التسيير والتجهيز لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

الشكل رقم (7): يمثل تطور نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)

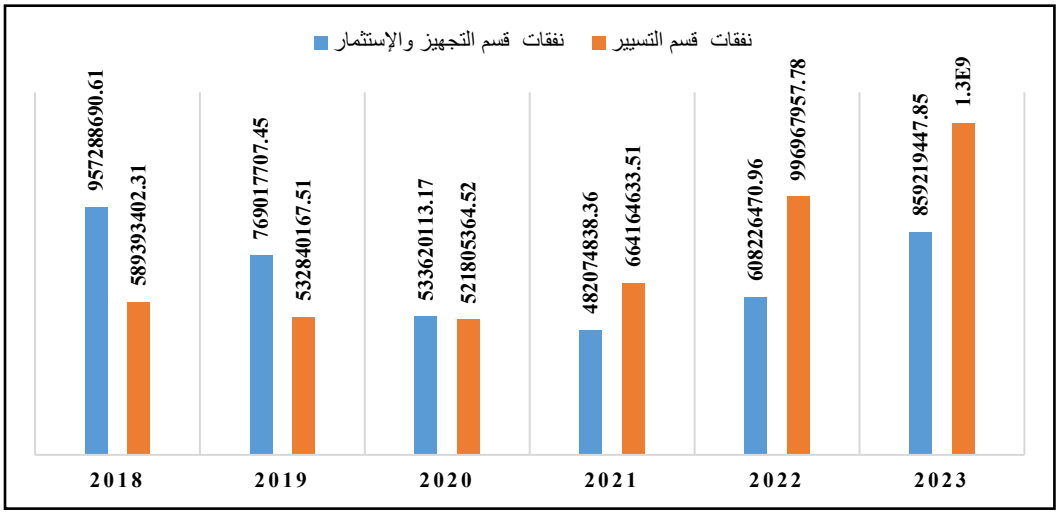

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (8)

المطلب الثاني: تحليل ايرادات بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

سنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة وتحليل مساهمة الإيرادات الجبائية وغير الجبائية في الإيرادات الاجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)، من خلال البيانات التي سنقوم بتحليلها والمستخلصة من الحسابات الإدارية لبلدية مقرة.

الفرع الأول: تحليل مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة للفترة (2018-2023).

الجدول رقم (9) يبين الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة وكذا الإيرادات الجبائية ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات خلال الفترة (2018-2023).

الجدول رقم (9): مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات الاجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

السنة	مجموع الإيرادات	مجموع الإيرادات الجبائية	نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية (%)
2018	1483080801.59	349128636	24
2019	1269981691.93	329888406	26
2020	1024064069.46	371742222	36.3
2021	1084339642.30	476570762	43.95
2022	1384841700.61	414744179	29.95
2023	1850964680.67	435449930	23.53

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملاحق رقم (من 1 الى 13)

يُوضح الجدول رقم (09) تطور مساهمة الإيرادات الجبائية في مجموع الإيرادات لبلدية مقرة خلال الفترة من 2018 إلى 2023، حيث يتبيّن وجود تذبذب واضح في هذه المساهمة، مما يعكس غياب استقرار في قدرة البلدية على تعبئة مواردها الجبائية. فقد بدأت نسبة المساهمة في حدود **24% سنة 2018**، لترتفع تدريجياً وتبلغ ذروتها في **سنة 2021 بنسبة 43.95%**، وهو ما يمثل مؤشراً إيجابياً على تحسن أداء التحصيل الجبائي في تلك السنة أو توسيع الوعاء الضريبي.

لكن هذا التحسن لم يستمر، إذ سجلت النسبة تراجعاً ملحوظاً في سنتي 2022 و2023، حيث بلغت على التوالي **29.95%** و**23.53%**، رغم أن حجم الإيرادات الجبائية في 2023 كان أكبر من سنة 2018، ما يُشير إلى أن الانخفاض النسبي في النسبة ناتج عن ارتفاع أكبر في الإيرادات غير الجبائية.

هذا التراجع في الوزن النسبي للإيرادات الجبائية خلال السنوات الأخيرة يُثير تساؤلات حول فعالية السياسات الجبائية المحلية وقدرة البلدية على تعبئة مواردها الذاتية بشكل منتظم. وعليه، يُبرز الجدول الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات فعّالة لتعزيز الجباية المحلية وتثبيت مساهمتها في تمويل الميزانية، بما يضمن الاستقلال المالي وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

الفرع الثاني: تحليل مساهمة الإيرادات غير الجبائية في الإيرادات الإجمالية لبلدية مقرة للفترة (2018-2023)

الجدول رقم (10) يبين إجمالي الإيرادات لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023)، والإيرادات غير الجبائية ونسبة مساهمتها في تكوين إجمالي الإيرادات.

الجدول رقم (10): مساهمة الإيرادات غير الجبائية في الإيرادات الاجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

السنة	مجموع الإيرادات	مجموع الإيرادات غير جبائية	نسبة مساهمة الإيرادات غير الجبائية %
2018	1483080801.59	1133952165.59	76
2019	1269981691.93	940093285.93	74

2020	1024064069.46	652321847.46	63.7
2021	1084339642.30	607768880.3	56.05
2022	1384841700.61	970097521.61	70.05
2023	1850964680.67	1415514750.67	76.47

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملاحق رقم (من 1 الى 13)

يُظهر الجدول رقم 10 تطور مساهمة الإيرادات غير الجبائية في مجموع الإيرادات لبلدية مقرة خلال الفترة من 2018 إلى 2023، حيث يتّضح أن هذه الإيرادات شكّلت النسبة الأكبر من الموارد المالية للبلدية طوال السنوات المعنية، مع تذبذب واضح في نسبة مساهمتها. ففي سنة 2018 بلغت نسبة مساهمة الإيرادات غير الجبائية **76%**، ثم استمرت في الانخفاض التدريجي لتصل إلى أدنى مستوى لها في سنة 2021 بنسبة **56.05%**، ما قد يُشير إلى محاولة تعزيز الإيرادات الجبائية خلال تلك الفترة أو مواجهة صعوبات في تحصيل الموارد غير الجبائية.

غير أن هذه النسبة عادت لترتفع بشكل ملحوظ في سنتي 2022 و2023، حيث بلغت **70.05%**و **76.47%**على التوالي، وهو ما يعكس عودة الاعتماد الملحوظ على هذا النوع من الموارد، خاصة في سنة 2023 التي سجلت أعلى قيمة مطلقة للإيرادات غير الجبائية بأكثر من 1.4 مليار دينار.

هذا التذبذب يعكس اعتماداً غير مستقر على الإيرادات غير الجبائية، وهو ما قد يُعرض البلدية لمخاطر تتعلق بالتمويل المستدام، خاصة إذا كانت هذه الموارد مرتبطة بتحويلات الدولة أو عوامل ظرفية. وعليه، فإن هذه المعطيات تُبرز ضرورة تنويع مصادر التمويل المحلي، وتحسين أداء التحصيل الجبائي لضمان توازن مالي أكثر استقراراً واستقلالية.

المطلب الثالث: تحليل نفقات بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

الفرع الأول: تحليل نفقات قسم التسيير لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

يُعد تحليل نفقات قسم التسيير من الركائز الأساسية لتقييم الأداء المالي والإداري للبلدية. ويمكّن هذا التحليل من الكشف عن الاتجاهات في تخصيص الموارد، مدى التوازن بين مختلف البنود، ومدى فعالية الإنفاق العام في تلبية احتياجات السكان.

الجدول رقم (11): نفقات قسم التسيير لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023

إجمالي نفقات قسم التسيير	1 110 104 257.94	1 106 621 696.43	1 046 331 831.77	664 164 633.51	996 967 957.78	1 279 877 301.71
سلع ولوازم	208 004 040.20	59 466 146.65	37 729 966.26	116 598 041.31	157 953 499.80	176 535 752.39
نسبة المساهمة %	18	5	3	17	15	14
أشغال وخدمات خارجية	247 189 713.55	276 366 620.13	83 581 206.74	126 357 000.07	112 036 137.43	170 001 463.61
نسبة المساهمة	22	24	7	19	11	13
مصاريف التسيير العام	28 992 020.00	26 806 401.36	14 169 856.24	49 447 250.00	44 923 652.02	57 454 316.20
نسبة المساهمة %	2	2	1.4	7	5	4
مصاريف المستخدمين	447 283 767.94	459 384 258.88	281 999 533.51	185 168 360.69	155 634 467.56	363 873 513.79
نسبة المساهمة %	40	41	27	28	16	28
ضرائب ورسوم	-	527 000.00	0	300 000.00	124 630 656.17	100 500 000.00
نسبة المساهمة %	0	0.04	0	0. 05	12	8
منح وإعانات	32 304 374.16	80 028 000.00	143 439 510.74	99 999 135.29	108 398 746.44	99 132 320.89
نسبة المساهمة %	29	7	14	15	11	8
مساهمات وحصص واداءات لفائدة الغير	50 724 418.31	57 470 232.02	34 965 484.28	20 093 933.12	28 640 307.38	23 848 849.09
نسبة المساهمة %	4.5	5	3	3	3	2
ناتج وأعباء سنوات سابقة	7 341 307.82	2 241 603.00	13 424 748.61	158 612 229.38	--	288 132 068.89
نسبة المساهمة %	0. 6	0. 2	1.3	24	--	23
الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمار	87 617 415.96	100 467 674.87	394 881 829.00	0	220 352 728.13	0
نسبة المساهمة %	7	9	3.7	0	22	0

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

شهدت نفقات قسم التسيير لبلدية مقرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2023 تذبذباً ملحوظاً، سواء من حيث القيمة الإجمالية أو على مستوى البنود الفرعية. فقد بلغت النفقات في سنة 2018 حوالي 1.11 مليار دج، ثم استمرت في التراجع التدريجي إلى غاية 2021 حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها (حوالي 664 مليون دج)، قبل أن تعود إلى الارتفاع بشكل كبير في سنتي 2022 و2023، إذ تجاوزت 1.27 مليار دج في السنة الأخيرة. هذا التغير يعكس تأثر البلدية بالتحولات الاقتصادية والمالية العامة التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة، خاصة مع تداعيات جائحة كوفيد-19 وما رافقها من ضغوط على الميزانيات المحلية.

من حيث تركيبة النفقات، تشكل مصاريف المستخدمين (الأجور والتعويضات) أبرز مكون لنفقات التسيير، حيث تراوحت مساهمتها بين 27% و41% من إجمالي النفقات. هذا المؤشر يعكس العبء المالي الكبير للموارد البشرية على ميزانية البلدية، وهو ما يقيّد إمكانيات التسيير الأخرى ويطرح تساؤلات حول فعالية التوظيف المحلي. وقد سجلت هذه المصاريف انخفاضاً واضحاً في 2021 و2022، ربما نتيجة لتجميد التوظيف أو تقليص في النفقات، قبل أن تعود للارتفاع سنة 2023.

أما بند السلع واللوازم، فقد شهد بدوره تذبذباً كبيراً، حيث انخفض من أكثر من 208 مليون دج سنة 2018 إلى أقل من 38 مليون دج في 2020، ثم ارتفع تدريجياً إلى أن بلغ 176.5 مليون دج في 2023. ورغم هذا الارتفاع، فقد تراجعت نسبة مساهمته في الميزانية العامة، ما قد يدل على ترشيد نسبي في النفقات أو تغير في أولويات الإنفاق.

فيما يخص الأشغال والخدمات الخارجية، فقد بلغت أوجها سنة 2019 بقيمة تفوق 276 مليون دج، ثم انخفضت بشكل حاد في 2020، لتعود إلى الارتفاع تدريجياً إلى غاية 2023 (170 مليون دج). يوضح هذا المسار رغبة في إعادة ضبط العقود الخارجية والتقليل من النفقات غير الضرورية، أو تأثراً بتوفر الإمكانيات البشرية واللوجستية داخلياً.

وبالنسبة لـ مصاريف التسيير العام (مثل الاتصالات، النقل، المراسلات...) فقد بقيت محدودة نسبياً طيلة الفترة، مع زيادة طفيفة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 57 مليون دج في 2023.

ويُلاحظ أيضاً وجود نفقات متعلقة بسنوات سابقة، خاصة في سنتي 2021 و2023، مما يشير إلى مشاكل في التسويات المالية أو ترحيل بعض الأعباء، وهي نقطة سلبية تتطلب تحسين آليات البرمجة المالية السنوية.

كما سُجلت نفقات معتبرة تحت بند المنح والإعانات، والتي بلغت ذروتها سنة 2020 بأكثر من 143 مليون دج، وهو ما قد يعكس استجابة لظروف اجتماعية أو تمويل لهيئات محلية خلال فترة الأزمة الصحية.

أما الضرائب والرسوم، فقد بقيت ضعيفة في معظم السنوات، مع ارتفاع مفاجئ في 2022 (أكثر من 124 مليون دج)، ما يستوجب تفسيراً على ضوء السياسات الجبائية المحلية أو التسويات الإدارية.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الاقتطاع من نفقات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار كان متذبذباً وغير منتظم، حيث بلغ أقصى قيمة له في سنة 2020 (394 مليون دج)، واختفى تماماً في سنتي 2021 و2023، ما يدل على غياب استراتيجية ثابتة لتحويل الفوائض التشغيلية إلى دعم المشاريع التنموية، وهو ما يؤثر سلباً على قدرات البلدية الاستثمارية.

بصورة عامة، يعكس تحليل نفقات التسيير خلال هذه الفترة تحديات حقيقية في التوازن بين النفقات الدائمة (مثل الأجور) والنفقات التشغيلية الأخرى، بالإضافة إلى ضعف في استغلال الفوائض لتمويل الاستثمار، وتذبذب في السياسات التسييرية من سنة لأخرى.

لذلك، يُوصى بوضع آليات أكثر استقراراً لترشيد النفقات، وتحسين الرقابة المالية، وتوجيه الموارد نحو مشاريع تنموية مستدامة تخدم ساكنة بلدية مقرة بشكل أفضل.

الفرع الثاني: تحليل نفقات قسم التجهيز والإستثمار لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

تمثل نفقات التجهيز والاستثمار الوسيلة الأساسية لتنفيذ المشاريع التنموية على المستوى المحلي، من طرقات، مرافق عمومية، شبكات المياه والصرف، إلى الإنارة العمومية، والمشاريع التكنولوجية. يعكس تحليل هذه النفقات مدى قدرة البلدية على التخطيط الاستراتيجي وتوظيف الموارد لتحسين نوعية حياة السكان.

الجدول رقم (12): نفقات قسم التجهيز والإستثمار لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي نفقات قسم التجهيز والإستثمار	571 030 579.16	145 177 741.82	234 784 284.19	482 074 838.36	608 226 470.96	859 219 447.85
فائض مرحل	18 101 588.60	18 101 588.60	18 101 588.60	0	0	0
نسبة المساهمة %	0.03	0.12	0.07	0	0	0
أملاك عقارية ومنقولة	59 478 499.90	4 498 746.66	26 111 593.22	69 595 655.83	66 308 214.26	93 771 962.03
نسبة المساهمة %	0.1	0.03	0.11	0.14	0.1	0.1
أشغال جديدة وتصليحات كبرى	493 450 490.66	122 577 406.56	190 571 102.37	412 478 679.65	541 817 753.70	765 446 982.82
نسبة المساهمة %	0.86	0.84	0.81	0.85	0.89	0.89

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

تُظهر بيانات نفقات قسم التجهيز والاستثمار ببلدية مقرة للفترة الممتدة من 2018 إلى 2023 تطوراً تصاعدياً واضحاً في إجمالي الإنفاق، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية من حوالي 571 مليون دج سنة 2018 إلى أكثر من 859مليون دج سنة 2023 .هذا النمو يدل على توسع في العمليات الاستثمارية البلدية، مما قد يعكس تحسناً في الموارد المالية، أو رغبة في تجسيد عدد أكبر من المشاريع التنموية والبنية التحتية.

مع ذلك، سجّلت النفقات تراجعاً حاداً سنة 2019، إذ بلغت فقط 145 مليون دج، وهو ما قد يُفسر بتأخر في رصد الاعتمادات أو عراقيل إدارية ثم عادت النفقات لترتفع تدريجياً، خاصة ابتداءً من سنة 2021، حيث تخطت حاجز 480 مليون دج، إلى أن بلغت ذروتها في سنة 2023 (859 مليون دج)، أي بزيادة تفوق 77% مقارنة بسنة 2021.

فيما يخص مصدر التمويل، يُلاحظ وجود فائض مرحل ثابت بقيمة تفوق 18 مليون دج خلال السنوات الثلاث الأولى (2018-2020)، ما يشير إلى وجود فوائض مالية غير مستغلة في فترات

سابقة. لكن بعد سنة 2020، اختفى هذا الفائض، وهو ما قد يعكس إما تسويته أو استهلاكه في مشاريع معينة، أو تحسن في التخطيط المالي يُمكّن من تصفية الحسابات المالية سنوياً.

من حيث تركيبة نفقات التجهيز، تُظهر المعطيات أن الاستثمار في الأشغال الجديدة والتصليحات الكبرى يمثل الجزء الأكبر من نفقات التجهيز، حيث تراوحت مساهمته بين 81% و89% طيلة الفترة. وقد بلغت قيمته حوالي 493 مليون دج سنة 2018، ثم شهدت انخفاضاً في 2019 و2020، ليعاود الارتفاع بقوة في السنوات اللاحقة، حتى بلغ أكثر من 765 مليون دج سنة 2023. هذا التركيز الكبير على الأشغال الكبرى يُعد مؤشراً إيجابياً على الأولوية التي توليها البلدية لتحسين البنية التحتية، سواء من خلال إنشاءات جديدة أو إصلاحات جوهرية.

أما الاستثمارات في الأملاك العقارية والمنقولة، فتبقى ثانوية نسبياً، حيث لم تتجاوز مساهمتها 14% في أي سنة، وبلغت أقصى قيمة لها في 2023 بحوالي 93 مليون دج. يُفهم من ذلك أن البلدية توجه الجزء الأكبر من مواردها الاستثمارية إلى المشاريع الميدانية الكبرى، مع تخصيص محدود لتحديث أو اقتناء تجهيزات وأملاك منقولة (مثل العتاد، السيارات الإدارية، الحواسيب.(...

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات المتعلقة بفائض السنوات السابقة لم تظهر بعد 2020، مما يوحي بتسوية الوضعيات المالية المتأخرة أو بفعالية نسبية في صرف الميزانية الجديدة ضمن نفس السنة المالية.

المبحث الثالث: تطور مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية بلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل تطور مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية بلدية مقرة وذلك خلال الفترة (2018-2023)، وتبيان مدى تأثيرها في الإيرادات الإجمالية.

المطلب الأول: تطور مساهمة ايرادات الضرائب غير المباشرة والرسوم لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

الفرع الأول: تحليل مساهمة الرسم على القيمة المضافة TVA

الرسم على القيمة المضافة (TVA) يعد من أهم الضرائب غير المباشرة التي تعتمد عليها البلديات في تمويل ميزانياتها. وتعتبر هذه الضريبة مصدراً رئيسياً للإيرادات المحلية، حيث يتم تحويل نسبة 10% من حصيلتها إلى ميزانية البلدية.

في هذا السياق، سنقوم بتحليل دور هذا النوع من الضرائب في إجمالي الإيرادات الجبائية المحصلة لصالح البلدية محل الدراسة خلال فترة البحث، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (13): تطور مساهمة إيرادات الرسم على القيمة المضافة مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)

السنة	مجموع الإيرادات الجبائية (دج)	الضريبة المحصلة (دج)	نسبة المساهمة(%)	التغير(%)
2018	375 319 441.00	9 688 220.00	02.58	--
2019	330 458 667.00	12 570 928.00	03.80	29.75
2020	372 356 822.00	18 640 080.00	05.00	48.27
2021	477 644 096.00	13 759 617.00	02.88	-26.18
2022	415 172 179.00	26 487 626.00	06.37	92.50
2023	436 194 930.00	16 397 762.00	03.75	-38.09
متوسط مساهمة الرسم على القيمة المضافة في اجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة			4.01	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية (انظر الملاحق من 13الى 19)

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الرسم على القيمة المضافة في إجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة تُعتبر مقبولة، حيث تراوحت بين 2.58% و6.37%، بمتوسط مساهمة بلغ 4.01%خلال فترة الدراسة. ويأتي هذا الرسم في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الإيرادات الجبائية للبلدية بعد الرسم على النشاط المهني.

كما يُلاحظ أن نسبة نمو هذا الرسم كانت غير مستقرة على مدار سنوات الدراسة؛ فقد سجلت انخفاضاً كبيراً عام 2018 بنسبة -28.43%، ثم ارتفعت مجدداً في عامي 2019 و2020 بنسب 29.75%و48.27 %على التوالي. في عام 2021، تراجعت النسبة مرة أخرى بمعدل- 26.18%، ثم شهدت ارتفاعاً كبيراً في عام 2022، حيث بلغت 92.50%، محققة أعلى إيراد بقيمة 26,487,626 دج، وهو أعلى مبلغ تم تسجيله خلال الفترة (2018-2023). تزامن ذلك مع ارتفاع إجمالي الإيرادات الجبائية إلى 415,172,179دج. غير أن هذا النمو لم يستمر في عام 2023، إذ انخفضت نسبة مساهمة الرسم بنسبة -38.09%، على الرغم من ارتفاع إجمالي الإيرادات الجبائية إلى 436,194,930 دج.

بشكل عام، فإن التغيرات في نسب مساهمة الرسم على القيمة المضافة ارتفاعاً أو انخفاضاً ترتبط بشكل مباشر بحجم النشاط الاقتصادي. فكلما زاد النشاط الاقتصادي، ارتفعت نسبة مساهمة هذا الرسم في إجمالي الإيرادات الجبائية، والعكس صحيح، ومع ذلك، يمكن تحديد بعض الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ضعف مساهمة هذا الرسم في إجمالي الإيرادات الجبائية الممولة لميزانية البلدية، ومنها:

- **الأنشطة التجارية غير المسجلة:** انتشار الأنشطة التجارية غير المرخصة نتيجة ضعف الرقابة على النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب نقص الموارد البشرية والمادية للجهات الرقابية أو غياب الوازع الأخلاقي لدى بعض التجار.
- **المعاملات بدون فواتير:** معظم عمليات البيع والشراء تتم بدون فواتير، مما يصعب من عملية تحصيل الرسم على القيمة المضافة.
- **ضعف النسبة المخصصة للبلديات:** تحصل البلدية على 10% فقط من إجمالي حصيلة الرسم على القيمة المضافة، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بحاجتها لتمويل ميزانيتها.

❖ **الإعفاءات الضريبية:** كثرة الإعفاءات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين، مما يقلل من حجم الإيرادات الضريبية القابلة للتحصيل.

الفرع الثاني: تحليل مساهمة رسم الحفلات

حقوق الحفلات والأفراح تعتبر من الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تجمعها البلدية، وتعود كامل حصيلتها للبلدية نفسها. يتم دفع هذه الحقوق لدى أمين خزينة البلدية، حيث يُقدر رسم حقوق الحفلات والأفراح بمبلغ 1000 دينار جزائري عن كل ليلة.

يوضح الجدول التالي نسبة مساهمة هذه الحقوق في إجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية المعنية:

جدول رقم (14): تطور مساهمة رسم الحفلات مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)

السنة	مجموع الإيرادات الجبائية (دج)	الضريبة المحصلة (دج)	نسبة المساهمة(%)	التغير(%)
2018	375 319 441.00	436 000.00	0.11	--
2019	330 458 667.00	426 000.00	0.12	-02.29
2020	372 356 822.00	471 000.00	0.12	10.56
2021	477 644 096.00	436 000.00	0.09	-07.43
2022	415 172 179.00	428 000.00	0.10	-01.83
2023	436 194 930.00	745 000.00	0.17	74.06
متوسط مساهمة رسم الحفلات في اجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة			**0.11**	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية (انظر الملاحق من 13الى 19)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة مساهمة رسم الحفلات في إجمالي الإيرادات ضعيفة جداً، حيث بلغت في المتوسط حوالي 0.11%. هذه النسبة لا تعكس بأي شكل عدد عقود الحفلات المسجلة داخل إقليم البلدية. يعود انخفاض إيرادات هذا الرسم بشكل رئيسي إلى طريقة تحصيله التي تعتمد على تصريح الطرف المكلف بالدفع. كما نلاحظ أن معدل نمو هذا الرسم كان سالباً خلال معظم السنوات، باستثناء عام 2020 حيث شهد نمواً إيجابياً بنسبة 10.56%، وعام 2023 الذي سجل نمواً ملحوظاً بمعدل 74.06%، ويرجع ذلك إلى استئناف إقامة الأفراح والاحتفالات بعد فترة جائحة كورونا.

الفرع الثالث: تحليل مساهمة رسم الإقامة

يُعد رسم الإقامة من الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تعود إيراداتها بالكامل إلى البلدية. ويتم تسديد هذا الرسم لدى أمين خزينة البلدية. يوضح الجدول التالي مساهمة رسم الإقامة في إجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية المعنية.

جدول رقم (15): تطور مساهمة رسم الإقامة مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)

السنة	مجموع الإيرادات الجبائية (دج)	الضريبة المحصلة (دج)	نسبة المساهمة(%)	التغير(%)
2018	375 319 441.00	0	0	0
2019	330 458 667.00	0	0	0
2020	372 356 822.00	0	0	0

2021	477 644 096.00	0	0	0
2022	415 172 179.00	0	0	0
2023	436 194 930.00	0	0	0
متوسط مساهمة رسم الإقامة في اجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة		0	0	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية (انظر الملاحق من 13الى 19)

يرتبط رسم الإقامة بوجود مراقد وفنادق داخل إقليم البلدية، وبما أن بلدية مقرة لا تحتوي على أي مراقد أو فنادق، فإن نسبة هذا الرسم فيها تكون معدومة.

المطلب الثاني: تطور مساهمة ايرادات الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

الفرع الأول: تحليل مساهمة الرسم على النشاط المهنيTAP

يُعد الرسم على النشاط المهني من الضرائب المباشرة الأساسية التي تعتمد عليها البلدية في تمويل ميزانياتها. ويمكن تحليل تطور هذا الرسم بالنسبة للبلدية محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (16): تطور مساهمة الرسم على النشاط المهني مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)

السنة	مجموع الإيرادات الجبائية (دج)	الضريبة المحصلة (دج)	نسبة المساهمة(%)	التغير(%)
2018	375 319 441.00	326 770 613.00	87.06	--
2019	330 458 667.00	305 957 684.00	92.58	-06.36
2020	372 356 822.00	343 470 155.00	92.24	12.26
2021	477 644 096.00	453 962 374.00	95.04	32.16
2022	415 172 179.00	366 985 429.00	88.39	-19.15
2023	436 194 930.00	395 969 888.00	90.77	07.82
متوسط مساهمة الرسم على النشاط المهني في اجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة			90.15	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية (انظر الملاحق من 13الى 19)

يتضح من الجدول أعلاه أن متوسط مساهمة الرسم على النشاط المهني (TAP) في إجمالي الإيرادات الجبائية بلغ 90.15%، وهي نسبة مرتفعة تعكس الأهمية الكبيرة لهذا الرسم كمصدر أساسي للإيرادات الجبائية في بلدية مقرة، ومع ذلك، فإن إيرادات هذا الرسم كانت غير مستقرة خلال فترة الدراسة حيث:

- في عام 2018، سجل الرسم ارتفاعاً في نسبة النمو بلغت5.56% .
- في عام 2019، انخفضت الإيرادات بنسبة -6.36%
- في عامي 2020 و2021، ارتفعت نسبة النمو إلى 12.26%و32.16 %على التوالي
- في عام 2022، شهدت الإيرادات تراجعاً بنسبة-19.15 %، بسبب إعفاء الأنشطة الإنتاجية من الرسم على النشاط المهني، علماً بأن بلدية مقرة تضم عدداً كبيراً من المصانع الإنتاجية، مما انعكس سلباً على حصيلة هذا الرسم، أما في عام 2023، عادت الإيرادات للارتفاع مجدداً بنسبة

7.82%، حيث بلغت حصيلة الرسم 395,969,888 دج، ويعود ذلك إلى انتعاش النشاط الاقتصادي، مما ساهم في زيادة التحصيل الضريبي، تعكس هذه التقلبات مدى ارتباط حصيلة الرسم على النشاط المهني بحجم النشاط الاقتصادي في البلدية. فكلما انتعش النشاط الاقتصادي، زادت الإيرادات، والعكس صحيح. لذا، فإن تعزيز الرقابة وتوسيع القاعدة الضريبية يمكن أن يسهم في استقرار هذا المصدر المالي الهام

الفرع الثاني: تحليل مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدةIFU

تُعد الضريبة الجزافية الوحيدة من الضرائب المباشرة الأساسية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية، وخاصة البلديات، في تمويل ميزانياتها، وذلك لما تمتاز به من سهولة في التحصيل، وفيما يلي سنقوم بتحليل تطور حصيلة هذه الضريبة بالنسبة للبلدية محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (17): تطور مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)

السنة	مجموع الإيرادات الجبائية (دج)	الضريبة المحصلة (دج)	نسبة المساهمة(%)	التغير(%)
2018	375 319 441.00	12 602 228.00	03.35	--
2019	330 458 667.00	11 182 550.00	03.38	-11.26
2020	372 356 822.00	9 067 462.00	02.43	-18.91
2021	477 644 096.00	8 380 758.00	01.75	-07.57
2022	415 172 179.00	9 771 377.00	02.35	16.59
2023	436 194 930.00	10 700 339.00	02.45	09.50
متوسط مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في اجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة			**2.70**	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية (انظر الملاحق من 13الى 19)

تُعد الضريبة الجزافية الوحيدة من الضرائب المباشرة الأساسية التي تعتمد عليها بلدية مقرة في تمويل ميزانيتها، إلا أن مساهمتها تظل متواضعة مقارنة بالرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، حيث بلغ متوسط مساهمتها خلال فترة الدراسة حوالي 2.70%، وتراوحت نسبتها بين 1.75%و3.38 % وقد شهدت هذه الضريبة نمواً بنسبة 7.46% في عام 2018، قبل أن تتراجع إيراداتها بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2019 إلى 2021 بنسب -11.26%،-18.91%، -7.57% على التوالي. ويعود هذا الانخفاض إلى التعديلات الجديدة في قوانين المالية، والتي أدت إلى انتقال بعض المكلفين إلى نظام الربح الحقيقي، بالإضافة إلى تأثير جائحة كورونا التي تسببت في ركود اقتصادي أثّر سلباً على التحصيل الضريبي. كما أن الطابع التصريحي لهذه الضريبة وضعف الرقابة الإدارية دفع العديد من المكلفين إلى الاكتفاء بتسديد الحد الأدنى المقدر بـ 10,000دج فقط، مما قلل من حجم الإيرادات. ومع ذلك، عادت الإيرادات للارتفاع بنسبة 16.59% في عامي 2022 و2023، وذلك

بفضل تعافي النشاط الاقتصادي واستقرار النظام الضريبي، ما يشير إلى إمكانية تحسين مردودية هذه الضريبة من خلال تعزيز الرقابة وتوسيع القاعدة الضريبية.

الفرع الثالث: تحليل مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي-الايجار العقاري

تُعد الضريبة على الدخل الإجمالي – الإيجار العقاري – واحدة من الأصناف الضريبية التي خصصها المشرع للجماعات المحلية بهدف دعم ميزانياتها. وفي هذا السياق، سنقوم بتحليل مساهمة هذا النوع من الضرائب مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية محل الدراسة خلال فترة البحث، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (18): تطور مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي-الايجار العقاري-مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)

السنة	مجموع الإيرادات الجبائية (دج)	الضريبة المحصلة (دج)	نسبة المساهمة(%)	التغير(%)
2018	375 319 441.00	0	0	--
2019	330 458 667.00	0	0	0
2020	372 356 822.00	0	0	0
2021	477 644 096.00	0	0	0
2022	415 172 179.00	0	0	0
2023	436 194 930.00	0	0	0
متوسط مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي-الايجار العقاري-في اجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة			0	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية (انظر الملاحق من 13الى 19)

يتضح من الجدول أعلاه أن الضريبة على الدخل الإجمالي – الإيجار العقاري لم تحقق أي إيرادات في بلدية مقرة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2018إلى 2023، حيث بلغت حصيلتها صفر دج في جميع السنوات، وبالتالي فإن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الجبائية كانت 0%طوال الفترة.

يعكس غياب الإيرادات من هذا النوع من الضرائب ضعف التحصيل أو عدم تفعيل هذه الضريبة بالشكل المطلوب. وقد يكون السبب هو عدم فرض هذه الضريبة على أصحاب العقارات المؤجرة أو عدم تسجيل عقود الإيجار لدى الجهات المختصة. كما قد يرتبط ذلك بضعف الرقابة على النشاط العقاري أو عدم توفر آليات فعالة لتحديد وحصر الملاك العقاريين المؤجرين.

تظهر هذه الأرقام فجوة واضحة في التحصيل الجبائي لبلدية مقرة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات لتفعيل الضريبة على الإيجار العقاري وتعزيز الرقابة على النشاط العقاري لزيادة إيرادات البلدية.

الفرع الرابع: تحليل مساهمة الرسم التطهيري والرسم العقاري

سنتناول من خلال الجدول التالي تطور حصيلة الرسم العقاري والرسم التطهيري للبلدية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023، وذلك لتحليل مدى مساهمتهما في إجمالي الإيرادات الجبائية.

الجدول رقم (19): تطور مساهمة الرسم التطهيري والرسم العقاري مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)

السنة	مجموع الإيرادات الجبائية (دج)	الضريبة المحصلة (دج)	نسبة المساهمة(%)	التغير(%)
2018	375 319 441.00	67 575.00	0.01	--
2019	330 458 667.00	177 245.00	0.05	162.29
2020	372 356 822.00	564 525.00	0.15	218.49
2021	477 644 096.00	468 014.00	0.09	-17.09
2022	415 172 179.00	1 781 692.00	0.33	280.69
2023	436 194 930.00	1 394 229.00	0.40	-21.74
متوسط مساهمة الرسم التطهيري والرسم العقاري في اجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة			**0.21**	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية (انظر الملاحق من 13الى 19)

يُظهر الجدول أعلاه أن الرسم التطهيري والرسم العقاري في بلدية مقرة يحققان إيرادات ضعيفة للغاية، حيث بلغ متوسط مساهمتهما في إجمالي الإيرادات الجبائية 0.21 %فقط، وهي نسبة متدنية جداً ولا تعكس الكثافة السكانية والنشاط العمراني المتزايد في البلدية خلال السنوات الأخيرة، ورغم توسع البلدية في إنشاء الأحياء السكنية والتجارية مثل حي 109، حي 104، حي 119، حارة الملح، وطريق المالح، إلا أن التحصيل من هذه الرسوم لا يزال متذبذباً بشكل ملحوظ، حيث تراوحت نسب المساهمة بين 0.01% و0.44% ويرجع هذا التذبذب إلى ضعف الرقابة الإدارية وغياب الصرامة في تطبيق إجراءات التحصيل، بالإضافة إلى عدم تحديد الوعاء الضريبي بدقة وعدم متابعة عمليات التحصيل بانتظام، مما أدى إلى إهدار جزء كبير من الإيرادات المحتملة.

الفرع الخامس: تحليل مساهمة رسم السكن

رسم السكن هو من الضرائب المباشرة التي تعود حصيلتها بالكامل لصالح البلديات. يتم تحصيل هذا الرسم عبر شركة سونلغاز من خلال فواتير الكهرباء والغاز، حيث كان يتم تحويل عائداته لصالح الصندوق المكلف بإعادة الاعتبار للحضيرة العقارية منذ عام 2015. لكن ابتداءً من عام 2022، أصبحت هذه العائدات تُرجع مباشرة إلى البلدية. يوضح الجدول التالي مساهمة رسم السكن في إجمالي الإيرادات الجبائية للبلديات موضوع الدراسة خلال الفترة المحددة.

جدول رقم (20): تطور مساهمة رسم السكن مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة (2018-2023)

السنة	مجموع الإيرادات الجبائية (دج)	الضريبة المحصلة (دج)	نسبة المساهمة(%)	التغير(%)
2018	375 319 441.00	0	0	--
2019	330 458 667.00	0	0	0
2020	372 356 822.00	0	0	0
2021	477 644 096.00	0	0	0

2022	415 172 179.00	9 718 054.00	02.34	-
2023	436 194 930.00	10 967 229.00	02.51	12.85
متوسط مساهمة رسم السكن في اجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة			**02.42**	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية (انظر الملاحق من 13الى 19)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة رسم السكن في إجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة في عام 2022 بلغت 2.34%، بمبلغ قدره 9,718,054.00 دج. ثم ارتفع مبلغ الرسم في عام 2023 إلى 10,967,299.00 دج، بنسبة مساهمة بلغت 2.51% وبمعدل نمو قدره 12.85%. ويُعزى هذا النمو إلى تحصيل بواقي مستحقات عام 2022. وبشكل عام، بلغ متوسط مساهمة هذا الرسم في إجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية حوالي 2.42%، ويرجع ذلك إلى الكثافة السكانية الكبيرة التي تتميز بها البلدية .

المطلب الثالث: تطور مساهمة الايرادات الجبائية في تغطية النفقات الاجمالية لبلدية مقرة خلال الفترة (2018-2023).

الفرع الأول: تحليل مساهمة اجمالي الإيرادات الجبائية بالنسبة لإيرادات التسيير لصالح بلدية مقرة

سنتطرق الى دراسة مساهمة الإيرادات الجبائية الكلية بالنسبة لإيرادات التسيير لصالح بلدية مقرة للفترة (2018-2023)

جدول رقم (21): تطور مساهمة اجمالي الإيرادات الجبائية في إيرادات التسيير للبلدية خلال الفترة (2018-2023)

السنة	مجموع الإيرادات الجبائية (دج)	إيرادات التسيير (دج)	نسبة المساهمة(%)	التغير(%)
2018	375 319 441.00	557 187 428.00	67.35	--
2019	330 458 667.00	409 492 393.00	80.69	-11.95
2020	372 356 822.00	437 218 671.00	85.16	12.67
2021	477 644 096.00	642 502 443.00	74.34	28.27
2022	415 172 179.00	1 069 329 125.00	38.82	-13.07
2023	436 194 930.00	1 335 940 612.00	32.65	05.06
متوسط مساهمة اجمالي الإيرادات الجبائية في إيرادات التسيير لبلدية مقرة			65.63	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية (انظر الملاحق من 13الى 19)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الإيرادات الجبائية لبلدية مقرة تشكل نسبة معتبرة من إجمالي إيرادات التسيير، حيث بلغ متوسط مساهمتها 65.63%. وقد تراوحت نسبة مساهمتها في إيرادات التسيير بين 32.65% و85.16%.

من خلال الجدول، نلاحظ تذبذباً في نسب النمو، حيث سجل عام 2018 نمواً بنسبة 3.23% نتيجة لزيادة معدل الرسم على القيمة المضافة من 7% و17% إلى 9% و19%. تلا ذلك انخفاض في نسبة النمو بمقدار -11.95%.

في عامي 2020 و2021، شهدت الإيرادات الجبائية ارتفاعاً في نسبة النمو بنسبة 12.67% و28.27% على التوالي، ثم انخفضت نسبة النمو مجدداً بمقدار -13.14% في عام 2022 بسبب الزيادة الكبيرة في إيرادات التسيير، حيث ارتفعت من 642,502,443.00 دج في 2021 إلى 1,069,329,125.00 دج في 2022، أي بزيادة قدرها 60.08%، أما في عام 2023، عادت نسبة النمو إلى الارتفاع مجدداً لتسجل 5.06.%

خلاصة الفصل الثاني

من خلال الدراسة التي أجريناها على مستوى بلدية مقرة خلال الفترة من 2018 إلى 2023، تبين أن الإيرادات الجبائية تشكل المصدر الأساسي لتمويل ميزانية هذه البلدية فيما يتعلق بإيرادات التسيير.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للإيرادات الجبائية في تمويل ميزانيات هذه البلدية، إلا أن البلدية لا تولي اهتماماً كافياً بعملية تحصيلها، خصوصاً الإيرادات التي تحصل عبر مصالحها مثل رسم الحفلات والأفراح ورسم الإقامة وغيرها.

لذلك، يتطلب تحسين أداء الجباية المحلية في بلدية مقرة التركيز على متابعة عملية التحصيل، لا سيما من قبل أمناء الخزينة والمصالح المختصة في البلدية.

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة، وما تم تحليله في الجانب التطبيقي المتعلق بمختلف الضرائب والرسوم المكوّنة للهيكل الجبائي المحلي والمموِّلة لميزانية بلدية مقرة خلال الفترة 2018-2023، تبيَّن أن هذه الموارد تُسهم بشكل كبير في تمويل الميزانية، مما يجعلها إحدى الحلول الفعالة لمشكلات التمويل المحلي التي تواجهها الجماعات المحلية، و بعد دراسة الجانب النظري للجباية المحلية، وتحليل البيانات التطبيقية الخاصة ببلدية مقرة للفترة 2018-2023، أمكن استخلاص جملة من النتائج الأساسية التي مكنت من **اختبار الفرضيات** الموضوعة في بداية الدراسة، وتحديد مدى صدقها أو بطلانها، على النحو التالي:

أولا: النتائج

- ان الإيرادات الجبائية المحلية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، تُشكل الجزء الأكبر من مداخيل البلدية، مقارنة بباقي الموارد الأخرى (كالإعانات أو التحويلات المركزية).
- هناك عدة ضرائب ورسوم لم يتم تحصيلها فعلياً، سواء بسبب ضعف الإمكانيات أو نقص المتابعة، ما أدى إلى ضياع نسبة مهمة من الموارد المحتملة.
- بعض الضرائب يتم تحصيلها من طرف مصالح الضرائب وتوزيعها بشكل مركزي، مما يؤدي إلى حصول البلدية على نسبة محدودة منها، رغم أن تلك الضرائب تُحصّل من داخل إقليمها.
- بعض الضرائب يتم تحصيلها من طرف مصالح الضرائب وتوزيعها بشكل مركزي، مما يؤدي إلى حصول البلدية على نسبة محدودة منها، رغم أن تلك الضرائب تُحصّل من داخل إقليمها.

ثانيا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تساهم الضرائب غير المباشرة والرسوم بشكل كبير في تمويل ميزانية بلدية مقرة خلال الفترة 2018-2023، تم تأكيدها: حيث تُظهر البيانات أن الرسوم مثل رسوم البناء ورخص النشاط التجاري تُمثل مصدراً معتبراً، لكن ضعف التحصيل وعدم تغطية بعض الرسوم أدى إلى تقليص أثرها.

الفرضية الثانية: تساهم الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بشكل كبير في تمويل الميزانية، تم تأكيدها: الضرائب المباشرة مثل الضريبة العقارية وضريبة الأملاك أثبتت فعاليتها كمصدر تمويلي مهم، خاصة مع استقرار تحصيلها عبر مصالح الضرائب.

الفرضية الثالثة: تُعد الإيرادات الجبائية من أهم المصادر التي تغطي النفقات الإجمالية في بلدية مقرة نسبة الاعتماد على الجباية المحلية تتجاوز 60% من إجمالي موارد البلدية، ما يؤكد دورها الحيوي في تغطية نفقات التسيير وحتى بعض نفقات التجهيز مما يدل على صحة الفرضية.

ثالثا: الاقتراحات:

1- ضرورة تفعيل آليات الرقابة الدورية على عمليات التحصيل الجبائي على مستوى الجماعات المحلية، من خلال توفير تكوين مستمر وفعّال لرؤساء المجالس البلدية والأمناء العامين.

2- اللجوء إلى أساليب التحصيل الجبري كخيار بديل في حال فشل أو قصور طرق التحصيل الودي.

3- الضرائب والرسوم التي تعود حصيلتها إلى البلدية بشكل جزئي غالباً ما تتميز بالثبات والارتفاع، غير أن نسبة استفادة البلدية منها تبقى ضعيفة، لذا يُوصى بإعادة النظر في آليات توزيع هذه الحصيلة

رابعا: آفاق الدراسة:

في ضوء نتائج هذه الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من مواضيع البحث المستقبلية التي تندرج في نفس الإطار وتخدم الباحثين والطلبة المهتمين:

1. تقييم فعالية آليات تحصيل الرسوم البلدية في ظل الرقمنة.
2. دور الشفافية الجبائية في تحسين الأداء المالي للبلديات الجزائرية.
3. مقارنة أداء الجباية المحلية بين بلديات ذات أنماط اقتصادية مختلفة.
4. أثر استقلالية القرار الجبائي على تحقيق التنمية المحلية.

قائمة

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، طبع، نشر، توزيع، 2001

2- المرسي السيد حجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر، 2004

3-خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2006

4-سعيد عبد العزيز عتمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007

5-حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

6- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديدة للدولة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2019

7- منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون سنة

8- محمد الصغير بعمي، قانون الإدارة والتنظيم الإداري، دار النشر والتوزيع عنابة، الجزائر، 2004

9- حبشي لزرق، الجوانب النظرية و التطبيقية للإدارة المحلية في الجزائر، 2019

10-لطاهر زروق، المالية المحلية، سلسلة الكتب الالكترونية، على موقع المفيد في المالية العمومية، http://moufid.jimdo.comدار الفجر للنشر ، 2004

ب-أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستير، مذكرات الماستر

1- بوراية أمين وقوريش عبد اللطيف. الجباية المحمية ومساهمتيا في ميزانية الجماعات المحمية- دراسة حالة بمدية عين الخضراء- (2014-2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم مالية وحاسبة،جامعة محمد بوضياف -المسيلة، 2018-2019

2- شريف محمد، مذكرة شهادة الماجستي في العلوم الاقتصادية (مدرسة الدكتوراة تخصص تسيي المالية العامة،) كلية العلوم الاقتصادية والتسيي والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بالقايد،2009-2010

3-تقي الدين عوادي، تشخيص نظام الجباية المحمية لدى الجماعات المحمية، دراسة حالة خزينة بمدية عمار، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015،

4-بوديسة عبد السلام، قديدش محمد، الجباية كآلية من آليات تفعيل التنمية المحمية، دراسة الحالة بمدية سيدي بوتبر سعيدة، مذكرة الماستر، تخصص سياسات عامة وتنمية، قسم العموم السياسية، كمية الحقوق والعموم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2015-2016

5-قاسيمي حميد. دور الجباية المحلية في التنمية في القانون الجزائري. مذكرة شهادة الماستر. جامعة زيان عاشور. الجلفة.2016-2017

6-نور الدين سعيد، مساهمة الرقابة المالية في ضبط نفقات الجماعات المحمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيي، علوم مالية، كلية العموم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيي – جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020

7-أمال رزام، دور الجباية المحمية في تنمية الجماعات المحمية، تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحمية، مذكرة الماستر، تخصص مراجعة وتدقيق، قسم العموم التجارية، كمية العموم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017

8-لمير عبد القادر، الضرائب المحمية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحمية، دراسة تطبيقية لميزانية بمدية أدرار، مذكرة الماجستير، تخصص اقتصاد وادارة أعمال، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وادارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2016

9-محسن يخلف دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014

ج-المقالات العلمية

1- زاوي، أحمد صادق، بوقناديل، محمد، ابن مسعود، نصر الدين، الجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد1، 2012

2-ناصر مراد، بن عياد سمي، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، العدد3، ديسمبر2013

3-صديقي النعاس، نهار خالد بن الوليد، لجماعات المحمية وعلاقتها ب صديقي النعاس، نهار خالد بن الوليد، لجماعات المحمية وعلاقتها بالمعطيات الحديثة للتنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد07، العدد2، 2020

4-زحزاح محمد وبن زادي نسرين. مصادر وأساليب تمويل الجماعات المحلية والاقليمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية. مجلة القانون والاعمال. جامعة الجزائر1. اطلع عليه في 18 جانفي 2025. http://www.droitetentreprise.com/

5-عبد القادر بابا، مكي عمارية، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة مستغانم، العدد 6، 2016

6-مبارك لسلوس، نور الدين بربار وآخرون، التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 01، جامعة البليدة، 2012

7-خدوج التجاني، محمد عجيلة، دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية، مجلة، جامعة غرداية، الجزائر،2019

8-عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001

9-سعاد صابور، عبد الرحمان بن ساعد، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد21، العدد 02، جامعة الجزائر3، 2018

10-مسعودي عبد الكريم، تفعيل الجباية المحلية للجماعات المحلية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد2013، العدد1، نوفمبر 2013

11-زيرمي نعيمة، سنوني بن عومر، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 2013، العدد5، 2012

12-امينة بن خز ناجي، الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، المجلد3، العدد1، 2014

13-عجيلة محمد، بن نوى مصطفى، الجباية المحلية بين المركزية واللامركزية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية، مجلة دراسات جبائية، العدد 1، 2012

14-مسعودي عبد الهادي، بوفاتح بلقاسم، دور الحوكمة في تطوير إدارة الجماعات المحلية، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد3، العدد 1، 2019

د-الملتقيات والمؤتمرات العلمية

1- رحماني حسيبة، محاضرات في القانون الجبائي، جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2020

2-قاشي يوسف، محاضرات في المنازعات الجبائية، جامعة اكلي محند اولحاج -البويرة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي،2014-2015

3-وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021

4-محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية المفهوم الفلسفة، الأهداف الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة، سلطنة عمان، يومي 18/20أوت ،2003

5-شهرزاد مناصر، محاضرات في الإدارة المحلية، المركز الجامعي نور البشير البيض، معهد الحقوق والعلوم السياسية

6-وزيان حورية، محاضرات المالية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة ،2020

7-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد رقم: 40، قانون المالية لسنة 2015؛

8-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 80، قانون المالية لسنة 2001

ه- المراجع الأجنبية:

1. Alescandre, Droit Fiscale algérien , OPU , Alger , 1990

2. BOUVIER MICHEL . les finances locales LGDJ 10 édition 2004

3. Ministère des finances , direction générale des impôt ، impôt forfaitaire unique- ,2016

4. Ali bissaad droit de la comptabilité publique Alger 2003

5. Soltane Khaled, L'investissement local et dynamique des Territoires cas de Constantine, thèse magistère, faculté de science économique et science de gestion, Constantine, 2007

6. Xavier griffer, territoires de France : Les Enjeux Economique Sociaux de la Décentralisation, Ed, Economica, paris, 1984.

الملاحق

الملحق رقم (01): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2018

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية مقرة

الملحق رقم (02): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2018 –قسم التسيير–

موازنة العمليات و البرامج الفرعية عن البرامج

الأبواب	الموازنة الخاصة للميزانية	الاعتمادات		المصادقة	
		التقدير	الإدارات	التقدير	الإدارات
900	-90- القسم الداخلي	344 119 442.09	12 100 894.30	344 119 442.09	12 100 894.30
900	القسم الداخلي	63 651 462.62	6 726 541.67	63 651 462.62	6 726 541.67
901	أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	68 311 961.66	5 372 352.69	68 311 961.66	5 372 352.69
902	وسطل ومصالح الأشغال العمومية	100 805 595.00	//	100 805 595.00	//
903	مصروفات الطرقات والطرقات الغير التابعة للداخل	67 109 895.63	//	67 109 895.63	//
904	الطرق	34 432 566.90	//	34 432 566.90	//
905	الشبكات	14 807 906.26	//	14 807 906.26	//
906	التنقل التجهيز المنتوج والاستغلال المحلي	//	//	//	//
910	-91- القسم الإداري	214 435 570.75	59 969 250.00	214 435 570.75	59 969 250.00
910	قسم الإدارية	1 962 250.00	//	1 962 250.00	//
911	الأجر و المنحة الدنيا	53 182 767.72	//	53 182 767.72	//
912	الضمانات في أعباء التنظيم	96 357 294.00	59 969 250.00	96 357 294.00	59 969 250.00
913	القسم الاجتماعي للتجهيز	62 933 259.03	//	62 933 259.03	//
914	التهيئة و الرقابة و التعقيد				
920	-92- القسم الاجتماعي	23 541 776.03	//	23 541 776.03	//
920	قسم الاجتماعية الطبيعية	20 909 676.03	//	20 909 676.03	//
921	التغطية الاجتماعية	2 632 100.00	//	2 632 100.00	//
922	التسلح و التوسعات الاجتماعية				
930	-93- القسم الاقتصادي	//	39 924 028.01	//	39 924 028.01
930	الشركة في التنمية الاقتصادية	//	//	//	//
931	الأنظمة الاقتصادية بالتنمية المحلية	0.00	39 924 028.01	0.00	39 924 028.01
940	-94- مصالح المبانية	7 296 613.44	477 399 230.00	7 296 613.44	477 399 230.00
940	المبنى الجهوية	//	384 930 672.00	//	384 930 672.00
941	سائر مجالات مصلحة الأموال المشتركة	7 296 613.44	112 468 558.00	7 296 613.44	112 468 558.00
	مجموع قسم التجهيز	589 393 402.31	589 393 402.31	589 393 402.31	589 393 402.31
-850	المداخيل	//	//	//	//
	مجموع مقسم إلى الفقرات و الإدارات	589 393 402.31	589 393 402.31	589 393 402.31	589 393 402.31

4

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية مقرة

الملحق رقم (03): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2019

الملحق رقم (04): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2019 –قسم التسيير–

موازنة التعهدات و البرامج المخرجة عن البرامج

الأبواب	العنوان	الاعتمادات		
		النفقات	الإيرادات	المصادقة
900	-90 المصالح غير المباشرة	289 324 494,74	68 715 324,11	68 715 324,11
901	المصالح العادية	31 926 354,12	58 722 279,48	58 722 279,48
902	أجور وأعباء المستخدمين القارين	72 833 200,47	5 372 352,68	5 372 352,68
903	وسائل ومصالح الأشغال القابلة	78 643 967,42	//	//
904	مجموعة لمقترات وأشغال الغير القابلة للتحويل	57 512 608,02	4 620 692,00	4 620 692,00
905	النفقات	33 400 356,45	//	//
906	الأشغال الغير المباشرة بالاستغلال المباشر	15 007 906,26	//	//
910	-91 المصالح الإدارية	211 746 289,26	70 910 620,00	70 910 620,00
911	المصالح الإدارية	2 562 250,00	//	//
912	الأمن و السهرة الصحية	//	//	//
913	المصالح الإجتماعية للتربية	53 539 172,81	//	//
914	التهيئة و الوقاية و التعمير	85 793 150,19	70 910 620,00	70 910 620,00
920	-92 المصالح الإجتماعية	68 851 716,26	//	//
921	المساعدة الإجتماعية للبطرة	24 843 776,03	1 416 000,00	1 416 000,00
922	النظافة العمومية و الإجتماعية	22 811 676,03	//	//
	المصالح و المؤسسات الإجتماعية	2 032 100,00	//	//
930	-93 المصالح الاقتصادية	//	41 851 349,40	41 851 349,40
931	المشاركة في التنمية الإقتصادية	//	//	//
	الأعلاف الفلاحية و تقنية تقنية الحدائق	//	41 851 349,40	41 851 349,40
940	-94 مصالح التهيئة	6 925 617,48	349 946 874,00	349 946 874,00
941	تقع لتهيئة	6 925 617,48	346 430 874,00	346 430 874,00
	منتوجات مصلحة الأموال المشتركة	//	3 516 000,00	3 516 000,00
	مجموع قسم التسيير	532 840 167,51	532 840 167,51	532 840 167,51
-850	الفائض	//	//	//
	مجموع مقسم في النفقات و الإيرادات	532 840 167,51	532 840 167,51	532 840 167,51

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية مقرة

الملحق رقم (05): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2020

الملحق رقم (06): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2020 –قسم التسيير–

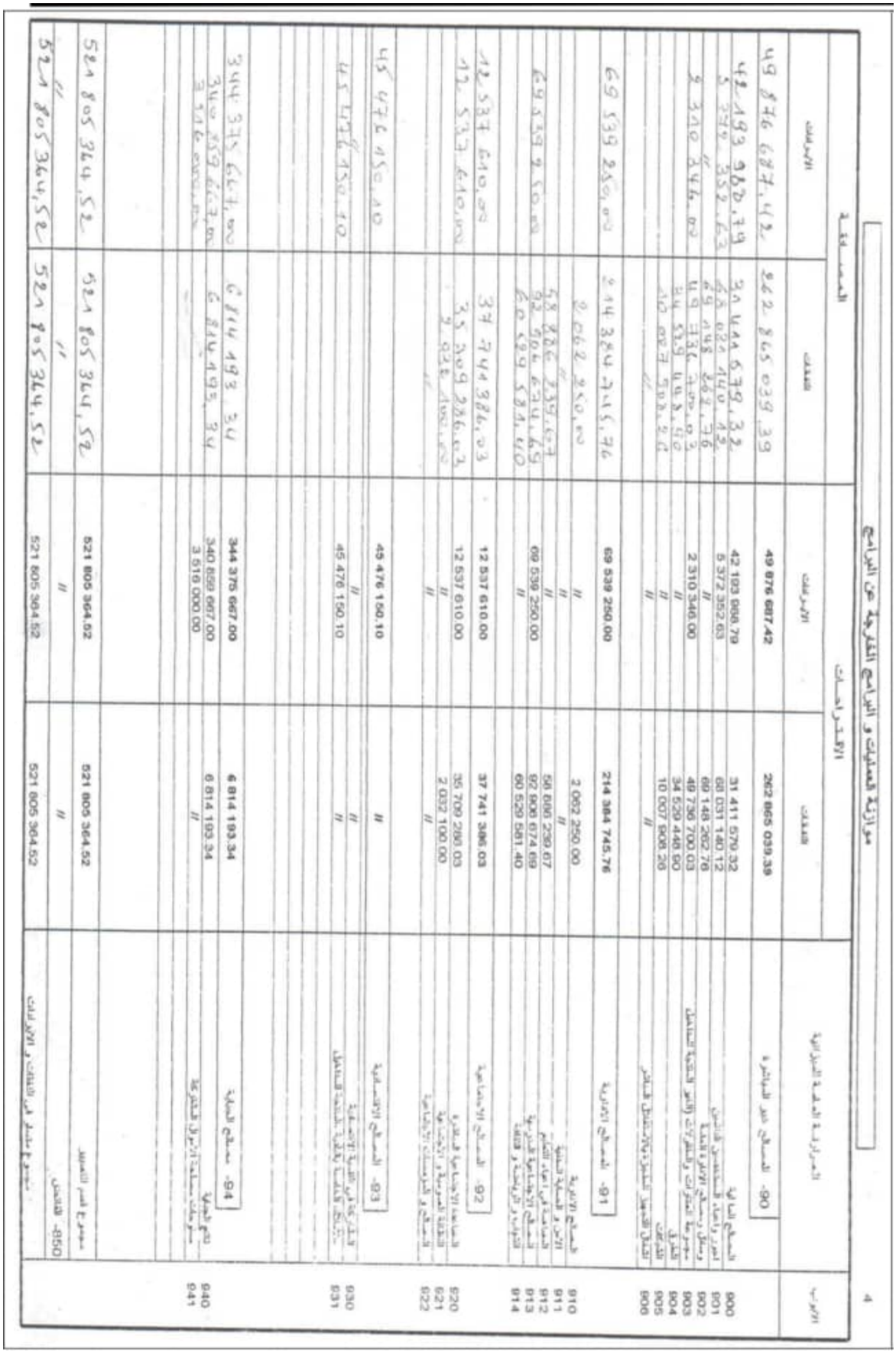

موازنة العمليات و البرامج المقترحة عن البرامج

الرموز	المصادقة		الاقتراحات		المراجعة الهيئة للميزانية
	الاعتمادات	الدفعات	الاعتمادات	الدفعات	
	49 876 687.42	842 865 039.39	49 876 687.42	262 865 039.39	90- المصالح غير المباشرة
900	42 193 868.79	30 444 679 332	42 193 868.79	31 411 570.32	المصالح المالية
901	5 372 352.63	68 022 140 12	5 372 352.63	68 031 140.12	أمين وأعمال المستخدمين والتكوين
902	//	69 148 262.76	//	69 148 262.76	وسائل ومصالح الأمن والحماية
903	2 310 346.00	49 736 700.03	2 310 346.00	49 736 700.03	مجموعة التقنيات والتكنولوجيات (الأعمار الحديثة للمحافظ
904	//	34 529 446.90	//	34 529 446.90	التنظيم
905	//	10 007 908.26	//	10 007 908.26	تشغيل التجهيز، تشغيل وإستغلال المباني
906	69 539 250.00	214 364 745.76	69 539 250.00	214 364 745.76	91- المصالح التقنية
910	//	2 062 250.00	//	2 062 250.00	المصالح الإدارية
911	//	58 690 239.67	//	58 686 739.67	الأمن و الحماية المدنية
912	//	92 906 674.69	//	92 906 674.69	المصالح في إعداد التكلم
913	//	60 529 581.40	//	60 529 581.40	المصالح الإجتماعية الثقافية
914					التجهيز و التهيئة و الطرقات و
920	12 537 610.00	37 741 386.03	12 537 610.00	37 741 386.03	92- المصالح الاجتماعية
921	//	35 709 286.03	//	35 709 286.03	الشباب الاجتماعية الثقافية
922	//	2 032 100.00	//	2 032 100.00	الثقافة الفيزيائية و الرياضية
					المصالح و الهيئات الاجتماعية
930	45 476 150.10	//	45 476 150.10	//	93- المصالح الاقتصادية
931	//	//	//	//	الفلاحة و التنمية الاقتصادية
	//	//	//	//	التجارة، الصناعة، الصيانة، الخدمات
940	344 375 667.00	6 814 193.34	344 375 667.00	6 814 193.34	94- مصالح الديون
941	340 859 667.00	6 814 193.34	340 859 667.00	6 814 193.34	تدعيم الجهوية
	3 516 000.00	//	3 516 000.00	//	مستوى مساعدة الأشخاص المتكررة
	521 805 364.52	521 805 364.52	521 805 364.52	521 805 364.52	مجموع قسم التسيير
	//	//	//	//	التجهيز
	521 805 364.52	521 805 364.52	521 805 364.52	521 805 364.52	950- المجموع

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية مقرة

الملحق رقم (07): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2021

الحسابات	المرازنة الاضافية للميزانية	الإجراءات		المصادقة	
		النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات
	قسم التسيير	664 164 633.51	664 164 633.51	664 164 633.51	664 164 633.51
60	ملح وأوراق	116 598 041.31	//	//	//
61	أشغال وخدمات خارجية	129 357 000.07	//	//	//
62	مصاريف التسيير الدائم	49 447 250.00	//	//	//
63	مصاريف المستخدمين	185 162 360.69	//	//	//
64	ضرائب ورسوم	300 000.00	//	//	//
65	مصاريف مالية	41 945.51	//	//	//
66	نفقات وإعانات	99 999 135.29	//	//	//
67	مساهمات وحصص وإعانات تقوم الغير	20 093 333.12	//	//	//
68	تزويد حساب الاستغلال وتموين	//	//	//	//
69	أعباء استثنائية	4 265 737.95	//	//	//
70	نظام وفرات الاستغلال	//	//	//	//
71	نقائص القيم الثابتة	//	1 052 705.00	//	//
72	تخصيصات واعانات ومساهمات	//	6 303 080.08	//	//
73	تخفيض الأعباء	//	146 696 171.01	//	//
74	منتوجات مصنوعة، الأعمال المشتركة	//	//	//	//
75	ضرائب غير مباشرة	//	3 122 804.04	//	//
76	ضرائب مباشرة	//	17 325 425.00	//	//
77	تقائص مطلوبة	//	328 700 219.00	//	//
79	تقائص استثنائي	//	//	//	//
82	تقائص وإعادة الشركات الشقيقة	//	//	//	//
83	الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار	61 899 829.57	//	//	//
		482 074 638.36	482 074 638.36	482 074 638.36	482 074 638.36
	قسم التجهيز والاستثمار				
090	المبلغ أو النقص المرحل	//	400 305 055.69	//	//
10	تزويدات	503.00	75 709 782.67	//	//
13	اعانات مستمدة من طرف الغير	//	//	//	//
14	مساهمات الغير في تمثيل التجهيز	//	//	//	//
16	القرض	//	//	//	//
17	تمثيل القطاع الاقتصادي	//	//	//	//
23	تجزئات	//	//	//	//
24	أشغال جارية وسندات	69 595 655.83	//	//	//
25	سندات قابلة لأكثر من سنة	//	//	//	//
26	سندات وقيم	//	//	//	//
27	تزويدات أو مساهمات الاقتصادية القابلة	//	//	//	//
28	تشغيل جديدة واستثمارات كبرى	412 476 679.53	//	//	//
	مجموع النفقات والإيرادات	1 146 239 471.87	1 146 239 471.87	1 146 239 471.87	1 146 239 471.87
	الحساب 83 من النفقات و الفقرة 100 من	61 899 829.57	61 899 829.57	61 899 829.57	61 899 829.57
	الفقرة 730 من النفقات والإيرادات	0.00	0.00	0.00	0.00
	المجموع الحقيقي(الفعلي) للنفقات والإيرادات (المجموع ا	1 084 339 642.30	1 084 339 642.30	1 084 339 642.30	1 084 339 642.30
	الحساب 85 - النقص الاجمالي	//	//	//	//
	مجموع عاشري في النفقات و الإيرادات (المجموع ب	1 084 339 642.30	1 084 339 642.30	1 084 339 642.30	1 084 339 642.30

قفلت هذه الميزانية من طرفنا نحن اعضاء المجلس الشعبي البلدي في دورة غير عادية

حدد مبلغ هذه الميزانية بـ

رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس الدائرة

المصدق: مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية مقرة

الملحق رقم (08): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2021 –قسم التسيير–

الأرقام	الميزانية الفرعية للميزانية	موازنة العمليات والبرامج الفرعية عن البرامج الاعتمادات		المصادقة	
		المقدرات	الأرصدة	المقدرات	الأرصدة
900	-90- الفصل غير المباشر	358 174 006.23	185 652 840.20	358 174 006.23	185 652 840.20
900	فصل فارغ	01 950 000.66	112 731 364.27	01 950 000.66	112 731 364.27
901	أجور وأعباء مستخدمين فعليين	97 569 006.45	55 692 308.53	97 569 006.45	55 692 308.53
902	رسائل وسلع وتموين قابلة	64 791 198.21	#	64 791 198.21	#
903	مجموعة قطارات وقطارات وأجور قابلة للتداول	73 521 666.05	17 229 167.40	73 521 666.05	17 229 167.40
904	القرض	47 529 448.90	#	47 529 448.90	#
905	تشغيل	12 792 405.96	#	12 792 405.96	#
906	تشغيل تقديم الخدمات والاستغلال المباشر	#	#	#	#
910	-91- الفصل الإداري	252 231 884.37	60 941 793.71	252 231 884.37	60 941 793.71
911	الفصل الإداري	18 362 250.00	#	18 362 250.00	#
912	الأجر و المنفعة النقدية	79 450 996.60	#	79 450 996.60	#
913	الفصل الإداري قابل للتقسيم	87 352 852.27	60 941 793.71	87 352 852.27	60 941 793.71
914	الضرائب و الرسوم و الأتعاب	67 065 825.50	#	67 065 825.50	#
920	-92- الفصل الإنتاجي	46 839 030.03	20 407 254.00	46 839 030.03	20 407 254.00
921	الصناعة الإنتاجية قابلة للتقسيم	42 806 930.03	20 407 254.00	42 806 930.03	20 407 254.00
922	الفلاحة الغير مباشرة و الإنتاجية	4 032 100.00	#	4 032 100.00	#
930	-93- الفصل الاقتصادي	#	47 954 297.56	#	47 954 297.56
931	المشاركة في القيمة الاقتصادية	#	#	#	#
	-الإنتاج الفلاحية بالقيمة الخاصة المستغل	#	47 954 297.56	#	47 954 297.56
940	-94- مصلح الجباية	6 919 712.98	349 208 448.04	6 919 712.98	349 208 448.04
941	نظم الجباية	6 919 712.98	340 085 644.00	6 919 712.98	340 085 644.00
	سلطات سلطة الأموال المشتركة	#	3 122 804.04	#	3 122 804.04
	مجموع قسم التسيير	664 164 633.51	664 164 633.51	664 164 633.51	664 164 633.51
-850	الفائض	#	#	#	#
	مجموع مشترك في النفقات و الإيرادات	664 164 633.51	664 164 633.51	664 164 633.51	664 164 633.51

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية مقرة

الملحق رقم (09): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2022

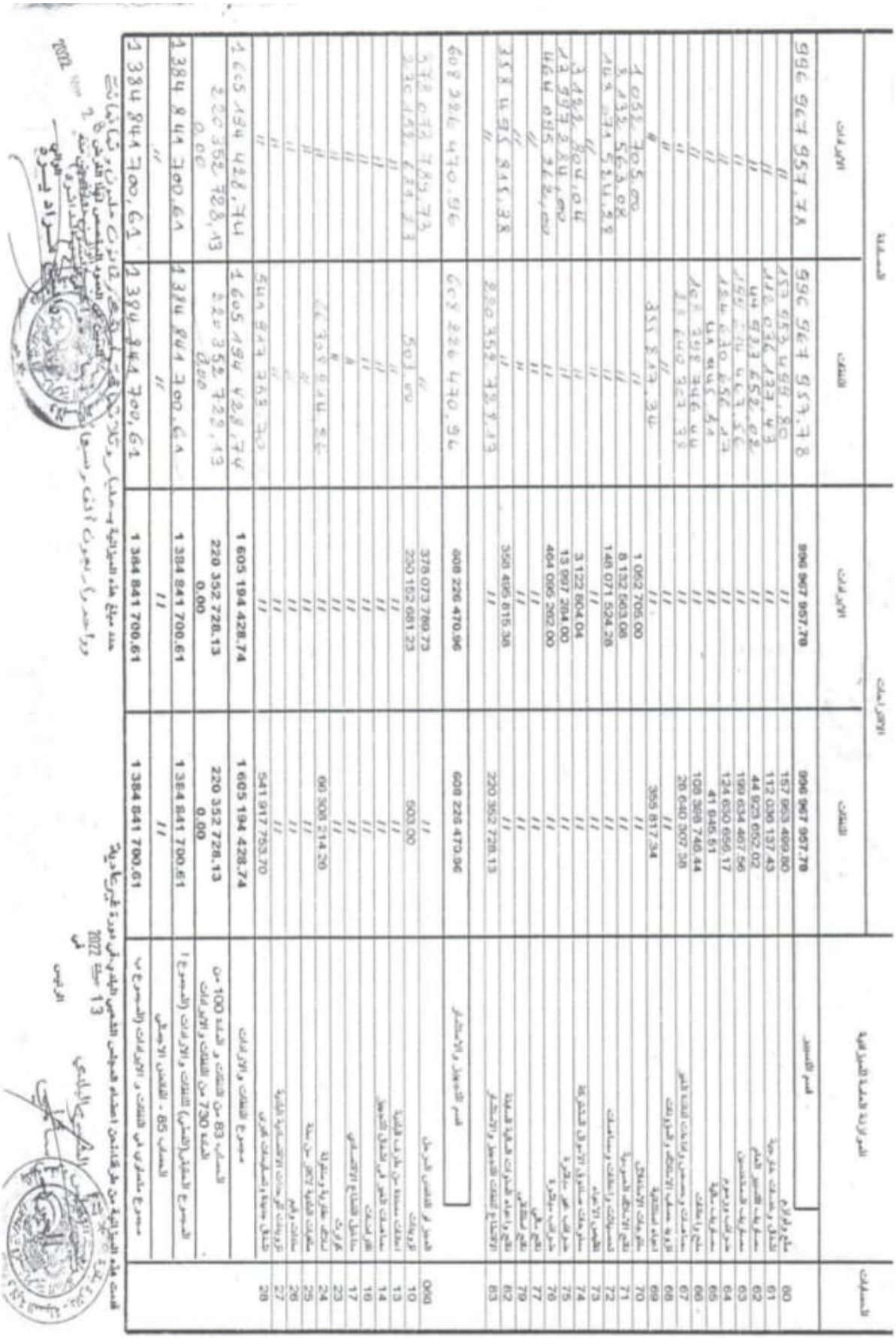

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية مقرة

الملحق رقم (10): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2022 –قسم التسيير–

4

موازنة العمليات و البرامج الخارجة عن البرامج

الأبواب	الموازنة العامة للبلدية	الاقتراحات: النفقات	الاقتراحات: الإيرادات	المصادقة: النفقات	المصادقة: الإيرادات
	90- المصالح غير المباشرة	593 152 236.65	381 188 767.20	593 152 236,65	381 188 767,20
900	المصالح المالية	220 402 899.22	311 912 659.01	220 402 899,22	311 912 659,01
901	اجور و اعباء المستخدمين المشتين	100 647 069.30	62 583 975.49	100 647 069,30	62 583 975,49
902	وسائل و مصالح الادارة العامة	109 924 413.60	//	109 924 413,60	//
903	مجموعة العقارات و المنقولات (الغير المخصصة للداخل)	88 687 792.37	6 692 132.70	88 687 792,37	6 692 132,70
904	الطرق	35 482 153.90	//	35 482 153,90	//
905	النظافة	38 007 908.26	//	38 007 908,26	//
906	اشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر	//	//	//	//
	91- المصالح الادارية	343 099 106.16	63 830 780.72	343 099 106,16	63 830 780,72
910	المصالح الادارية	28 942 906.17	//	28 942 906,17	
911	الامن و الحماية المدنية	//	//	//	
912	المساهمة في اعباء التعليم	108 612 277.06	//	108 612 277,06	
913	المصالح الاجتماعية المدرسية	125 589 384.08	63 830 780.72	125 589 384,08	63 830 780,72
914	الشباب و الرياضة و الثقافة	79 954 538.85	//	79 954 538,85	//
	92- المصالح الاجتماعية	51 157 764.03	20 336 988.00	51 157 764,03	20 336 988,00
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة	43 125 664.03	20 336 988.00	43 125 664,03	20 336 988,00
921	النظافة العمومية و الاجتماعية	8 032 100.00	//	8 032 100,00	//
922	المصالح و المؤسسات الاجتماعية	//	//	//	//
	93- المصالح الاقتصادية	//	50 396 071.82	//	50 396 071,82
930	المشاركة في التنمية الاقتصادية	//	//	//	//
931	الأملاك الخاصة بالبلدية المنتجة للمداخيل	//	50 396 071.82	//	50 396 071,82
	94- مصالح الجباية	9 558 850.94	481 215 350.04	9 558 850,94	481 215 350,04
940	ناتج الجباية	9 558 850.94	478 092 546.00	9 558 850,94	478 092 546,00
941	مستوجبات مساهمة الأموال المشتركة	//	3 122 804.04	//	3 122 804,04
	مجموع قسم التسيير	996 967 957.78	996 967 957.78	996 967 957,78	996 967 957,78
	850- الفائض	//	//	//	//
	مجموع متصل في النفقات و الإيرادات	996 967 957.78	996 967 957.78	996 967 957,78	996 967 957,78

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية مقرة

الملحق رقم (11): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2023

الحسابات	المرزنة الاصلية للميزانية	الاعتمادات		المصادقة	
		النفقات	الايرادات	النفقات	الايرادات
	قسم التسيير	1 279 877 301.71	1 279 877 301.71	1 279 877 301.71	1 279 877 301,71
60	مبلغ مرحل	176 535 752.59	//	//	//
61	تشغيل وخدمات خارجية	170 001 463.61	//	//	//
62	مصاريف التسيير الحالي	67 454 516.20	//	//	//
63	مصاريف المستخدمين	363 873 913.79	//	//	//
64	خدمات ودعم	100 500 000.00	//	//	//
65	مصاريف مالية	41 945.51	//	//	//
66	نفقات واعفاءات	90 132 330.89	//	//	//
67	مساهمات وتحسين وإعانات لفائدة الغير	23 848 849.09	//	//	//
68	تزويد حساب الاستغلال والتوازن	//	//	//	//
69	أعباء استثنائية	//	356 671.34	//	//
70	نظام وفك الارتباط	//	1 062 705.00	//	//
71	نظام الاستغلال المباشر	//	5 493 625.80	//	//
72	تسويات واعفاءات ومساهمات	//	214 278 883.40	//	//
73	تلخيص الإجمالي	//	//	//	//
74	نظام حالات مشتركة الأعوان الخاضعة	//	207 561 402.02	//	//
75	خدمات غير مبوبة	//	22 436 814.00	//	//
76	خدمات مبوبة	//	360 421 322.00	//	//
77	نظام مالي	//	//	//	//
79	نظام استثنائي	//	//	//	//
82	نظام واعفاء الضرائب لفائدة الشبكة	//	//	//	//
83	الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار	//	288 132 068.89	//	//
	قسم التجهيز والاستثمار	859 219 447.85	859 219 447.85	859 219 447.85	859 219 447,85
000	الجدول الرئيسي للمرحل	//	402 182 426.56	//	//
10	الرخص	503.00	397 037 021.99	503,00	//
13	اعفاءات ممنوحة من طرف القابية	//	//	//	//
14	مساهمات الغير في تشغيل التجهيز	//	//	//	//
16	القروضات	//	//	//	//
17	مداخيل القطاع الاقتصادي	//	//	//	//
23	كفالات	//	//	//	//
24	أعباء مقررة وملغاة	93 771 902.03	//	93 771 902,03	//
25	سلفات قابلية لإنجاز عن سنة	//	//	//	//
26	منشآت وأملاك	//	//	//	//
27	تخريبات تجهيزات إقتصادية قابلية	//	//	//	//
28	تشغيل جديدة وتصليحات كبرى	765 440 982.82	//	765 440 982,82	//
	مجموع النفقات والإيرادات	2 139 096 749.56	2 139 096 749.56	2 139 096 749,56	2 139 096 749,56
	الحساب 83 من النفقات و الفئة 100 من الايرادات	288 132 068.89	288 132 068.89	288 132 068,89	288 132 068,89
	الفئة 730 من النفقات والإيرادات	0.00	0.00	0,00	0,00
	المجموع الجزئي(القسم) النفقات والإيرادات (المجموع ا	1 850 964 680.67	1 850 964 680.67	1 850 964 680,67	1 850 964 680,67
	الحساب 85 - الفائض الاجمالي	//	//	//	//
	مجموع مشترك في النفقات و الايرادات (المجموع ب)	1 850 964 680.67	1 850 964 680.67	1 850 964 680,67	1 850 964 680,67

قدمت هذه الميزانية من طرف السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية بتاريخ 2023

حدد مبلغ هذه الميزانية بـ: سبعة مليار ثمانمائة وأربعة وخمسون مليون تسعمائة وأربعة وستون ألف وستمائة وثمانون دينار جزائري

تداولت مجلس الشعبي البلدي لبلدية مقرة في دورة عادية

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية مقرة

الملحق رقم (12): الحساب الإداري لبلدية مقرة لسنة 2023 –قسم التسيير–

موازنة العمليات و البرامج الخارجة عن البرامج

الأبواب	المصادقة		الاعتمادات		المصادقة		الأبواب
	الأعباء	النفقات	الأعباء	النفقات	النفقات	الأعباء	
الموازنة العامة للتيار العادي							
900	513 620 439,03	812 227 923,73	513 620 439.03	812 227 923.73	812 227 923,73	513 620 439,03	
-90- المصالح غير المباشرة							
900 المصالح غير المباشرة		288 182 239,98		288 182 239.98			
901 أجور وأعباء المستخدمين الملحق		146 481 039,43	401 108 593.00	146 481 039.43			
902 ومقابل رصيد الأجور والمنحة		135 171 946,21	95 144 326.17	135 171 946.21			
903 مجموعة الخدمات والمقدرات (الجزء المتبقي المتداخل)		130 943 873,89	17 367 519.86	130 943 873.89			
904 الطرق		44 206 701,80	//	44 206 701.80			
905 الشبكات		67 242 122,42	//	67 242 122.42			
906 الشغل الجهوي المتبرع بالاستغلال المباشر		//	//	//			
-91- المصالح الإدارية	412 638 799,23	412 638 799,23	69 268 750.00	412 638 799.23	412 638 799,23	412 638 799,23	
910 المصالح الإدارية	2 862 250,00	2 862 250,00	//	2 862 250.00	2 862 250,00	2 862 250,00	
911 الأمن و الصحة والنظافة	//	//	//	//	//	//	
912 الساحة أمام أعياء التعليم	210 747 726,92	210 747 726,92	//	210 747 726.92	210 747 726,92	210 747 726,92	
913 المصالح الاجتماعية الشريبة	130 126 129,08	130 126 129,08	69 268 750.00	130 126 129.08	130 126 129,08	130 126 129,08	
914 الشباب و الرياضة و الثقافة	68 902 691,23	68 902 691,23	//	68 902 691.23	68 902 691,23	68 902 691,23	
-92- المصالح الاجتماعية	46 956 416,03	46 956 416,03	17 867 640.00	46 956 416.03	46 956 416,03	46 956 416,03	
920 المساعدة الاجتماعية للمقرة	40 924 316,03	40 924 316,03	17 867 640.00	40 924 316.03	40 924 316,03	40 924 316,03	
921 النظافة الشريبة و الاجتماعية	6 032 100,00	6 032 100,00	//	6 032 100.00	6 032 100,00	6 032 100,00	
922 المصالح و المؤسسات الاجتماعية	//	//	//	//	//	//	
-93- المصالح الاقتصادية	//	//	49 700 934.66	//	//	//	
930 المشاركة في القيمة الاقتصادية	//	//	//	//	//	//	
931 الأعمال الخاصة بالقيمة المضافة المتداخل	48 700 934,66	48 700 934,66	//	48 700 934.66	48 700 934,66	48 700 934,66	
-94- مصالح الجباية	8 054 162,72	8 054 162,72	610 419 538.02	8 054 162.72	8 054 162,72	8 054 162,72	
940 نتج الجباية	8 054 162,72	8 054 162,72	402 858 136.00	8 054 162.72	8 054 162,72	8 054 162,72	
941 مستوحات مساهمة الأموال المشتركة	//	//	207 561 402.02	//	//	//	
مجموع قسم التسيير	1 279 877 301,71	1 279 877 301,71	1 279 877 301.71	1 279 877 301.71	1 279 877 301,71	1 279 877 301,71	
950 النتائج							
مجموع مشترك في النفقات و الإيرادات	1 279 877 301,71	1 279 877 301,71					

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية مقرة

الملحق رقم (13): وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية المسيلة لسنة 2018

مديرية الضرائب لولاية المسيلة
المديرية الفرعية للتحصيل

وضعية الانجازات الجبائية للجماعات المحلية لسنة 2018

الوحدة ب :دج

البلديات	ر ت م	ر ج / ر ت	ر ق م	ض ج و	ض ج و(C+D)	IRG /F	المجموع
communes	TAP	TA TF	TVA	IFU MAX(A+B)	IFU MINIMUM		Total
المسيلة	790 901 926	5 876 699	97 079 317	71 961 366	9 607 500	8 362 278	983 789 078
بوسعادة	121 208 971	630 878	18 779 793	32 742 817	4 380 500	2 724 290	180 466 949
الهامل	10 732 389	17 001	5 323 814	370 131	260 000	26 205	16 729 540
وشتم	1 380 682	-	-	17 163	40 000	900	1 438 714
مقرة	326 770 613	67 875	9 688 220	11 396 228	1 206 000	0	349 128 636
برهوم	40 146 210	103 111	5 760 689	7 819 660	815 000	0	54 634 669
بلعايبة	55 480 890	98 264	9 768 208	4 329 789	586 000	0	70 262 141
عين الخضراء	12 490 098	80 091	1 089 632	3 821 822	361 600	0	17 812 842
الدهاهنة	1 032 734	219 058	123 564	1 011 067	176 400	0	2 562 823
بن مروز	5 911 990	15 910	129 238	1 524 067	445 000	68 567	8 094 773
محمد بوضياف	1 831 078	-	56 632	582 064	250 000	25 200	2 744 964
أولاد سليمان	651 237	-	61 479	93 839	40 000	0	746 555
الزرزور	442 859	-	-	32 462	85 000	3 600	563 920
الشلال	3 685 900	1 667	4 314	166 441	477 500	9 900	4 348 722
أولاد ماضي	3 206 625	22 486	133 813	353 298	775 000	6 150	4 497 272
المعاريف	2 613 889	32 326	91 829	382 398	587 500	4 875	3 612 796
خطوطي سد الجير	3 046 300	35 574	162 121	1 029 667	156 250	2 250	4 431 162
حمام الضلعة	302 888 253	336 357	6 017 636	5 958 006	5 687 215	792 706	321 680 173
وترانة	2 687 143	27 941	628 926	826 972	1 630 080	46 825	5 725 887
تارمونت	2 199 146	-	157 049	620 792	880 000	6 525	3 863 511
أولاد منصور	13 617 302	37 412	854 347	671 430	305 000	0	15 485 491
أولاد دراج	28 684 602	184 737	6 768 911	6 249 679	264 525	235 035	42 387 489
أولاد ح فيلة	27 619 761	45 977	2 977 821	6 871 638	164 600	158 866	37 838 362
المعاشيد	3 926 669	9 900	318 731	2 077 470	101 250	26 400	6 460 419
المطارفة	13 340 303	120 000	1 995 960	1 634 189	117 500	71 996	17 279 948
السوامع	5 644 841	9 600	130 300	764 522	58 750	66 440	6 663 452
سيدي عيسى	50 734 079	408 565	2 930 469	11 654 274	3 229 199	1 856 603	70 613 189
بني يلمان	2 464 304	10 241	270 709	1 232 137	447 500	43 058	4 487 949
بوطي السنج	9 276 388	-	21 998	148 706	240 000	3 558	9 690 649
عين الحجل	30 223 424	59 770	1 156 643	2 093 205	980 500	253 287	34 766 830
سيدي هجرس	5 693 527	-	239 299	106 019	77 500	3 308	6 019 651
أولاد سي ابراهيم	17 477 885	12 030	198 739	671 896	360 000	34 117	18 754 666
بن زوه	3 453 278	-	267 572	672 287	590 000	66 196	5 049 331
امجدل	9 291 027	38 905	9 434	347 339	320 000	62 506	10 069 212
مشاعة	2 489 307	-	12 928	840 634	80 000	17 685	3 140 550
الخبانة	2 150 122	53 484	74 114	105 688	95 000	17 150	2 496 558
مسيف	3 326 938	-	895 872	1 628 789	170 000	18 630	6 040 229
سيدي عامر	12 981 383	-	15 809	123 768	120 000	22 500	13 264 460
الحوامد	2 494 230	-	22 860	1 065 182	548 500	62 763	4 183 534
تامسة	2 841 115	-	1 176	95 481	60 000	0	2 997 771
عين الملح	10 841 357	1 500	338 604	5 223 915	846 100	42 104	16 693 480
عين الريش	1 984 635	-	21 909	156 548	213 750	3 625	2 380 367
سيدي أعيش	496 065	-	-	643 686	70 000	0	1 209 741
عين فارس	181 339	-	14 896	16 100	10 000	0	222 335
بئر القصبة	832 219	-	-	32 200	39 900	0	604 319
جبل مساعد	1 851 017	30 404	15 253	1 168 946	212 500	46 777	3 324 896
مسلم	1 197 568	-	637	123 060	82 500	3 375	1 377 140
ميزانية البلديات	1 953 502 486	8 687 483	174 471 759	191 127 214	37 920 119	14 884 144	2 380 493 144
ميزانية الولاية	858 367 134			23 742 810			882 099 645
المجموع العام	2 811 869 590	8 687 483	174 471 759	214 869 724	37 920 119	14 884 144	3 262 892 789

المصدر: مديرية الضرائب لولاية المسيلة

الملحق رقم (14): وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية المسيلة لسنة 2019

مديرية الضرائب لولاية المسيلة
المديرية الفرعية للتحصيل
وضعية الانجازات الجبائية للجماعات المحلية لسنة 2019

الوحدة ب :دج

البلديات communes	ر ت م TAP	ر ع / ر ت TA / TF	ر ق م TVA	ص ج و IFU MAX(A+B)	ص ج و(C+D) IFU MIN	IRG /F	المجموع Total
المسيلة	777 231 069	7 634 270	57 921 727	75 221 709	6 995 000	11 993 277	936 997 051
بوسعادة	140 008 910	394 543	19 616 613	33 980 320	3 680 000	1 811 503	199 491 889
الهامل	11 866 463	113 381	1 486 998	392 390	300 000	48 224	14 207 456
ولتام	1 220 498	-	-	48 642	15 000	0	1 284 140
مقرة	305 957 684	177 245	12 570 928	10 192 550	990 000	0	329 888 406
برهوم	47 001 027	220 077	4 844 178	9 482 620	710 000	0	62 257 902
بلعايبة	43 827 326	115 606	8 738 077	6 334 811	535 000	0	59 550 820
عين الخضراء	9 135 661	40 712	930 927	5 169 227	520 000	0	15 796 527
الدهاهنة	822 823	89 379	68 160	833 081	140 000	0	1 953 443
بن سرور	7 654 135	12 513	410 815	1 656 865	135 000	199 611	10 068 938
مجبر بوضياف	3 651 360	-	102 114	816 723	215 000	29 850	4 815 046
أولاد سليمان	1 578 716	-	17 020	93 901	40 000	3 375	1 733 012
الزرزور	199 733	-	-	14 088	10 000	1 688	225 508
الشلال	3 357 370	8 984	9 039	286 721	395 000	8 135	4 065 249
أولاد ماضي	3 222 394	58 942	218 225	488 823	365 200	67 326	4 420 909
المعاريف	2 500 388	50 313	100 914	386 780	485 000	313 325	3 836 720
خطوطي سد الجير	1 963 924	6 000	55 646	1 399 084	180 000	0	3 604 654
حمام الضلعة	276 792 343	1 354 979	8 415 435	5 517 780	6 175 000	866 435	299 121 972
ونوغة	2 796 272	100 881	203 692	1 215 792	1 885 000	113 600	6 315 237
تارموت	1 678 637	20 715	235 274	1 003 579	770 000	37 344	3 745 549
أولاد منصور	11 951 179	22 790	751 300	494 122	430 000	41 347	13 690 738
أولاد دراج	38 238 041	620 675	4 544 586	7 527 398	215 000	198 483	51 344 183
أولاد ع/ قبالة	33 387 166	436 276	2 122 112	6 745 665	200 000	172 093	43 063 311
المعاضيد	3 603 485	98 546	219 604	2 340 780	45 000	30 699	6 338 113
المطارفة	14 300 413	21 573	2 168 268	811 612	107 500	52 733	17 462 099
السوامع	5 016 315	-	278 400	1 084 438	40 000	52 245	6 471 398
سيدي عيسى	47 083 400	67 277	2 355 783	9 679 741	3 035 598	1 564 361	63 786 159
بني يلمان	2 097 412	-	451 380	854 784	290 000	24 930	3 718 507
بوطي السالم	11 764 503	-	600	228 071	100 000	8 730	12 101 904
عين الحجل	16 117 606	170 232	1 139 052	2 599 617	966 800	160 414	21 153 721
سيدي هجرس	1 969 315	-	122 977	106 663	105 000	5 400	2 309 355
أولاد س ابراهيم	8 812 966	4 000	505 840	1 041 757	217 500	117 292	10 699 355
بن زوه	4 716 829	-	568 082	759 359	460 000	235 263	6 739 532
امجدل	9 102 956	49 665	40 227	448 063	140 000	27 540	9 808 450
مناعة	2 064 425	-	25 261	446 574	90 000	4 894	2 631 154
الخيانة	2 235 184	2 195	853	82 774	140 000	12 600	2 473 606
مسيف	3 593 295	6 116	1 371 330	1 730 334	40 000	58 860	6 799 935
سيدي عامر	11 406 370	2 261	163 567	209 367	20 000	37 575	11 839 139
الحوامد	2 438 243	-	21 439	966 766	230 000	50 783	3 707 230
تامسة	3 318 373	-	11 885	105 876	20 000	1 800	3 457 934
عين الملح	9 921 469	41 103	244 333	4 438 327	380 000	81 291	15 106 523
عين الريش	1 950 975	-	12 399	188 595	76 250	9 994	2 238 213
سيدي أمجد	883 196	-	1 785	324 060	45 000	4 875	1 258 915
عين فارس	134 229	-	23 329	12 397	10 000	0	179 955
بئر الفضة	160 037	-	-	6 621	20 000	1 125	187 783
جبل مساعد	3 859 985	56 819	34 251	2 245 080	195 000	19 181	6 410 316
سليم	1 001 010	2 684	925	121 656	102 500	46 969	1 275 744
ميزانية البلديات	1 893 595 107	12 000 751	133 125 348	200 135 982	32 261 348	18 515 165	2 289 633 701
ميزانية الولاية	834 094 100			24 861 613			858 955 713
المجموع العام	2 727 689 207	12 000 751	133 125 348	224 997 594	32 261 348	18 515 165	3 148 589 414

المصدر: مديرية الضرائب لولاية المسيلة

الملحق رقم (15): وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية المسيلة لسنة 2020

مديرية الضرائب لولاية المسيلة
المديرية الفرعية للتحصيل
وضعية الانجازات الجبائية للجماعات المحلية :2020/12/31

الوحدة ب :دج

البلديات communes	ر.ض.م TAP	ر ع/ر ت TA / TF	رقم TVA	ض ج و IFU	ض ج و(C+D) IFU MIN	ضريبة العقار IRG/F	المجموع Total
المسيلة	703 239 164	11 389 536	73 285 483	55 190 966	-	9 227 586	852 332 735
بوسعادة	137 733 552	352 198	44 734 258	31 292 827	-	3 245 632	217 358 467
الهامل	14 957 475	29 804	17 978	417 222	-	73 260	15 495 739
ولتام	709 437	-	-	29 262	-	0	738 699
مغرة	343 470 155	564 525	18 640 080	9 067 462	-	0	371 742 222
برهوم	50 864 701	710 390	3 994 627	7 868 850	-	0	63 438 568
بلعايبة	38 866 103	-	6 861 498	4 500 427	-	0	50 228 028
عين الخضراء	10 748 065	22 468	1 067 612	4 021 014	-	0	15 859 160
الدهاهنة	1 027 694	10 525	105 348	511 612	-	0	1 655 179
بن سرور	4 724 035	45 643	460 250	1 641 851	135 000	58 718	7 065 496
مجد بوصياف	1 883 240	18 917	97 338	1 286 515	230 000	21 600	3 537 610
أولاد سليمان	1 038 049	-	20 358	26 565	15 000	0	1 099 972
الزرزور	883 661	-	-	15 939	20 000	0	919 600
السلال	2 081 714	7 264	14 795	263 658	280 000	4 500	2 651 931
أولاد ماضي	2 392 558	74 355	89 142	846 229	380 000	60 100	3 812 384
المعاريف	3 501 841	34 953	58 254	468 703	450 000	103 250	4 617 001
بطوطي سد الحـ	1 926 847	7 706	31 150	729 077	230 000	5 400	2 930 180
حمام الضلعة	233 025 906	312 370	9 262 726	5 306 561	700 000	699 372	249 306 935
وبوعة	2 383 199	9 780	71 312	905 085	180 000	18 900	3 568 276
نارمونت	1 275 927	6 000	94 194	1 860 305	105 000	19 350	3 360 776
أولاد منصور	11 095 486	56 564	882 000	215 179	5 000	37 126	12 291 355
أولاد دراج	31 043 128	606 105	6 087 319	7 029 341	-	307 774	45 073 666
أولاد ع/ فمالة	37 719 104	324 151	3 714 187	5 525 939	-	80 458	47 363 838
المعاصيد	2 826 909	92 915	503 099	1 913 584	-	20 453	5 356 960
المطارفة	15 480 343	28 453	3 361 185	469 733	-	219 143	19 558 857
السوامع	3 962 289	9 750	107 554	956 525	-	40 320	5 076 438
سيدي عيسى	39 659 547	504 190	2 083 328	9 484 075	2 607 500	2 071 251	56 409 891
بني يلمان	1 947 662	1 000	168 856	605 940	240 000	36 908	3 000 365
بوطي السانح	12 846 762	-	976	125 681	121 500	15 910	13 110 828
عين الحجل	25 850 440	24 547	920 872	1 422 912	1 007 400	242 891	29 469 061
سيدي هجرس	1 351 707	-	175 544	89 166	80 000	2 115	1 698 532
أولاد سي ابراهيم	8 214 429	338 000	585 817	1 204 431	-	32 900	10 375 577
بن روه	2 755 865	-	151 639	1 292 810	-	68 895	4 269 209
امجدل	7 437 825	121 572	22 304	544 837	-	2 250	8 128 787
مياعة	1 685 070	27 978	9 600	448 284	-	3 150	2 174 082
الحمايلة	1 833 191	-	1 554	188 328	-	3 600	2 026 673
مسيف	2 179 326	750	2 387 462	1 771 418	-	16 500	6 355 456
سيدي عامر	7 996 577	-	51 613	203 359	-	31 500	8 283 049
الحوامد	1 464 967	-	40 416	888 185	-	89 955	2 483 523
ناصة	2 828 371	-	1 831	191 339	-	0	3 021 540
عين الملح	8 583 689	23 296	601 222	4 232 105	40 000	59 700	13 540 012
عين الربش	1 969 776	-	2 687	391 946	35 500	2 250	2 402 159
سيدي امجد	599 953	-	-	416 047	-	1 125	1 017 125
عين فارس	115 043	-	14 003	13 403	10 000	0	152 449
بئر الغضة	17 322	-	-	25 156	5 000	1 800	49 278
جبل امساعد	5 808 951	2 000	28 032	1 608 555	10 000	22 444	7 479 982
سليم	1 181 851	2 000	2 388	756 936	30 000	282	1 973 456
ميزانية البلديات	1 795 188 906	15 759 705	180 781 890	168 265 343	6 916 900	16 948 363	2 183 861 106
ميزانية الولاية	788 824 108			20 902 527			809 726 635
المجموع العام	2 584 013 014	15 759 705	180 781 890	189 167 870	6 916 900	16 948 363	2 993 587 741

المصدر: مديرية الضرائب لولاية المسيلة

الملحق رقم (16): وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية المسيلة لسنة 2021

المديرية الفرعية للتحصيل

وضعية الانجازات الجبائية للجماعات المحلية لسنة 2021 الى غاية 2021/12/30

الوحدة ب :دج

البلديات	ر ن م	ر ع / ر ت	ر ق م	ض ج و	ضريبة العقار	المجموع
communes	TAP	TA / TF	TVA	IFU	IRG/F	Total
المسيلة	766 253 082	11 562 255	57 093 892	61 889 048	13 691 527	910 489 804
بوسعادة	155 253 646	946 424	30 343 811	33 788 936	4 910 646	225 243 463
الهامل	11 693 114	31 211	15 823	864 405	234 960	12 839 514
ولنام	983 900	-	-	38 237	0	1 022 137
مقرة	453 962 374	468 014	13 759 617	8 380 758	0	476 570 762
برهوم	55 795 993	201 490	5 923 927	7 373 311	0	69 294 720
بلعايبة	29 214 346	81 656	7 189 685	5 552 594	0	42 038 281
عين الحصراء	12 008 955	347 685	910 623	3 462 611	0	16 729 874
الدهاهنة	1 092 395	1 848	80 052	576 986	0	1 751 280
بن سرور	4 401 804	-	140 831	1 331 563	189 964	6 064 162
مجد بوصياف	1 437 720	-	89 086	1 346 385	46 888	2 920 078
أولاد سليمان	641 225	-	7 456	21 333	21 375	691 388
الزرزور	113 073	-	-	18 918	0	131 991
الشلال	1 126 956	6 373	4 229	328 438	10 625	1 476 621
أولاد ماضي	3 151 135	50 342	175 994	350 070	108 400	3 835 941
المعاريف	3 430 072	8 476	27 039	536 343	755 563	4 757 492
خطوطي سد الجير	2 802 896	16 105	62 978	1 030 807	15 000	3 927 786
حمام الضلعة	221 172 384	470 232	5 023 212	8 120 186	872 867	235 658 881
وتوغة	2 285 491	171 219	76 510	1 795 228	66 810	4 395 258
بارهونت	1 766 818	31 632	204 221	738 789	23 667	2 765 127
أولاد منصور	13 806 590	85 376	949 220	198 827	15 967	15 055 980
أولاد دراج	31 280 096	833 195	6 683 943	6 951 506	567 880	46 316 620
أولاد ع/ فيالة	34 958 011	454 317	3 016 800	5 387 269	276 268	44 092 664
المعاضيد	3 180 030	53 694	298 310	2 068 416	19 935	5 620 385
المطارفة	26 268 115	12 415	3 056 318	1 203 731	191 003	30 731 581
السوامع	4 094 471	-	215 858	1 382 881	82 523	5 775 733
سيدي عيسى	45 145 005	369 166	2 731 395	8 919 607	1 870 347	59 035 520
بني يلمان	1 502 830	-	52 292	1 227 995	92 041	2 875 159
بوطي السانح	8 061 967	-	11 373	244 867	3 500	8 321 706
عين الحجل	18 443 846	269 204	665 554	1 931 488	237 684	21 547 775
سيدي هجرس	837 669	-	113 050	366 257	15 615	1 332 591
أولاد س ابراهيم	5 757 233	31 581	536 721	1 082 164	50 463	7 458 162
بن زوه	5 535 204	4 430	183 857	1 484 957	106 268	7 314 715
امجدل	7 783 280	160 018	114 884	592 012	7 920	8 658 114
مناعة	2 666 151	4 334	23 524	269 331	26 325	2 989 665
الخنابة	1 880 590	5 286	4 050	412 725	36 000	2 338 651
مسيف	3 877 090	-	3 354 139	389 235	148 320	7 768 783
سيدي عامر	10 579 595	4 526	8 616	233 615	21 240	10 847 592
الحوامد	1 497 497	-	23 049	1 355 993	28 575	2 905 114
ناصبة	2 814 570	2 092	2 279	188 055	5 040	3 012 035
عين الملح	8 111 269	7 767	404 531	3 455 756	140 663	12 119 985
عين الربش	1 848 647	-	15 160	686 289	10 125	2 560 220
سيدي امجد	528 314	-	12 179	601 171	7 875	1 149 539
عين فارس	149 503	-	3 046	37 497	0	190 045
بئر الفضة	204 688	-	4 476	52 558	0	261 723
حبل امساعد	2 198 995	62 930	135 651	1 013 704	24 375	3 435 655
سلمم	1 618 143	3 808	6 542	284 774	76 688	1 989 955
ميزانية البلديات	1 973 216 777	16 759 101	143 755 798	179 567 624	25 010 927	2 338 310 226
ميزانية الولاية	867 012 981			22 306 537		889 319 518
المجموع العام	2 840 229 757	16 759 101	143 755 798	201 874 161	25 010 927	3 227 629 744

المصدر: مديرية الضرائب لولاية المسيلة

الملحق رقم (17): وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية المسيلة لسنة 2022

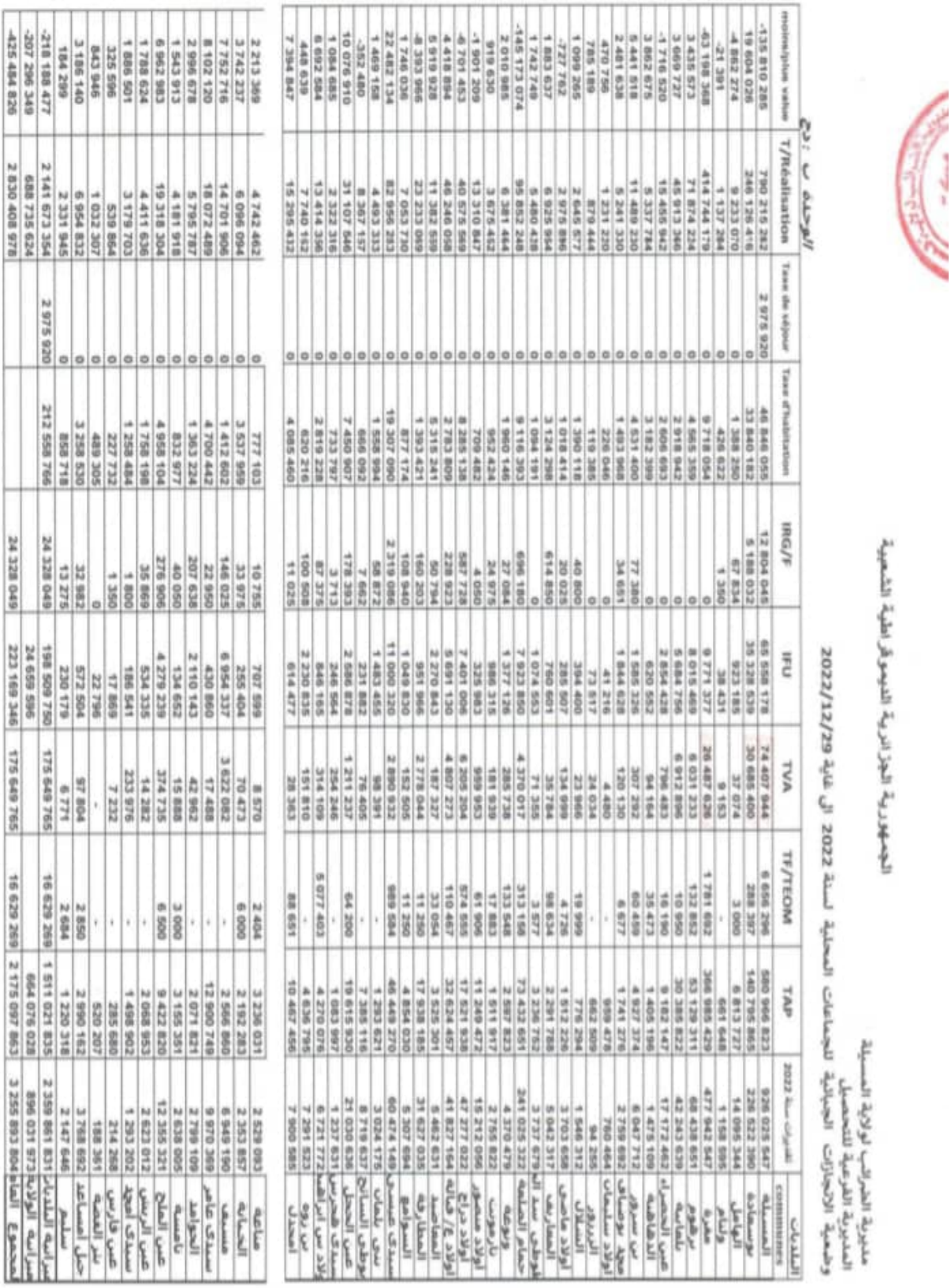

مديرية الضرائب لولاية المسيلة
المديرية الفرعية للتحصيل
وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية لسنة 2022 الى غاية 2022/12/29

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

البلديات	تقديرات سنة 2022	TAP	TF/TEOM	TVA	IFU	IRG/F	Taxe d'habitation	Taxe de séjour	T/Réalisation	recouvrement value
المسيلة	926 025 547	580 966 823	6 656 296	74 407 944	65 558 178	12 804 045	46 846 055	2 975 920	790 215 282	-135 810 285
بوسعادة	226 522 390	140 795 865	288 397	30 685 400	35 328 539	5 188 032	33 840 182	0	246 126 416	19 604 026
الهامل	14 095 344	6 813 727	3 000	37 074	923 185	67 834	1 388 250	0	9 233 070	-4 862 274
وانشار	1 158 595	661 648	-	9 163	38 431	1 360	426 622	0	1 137 284	-21 391
مقرة	477 942 547	366 985 429	1 781 692	26 487 626	9 771 377	0	9 718 054	0	414 744 179	-63 198 368
برهوم	68 438 651	53 139 311	132 852	6 031 233	8 015 469	0	4 565 359	0	71 874 224	3 435 573
تلمانية	42 243 639	30 385 822	10 950	6 912 896	5 684 756	0	2 918 942	0	45 913 360	3 669 727
عين الحجر	17 172 462	9 182 147	16 190	796 483	2 854 428	0	2 606 693	0	15 455 942	-1 716 520
الدهاهنة	1 475 109	1 405 196	35 473	94 164	620 552	0	3 182 399	0	5 337 784	3 862 675
بن سرور	6 047 712	4 927 374	60 459	307 292	1 585 326	77 380	4 631 400	0	11 489 230	5 441 518
عجيل بوحنياق	2 759 692	1 741 276	6 677	120 130	1 844 628	34 691	1 493 968	0	5 241 330	2 481 638
أولاد سليمان	760 464	989 478	-	4 480	41 216	0	226 046	0	1 231 210	470 756
الزبربور	94 255	462 509	-	24 034	73 517	0	119 385	0	870 444	785 189
السلاق	1 546 312	776 294	19 999	23 966	394 400	40 800	1 390 116	0	2 645 577	1 099 265
أولاد ماضي	3 703 658	1 512 226	4 726	134 999	285 907	20 025	1 018 414	0	2 975 896	-727 782
المعاريف	5 042 317	2 291 788	98 634	35 784	760 601	614 850	3 124 298	0	6 925 954	1 883 637
سيد الوطني	3 737 679	3 236 752	3 577	71 355	1 074 553	0	1 084 191	0	6 480 439	1 742 749
حمام الصلعة	241 025 322	73 432 651	313 198	4 370 017	7 923 850	696 180	9 116 393	0	95 852 248	-145 173 074
وزوعه	4 370 479	2 587 823	133 548	285 738	1 377 126	27 084	1 960 146	0	6 381 444	2 010 985
بارحوب	2 755 822	1 511 917	17 883	181 939	986 315	24 975	952 424	0	3 675 452	919 630
أولاد منصور	15 212 056	11 249 472	61 906	959 953	325 983	4 050	709 482	0	13 310 847	-5 901 209
أولاد دراج	47 277 022	17 521 536	574 555	6 295 204	7 401 006	587 728	8 285 138	0	40 575 569	-6 701 453
أولاد ع/الله	41 827 164	32 624 457	110 467	4 807 273	5 691 130	228 923	2 783 809	0	46 246 058	4 418 894
المعاضيد	5 462 631	3 525 301	33 054	187 327	2 270 843	50 794	5 315 241	0	11 382 559	5 919 928
المطارفة	31 637 035	17 938 185	11 250	2 778 044	951 966	160 203	1 393 421	0	23 233 059	-8 393 966
السواعد	5 307 694	4 854 030	11 250	152 505	1 049 830	108 940	877 174	0	7 053 710	1 746 036
سيدي عيسى	60 474 149	46 449 270	989 584	2 890 932	11 000 320	2 319 086	19 307 090	0	82 956 283	22 482 134
بني يلمان	3 024 175	1 293 621	-	98 391	1 483 455	58 872	1 558 994	0	4 493 313	1 469 158
بوطرق الساسي	8 719 637	7 385 116	-	76 405	231 882	7 662	666 092	0	8 367 157	-352 480
عين الحجل	21 030 636	19 615 930	64 200	1 211 237	2 686 878	178 393	7 460 907	0	31 107 646	10 076 910
سيدي فجريس	1 237 631	1 083 997	-	254 246	246 584	3 713	733 797	0	2 322 316	1 084 685
أولاد سي ابراهيم	6 721 772	4 270 076	5 077 403	314 109	846 185	87 375	2 819 228	0	13 414 356	6 692 584
بني يزوه	7 291 523	4 636 795	-	151 810	2 230 835	100 508	620 216	0	7 740 162	448 639
المجدل	7 900 585	10 467 456	88 651	28 363	614 477	11 025	4 085 460	0	15 295 432	7 394 847

صناعية	2 529 083	3 236 031	2 404	8 570	707 599	10 755	777 103	0	4 742 462	2 213 369
الحمباية	2 353 857	2 192 283	6 000	70 473	255 404	33 975	3 537 959	0	6 096 094	3 742 237
عسمسيف	6 949 190	2 566 860	-	3 622 082	6 954 337	146 025	1 412 602	0	14 701 906	7 752 716
سيدي عاشر	9 970 369	12 900 749	-	17 488	430 860	22 950	4 700 442	0	18 072 489	8 102 120
الحوامد	2 799 109	2 071 821	-	42 962	2 110 143	207 638	1 363 224	0	5 795 787	2 986 678
تامسة	2 638 005	3 155 351	3 000	15 885	134 652	40 050	832 977	0	4 181 918	1 543 913
عين الملح	12 355 321	9 422 820	6 500	374 735	4 279 239	276 906	4 958 104	0	19 318 304	6 962 983
عين الريش	2 623 012	2 068 953	-	14 282	534 335	35 869	1 758 198	0	4 411 636	1 788 624
سيدي أحمد	1 293 202	1 498 902	-	233 976	186 541	1 800	1 258 484	0	3 179 703	1 886 501
عين فارس	214 268	285 680	-	7 232	17 869	1 350	227 732	0	539 864	325 596
نهر الفضة	188 361	520 267	-	-	22 796	0	489 305	0	1 032 307	843 946
جبل امسعاعد	3 768 692	2 990 162	2 850	97 804	572 504	32 982	3 258 530	0	6 954 832	3 186 140
سطيم	2 147 646	1 220 318	2 684	6 771	230 179	13 275	858 718	0	2 331 945	184 299
ضرائب البلديات	2 359 861 831	1 511 021 835	16 629 269	175 649 765	198 509 750	24 328 049	212 558 766	2 975 920	2 141 673 354	-218 188 477
ضرائب الولاية	896 031 973	664 076 028			24 659 596				688 735 624	-207 296 349
المجموع العام	3 255 893 804	2 175 097 863	16 629 269	175 649 765	223 169 346	24 328 049			2 830 408 978	-425 484 826

المصدر: مديرية الضرائب لولاية المسيلة

الملحق رقم (18): وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية المسيلة لسنة 2023

مديرية الضرائب لولاية المسيلة
المديرية الفرعية للتحصيل
وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية لسنة 2023 الى غاية 2023/12/31

الوحدة : دج

البلديات	تقديرات سنة 2023	IAP	TF/TEOM	TVA	IRG/T	IFU	Taxe d'habitation	Taxe de séjour	T/Réalisation
Communes	Prévisions								
المسيلة	842 236 215	554 964 679	8 336 667	99 278 782	15 786 158	73 630 828	46 841 771	1 363 800	800 202 495
بوسعادة	243 327 874	152 991 427	4 125 080	34 027 483	4 755 040	41 460 607	36 403 816	307 500	274 070 952
الهامل	9 352 772	7 368 719	988 642	7 059	83 958	900 274	1 351 053	0	10 639 705
مقرة	1 097 956	592 470	0	0	0	53 865	488 163	0	1 134 488
عين الخضراء	402 708 137	395 969 888	1 394 229	16 397 762	20 483	10 700 339	10 967 229	0	435 449 930
عين الملوك	73 258 488	81 022 612	1 639 387	9 692 269	156 479	10 253 534	5 234 817	0	107 999 068
بلعايبة	42 403 268	39 110 622	669 515	6 542 713	20 312	7 892 874	3 859 485	0	58 095 521
عين الخضراء	16 866 554	8 942 201	544 868	926 613	11 538	4 833 287	3 779 566	0	19 038 073
المعاضيد	6 538 994	1 629 930	2 884	166 473	18 750	919 592	1 012 561	0	3 749 150
بن سرور	12 054 667	4 323 960	653 643	963 784	108 061	1 634 028	5 843 005	0	13 126 481
مجبر بوشريف	5 616 809	1 181 364	152 757	193 204	62 464	1 734 479	2 196 245	0	5 480 513
أولاد سليمان	1 137 867	1 077 534	177 083	7 075	0	38 990	428 334	0	1 728 996
الزرزار	889 180	486 014	0	20 230	0	21 606	125 710	0	663 660
شلال	2 360 556	2 550 704	33 046	107 445	0	360 155	1 540 903	0	4 592 253
أولاد ماضي	3 050 116	2 220 537	67 826	246 955	99 490	473 682	1 264 886	0	4 373 336
المحاريك	7 469 653	2 467 729	25 745	9 283	1 320	1 015 342	3 824 842	0	7 264 261
خليفاتي سيد الجودي	6 030 884	2 622 100	21 330	89 671	0	1 198 088	1 103 725	0	5 035 113
حمام الضلعة	114 638 844	58 629 518	6 601 537	5 873 009	524 997	9 949 325	9 537 777	87 100	91 403 761
وادي فة	6 380 867	3 760 884	245 554	163 700	30 687	1 809 073	2 058 025	0	8 067 903
تارمونت	4 232 105	22 792 876	21 222	87 262	32 985	1 938 053	1 016 432	0	25 886 830
أولاد سلطور	13 516 784	11 608 644	16 510	897 194	74 008	370 903	834 813	0	13 702 072
أولاد ابراهيم	43 140 569	24 641 275	1 461 429	6 393 507	477 284	7 322 936	9 506 784	0	49 713 214
أولاد عزالدين	45 328 526	32 254 977	681 832	5 433 954	167 110	6 821 677	4 083 856	0	49 443 406
المحاضنة	11 781 377	2 739 655	112 621	346 768	72 143	2 229 951	3 225 425	0	8 726 563
المطارفة	21 652 236	28 607 095	101 422	2 846 438	60 660	904 052	1 590 385	0	32 069 049
الشرائع	8 235 421	3 574 279	28 500	258 771	78 417	1 203 242	1 202 730	0	6 345 939
سوق الخميس	75 389 560	44 617 984	275 990	2 801 495	2 654 625	13 164 565	18 944 405	0	82 458 964
أولاد بلحسن	4 834 172	6 794 385	3 828	44 940	16 625	1 945 588	1 378 665	0	4 611 971
بوطالب الشلاح	8 375 574	17 975 800	65 994	1 433 165	40 140	232 111	891 262	0	7 964 726
عين الحجل	29 524 589	775 978	-	135 213	15 038	179 258	945 602	0	2 051 069
سوق الخميس	2 344 926	5 086 322	6 309 916	361 532	69 270	1 228 514	3 552 599	0	16 608 153
أولاد سي ابراهيم	8 469 251	3 277 036	3 350 021	2 739 042	28 350	406 065	663 338	0	10 463 851
عين زادة	8 908 571	13 123 070	606 815	137 710	89 400	2 985 297	4 333 707	0	21 275 999
المسيلة	15 588 111	2 783 781	81 023	8 037	87 525	139 341	795 638	0	3 895 345
منتاعة	5 320 340	3 596 946	778 571	2 006 548	24 885	4 021 014	4 021 014	0	10 433 512
الشهيلة	6 515 472	2 632 730	163 013	169 905	24 885	524 751	2 048 372	0	5 577 808
مسيلة	17 214 516	13 345 822	423 782	202 202	118 950	2 133 421	6 853 140	0	23 077 086
سوق عمر	19 735 666	873 297	128 476	3 214	36 280	325 627	1 434 377	0	2 801 271
الجوامعة	6 468 101	2 928 818	308 877	52 373	82 958	424 459	1 030 176	0	4 827 661
تامسة	4 607 713	20 992 000	30 995	513 410	193 084	5 714 903	4 890 053	0	22 334 444
عين الملح	20 142 531	2 467 854	-	46 188	30 300	602 718	2 212 865	0	5 359 906
عين الريش	4 673 830	492 114	-	20 032	5 850	547 567	1 487 273	0	2 562 836
سوق الخميس	3 238 690	306 638	-	-	-	26 436	294 270	0	629 344
عين الفارس	588 121	748 441	1 000	-	1 800	38 743	595 375	0	1 382 359
بئر الغضاة	1 161 633	3 783 161	1 000	140 428	48 315	825 900	3 735 760	0	8 534 564
وادي السماعة	7 643 077	2 021 506	9 053	9 513	14 400	270 606	935 214	0	3 260 292
سكيكدة	2 109 241	2 021 506	40 651 774	199 326 463	227 025 814	28 201 565	229 641 038	1 759 000	2 310 994 117
مديرية الضرائب	2 198 130 412	1 585 959 205							725 062 866

المصدر: مديرية الضرائب لولاية المسيلة

الملحق رقم (19): طلب الموافقة على إجراء تربص ميداني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

رقم: ..... /

المسيلة في: .....

إلى السيد المحترم: رئيس بلدية
مقرة

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزءً أساسياً من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة – للطلبة المذكورين أدناه – على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	مصطفاوي أكرم	204473278	
2	حوض كمال الدين	210913821	

عنوان البحث: دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية
"دراسة حالة بلدية مقرة خلال الفترة 2018 - 2023"

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	رئيس القسم (الختم والإمضاء)
د. زروخي صباح	13 فيفري 2025 رئيس المجلس الشعبي البلدي العربي عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة

الأستاذ: عبد الرحمان عنيني

Faculty of Economics,
Commercial and
Management Sciences

السنة الجامعية 2024/25.

الملحق رقم (20): التصريح بالنزاهة العلمية 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: أكرم ..... اللقب: مصطفاوي .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 211318630 والصادرة بتاريخ: 2025/02/24

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، عنوانه:

دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية
دراسة حالة بلدية معنة خلال الفترة 2018-2023

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/05/31

الإمضاء

الملحق رقم (21): التصريح بالنزاهة العلمية 02

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: كمال الدين ..... اللقب: جوفي .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 210913821 والصادرة بتاريخ: 2024/09/29

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، عنوانه:

دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية
دراسة حالة بلدية مسيلة خلال الفترة 2018 - 2023

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/05/31

الإمضاء